تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا بقسم أصـول التربية كلية التربية جامعة بنهـا فى ضوء فلسفة التميز الأكاديمى

A proposed vision for the development of graduate studies at foundation of Education Department, Faculty of Education, Benha University in light of the philosophy of academic excellence

إعـــــــداد

د/ ولاء محمـود عبد الله بيومى
مدرس أصول التربية
كلية التربية – جامعة بنها

د/ إيمان جمعة محمد عبد الوهاب
مدرس أصول التربية
كلية التربية – جامعة بنها

الملخص

يعد التميز الأكاديمى أحد التوجهات الحديثة في التعليم العالي لتحقيق الميزة التنافسية واستدامتها عبر تدفق مخرجات تنسجم مواصفاتها مع معايير التميز، ولذلك تولى الأقسام الأكاديمية بالجامعات أهمية كبرى فى توجهاتها المستقبلية لتطوير برامجها بصفة عامة والدراسات العليا بصفة خاصة، وذلك كخطوة رئيسة فى تطوير منظومة التعليم الجامعى وإحداث نقلة نوعية فيه وفقاً لأحدث التوجهات العالمية المعاصرة؛ وذلك بهدف تحقيق التميز فى مجمل عملياتها البحثية والتدريسية والإدارية. وعلى ذلك يهدف البحث الحالى إلى وضع تصور مقترح لتطوير منظومة الدراسات العليا بقسم أصول التربية بكلية التربية – جامعة بنها فى ضوء فلسفة التميز الأكاديمى التى تفيد فى فهم محدداته وأبعاده، وانطلاقاً من تحليل واقع الدراسات العليا بالقسم ونقده والوقوف علي أهم جوانب القوة وأبرز جوانب القصور، ورسم صورة واقعية متكاملة أمكن الانطلاق منها فى وضع تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا انطلاقاً من فلسفة التميز الأكاديمى، وعلى ضوء (محدداته) التى تتمثل فى ثقافة التميز، وإدارة التميز، وتميز الموارد البشرية الأكاديمية، وتميز البرامج، لتنعكس (أبعاده) ممثلة فى التميز التعليمى، والتميز البحثى بما يعود بالنفع على تميز القسم ذاته .

الكلمات المفتاحية: الدراسات العليا، التميز الأكاديمى، ثقافة التميز، إدارة التميز، التميز التعليمى، التميز البحثى.

Abstract:

Academic excellence is considered as one of the modern trends in higher education institutions that aims at achieving competitive advantage and its sustainability through the flow of outcomes that adapt to the standards of excellence. Therefore, the academic departments in universities pay great attention to develop their programs particularly postgraduate studies, as a major step towards the development of a university education system that is compatible with the latest international trends. Based on that, the current paper aims at developing a strategy for the development of the postgraduate program in the Department of Fundamentals of Education at the Faculty of Education in Benha University taking into account the academic excellence philosophy by understanding its determinants and dimensions. Additionally, we analyze of the reality of the graduate studies in the department to be able to form a proposed vision for the development of graduate studies based on the philosophy of academic excellence and its determinants. These determinants are represented by the culture of excellence, excellence management, the excellence of academic human resources, and programs excellence which will be positively influencing the dimensions of excellence represented by both of educational excellence, and research excellence.

Keywords: Graduate studies, Academic Excellence, Excellence Culture, Excellence Management, Educational Excellence, Research Excellence.

مقدمـــــــة :

لقد أصبح بقاء ونمو أى مؤسسة مرهون بقدرتها على التميز، باعتباره مستوى الأداء الوحيد المقبول فى عصر العولمة والمعرفة والتنافسية، فلا بقاء إلا للمنظمات المتميزة، لهذا باتت الرغبة في تحقيق التميز من القضايا الهامة التي تسهم في مساعدة كافة المؤسسات باختلاف مجالاتها في تجديد نشاطها وفاعليتها، لتحقق التنوع فى تلبية حاجات سوق العمل، والبراعة في تقديم أنشطتها وجهودها، وصولاً إلى تحقيق الميزة التنافسية التي تسعى إليها.

ومع اعتبار الجامعات المولد الأساسى للمعرفة الموجهة والداعمة لتشكيل محتوى المستقبل وزيادة الفهم الإنساني والعلمي؛ فإن عليها مسئولية كبرى فى أداء هذا الدور، وتزداد هذه المسئولية فى ظل الحاجة إلى تطوير مستدام لقدراتها التنافسية، وتحقيق أداء متميز فى مواجهة التحديات التى تواجهها، وهو ما جعل الكثير من الجامعات العالمية تدرك أهمية تحقيق التميز الذي يتطلب تغيير جذرى مقصود فى نظام تعليمى مدرك للتحديات، وهادف إلى تميز المخرجات عبر تميز المدخلات والعمليات.

هذا، ويواجه التعليم العالي فى العصر الحالى تحدياً دائماً يتمثل بالتغيير المستمر الذى يواجهه المجتمع، وهو تحدياً يرجع إلى التطورات المتسارعة فى عالم اليوم خاصة مع التحرك نحو مجتمع المعرفة والمنافسة العالمية، ولهذا تشير دراسة (Skelton, 2004) إلى أن هناك توقعات مستقبلية بأن مؤسسات التعليم العالي ستعمل على ترويج ثقافة التميز باعتبارها أحد التوجهات المعاصرة لتطوير الأداء الجامعى خاصة بعد أن تزايد النقاش حول التميز التعليمى كبعد هام فى سياسيات واستراتيجيات التعليم العالى. وفى نفس الإطار أشارت دراسة (سهمود، ٢٠١٥) إلى أن التوجه نحو تحقيق التميز فى الجامعات يشكل ضرورة لا بد منها، كون الجامعات تعيش حالة تنافسية شديدة، وتواجه عالم متغير ومتقلب على كافة الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والتكنولوجية، وهو واقع يدفع المؤسسات الأكاديمية إلى التفكير بجدية فى استراتيجيات ورؤى تعزز من قدراتها التنافسية وتضمن لها الاستمرارية .

ودعماً لهذا التوجه فقد انشغلت عديد من الدراسات التى تبحث فى أهمية تحقيق التميز فى الأداء الأكاديمى الجامعى، فقد قدمت دراسة (Anninos, 2007) تفسيرًا لأهمية التميز فى الجامعات من خلال المدارس الفكرية المختلفة، باعتبارها المؤسسات المنوطة بانتاج المعرفة وتطبيقها والإفادة منها فى إحداث التنمية المجتمعية، كما تشير إلى الجامعة باعتبارها مؤسسة ذات طبيعة خاصة يتطلب تحقيق التميز فيها مزيد من التطوير المستمر وإحداث تغيير فى الممارسات من خلال تغيير الذهنيات النمطية فى إطار ثقافة التميز.

كما تؤكد دراسة (حسين، ٢٠١٥) أن المؤسسات الأكاديمية الراغبة فى التميز وتعزيز البقاء فى بيئة تنافسية، يتحتم عليها تبنى استراتيجيات تطوير تمكنها من الاستثمار الأمثل لمواردها البشرية والمادية، ومد الجسور بينها وبين المؤسسات العالمية المختلفة، وتمكين العاملين وتنمية قدراتهم على العمل الجماعى التعاونى لدعم جهود التميز .

ولهذا تؤكد دراسة (عبد الغفار؛ وهمام، ٢٠١٣) إلى أهمية توجيه الجهود نحو إعادة هيكلة التخصصات الجامعية، وإعادة بناء البرامج التعليمية بما يحقق التميز من خلال تفعيل العمليات التى تؤدى إلى الاهتمام برأس المال الفكرى، وممارسة طرق جديدة لاستثمار الموارد المادية والبشرية بما يؤدى إلى تطوير قدرة الجامعة على تحقيق الميزة التنافسية. كما أوصت دراسة (المليجى، ٢٠١٦) بضرورة أن تولى الأقسام العلمية بالجامعات أهمية كبرى فى توجهاتها المستقبلية لتطوير برامجها كخطوة فى تجويد منظومة التعليم الجامعى وإحداث نقلة نوعية فيه وفقاً لأحدث المداخل والاتجاهات العالمية المعاصرة بهدف تطوير الأداء، وتحقيق التميز فى مجمل العمليات البحثية والتدريسية والإدارية .

ومن ناحية أخرى فقد اتجهت أيضاً عديد من الدراسات لوضع رؤى وتصورات تهدف إلى تحقيق التميز فى التعليم الجامعى استناداً إلى الأهمية المتوقعة من تنفيذها، وهوما تؤكده دراسة (الفقهاء، ٢٠١٢) والتى توصلت إلى أن هناك ارتباطاً قوياً بين تبني استراتيجيات التميز في التعليم والتعلم كأحد أبعاد التميز الأكاديمي وبين تحقيق مؤسسات التعليم العالي الميزة التنافسية المستدامة من خلال تزويد الطلاب بتجربة تعليمية متميزة، ودعم أعضاء الهيئة الأكاديمية بما يمكنهم من الأداء وفق معايير التميز المرجوة، وتوفير البيئة الدراسية والأنشطة الداعمة للإبداع، باعتبارهم محركات رئيسة تسهم في تحقيق التميز.

ولهذا تسعى الجامعة التى تتسم بالتميز الأكاديمى إلى تحقيق التنوع بأوسع معانيه، حيث يتم اتخاذ التنوع فى التخصصات وإطلاق البرامج الأكاديمية الجديدة والمتميزة فى الدراسات العليا كطريق إلى تحقيق التميز، وتصبح أولوية استراتيجية تتسم بالشمولية، والمرونة، والترابط مع الرؤية الإستراتيجية للجامعة. (Rosowsky, 2014, 7)، وتأكيداً لذلك أكدت دراسة تريفور (Trevor , 2004) أن تحقيق التميز الأكاديمى فى التعليم الجامعى يتطلب بالأساس وجود استراتيجية واضحة لتطوير البرامج الأكاديمية، وصياغة رؤية للتطوير بمشاركة كل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس القائمين على هذه البرامج. فى حين أشارت دراسة (شحادة؛ والحورانى، ٢٠١٤) أن التميز الأكاديمى فى التعليم الجامعى يستند إلى تطبيق استراتيجيات فعالة للتعلم النشط فى (التميز فى مجال التدريس)، كما يستند إلى القيام ببحوث تعالج قضايا وتلبى احتياجات معاصرة فى المجتمع فى مجال البحث العلمى(التميز البحثى).

وبالتالى، فإن الأمر لا يقتصر هنا على السعى لتحقيق التميز فى البرامج الأكاديمية للمرحلة الجامعية فقط، بل يتطلب الأمر توجيه هذه الاستراتيجيات والخطط والرؤى الداعمة للتميز فى مرحلة الدراسات العليا، حيث أشارت دراسة (الحدابى، ٢٠٠٥) أن برامج الدراسات العليا هى المحك الذى يحكم به على تميز وجودة البرامج التعليمية التى تقدمها الجامعة، وكذلك أن توصف الجامعة بأنها مؤسسة متميزة. كما أكدت دراسة (زيان، ٢٠٠٧) أن الدراسات العليا تمنح الجامعة تميزها وعراقتها فى مختلف الأوساط العلمية الوطنية والدولية، كما تعود عليها بالمردود العلمى والأدبى اللازم لمواصلة تقدمها ورقيها لتقف فى مصاف الجامعات المتميزة . كما يرى (Wendler & et al, 2010) بأن القدرة التنافسية للجامعات وقدرتها على الابتكار تتوقف أساساً على نظام قوي للدراسات العليا، وخاصة إذا لم يتوقف دورها عند

توفير مجموعة من المعارف والمهارات المتقدمة لطلابها، بل يتجاوز ذلك إلى تطبيق تلك المعارف والمهارات بطريقة مبتكرة مما يساعد على ضمان الازدهار الاقتصادي مستقبلاً.

وبهذا فإن تحقيق التميز فى التعليم العالى والدراسات العليا لم يعد ترفاً ثقافياً، خاصة وأن الجامعات هى المحاضن الأساسية للدراسات العليا التى تعد الكوادر العلمية والتقنية المتخصصة القادرة على تلبية الاحتياجات التنموية الشاملة من خلال البحوث العلمية التى تقدم الكثير من الحلول للمشكلات المجتمعية، إضافة لما لها من آثار إيجابية على تحسين جودة الأداء لدى الكوادر الاكاديمية فى الجامعات. (سكيك، ٢٠١٣، ٩٨٨)

وفى سياق متصل توصلت دراسة (النجدى؛ والعوضى، ٢٠١٣، ٥-٦) إلى ضرورة النظر إلى التميز فى التعليم ليس على مستوى برامج الدراسات العليا فقط، وإنما على مستوى الجامعة ككل، فدعم المؤسسة للتميز فى التعليم يعمل على تسهيل هذا التميز فى كل جوانب المؤسسة، ومن خلال ذلك تستطيع أن تنافس بكفاءة على مستوى الدراسات العليا التى باتت ملزمة بتحقيق التميز لضمان تميز خريجيها خاصة فى ضوء احتياجات المجتمع ، والمتغيرات الحضارية المعاصرة، والثورة التكنولوجية بشكل يدعم الإبداع ويحقق الميزة التنافسية .

وفى نفس الإطار تشير دراسة (أبو نعير؛ وآخرون، ٢٠١٦) إلى أهمية تطوير الدراسات العليا كونها أحد العناصر الأساسية للنظام الجامعى، كما أنها جزء هام يكمل رسالة الجامعة فى أى مجتمع ويمنحها تميزها، لذا على الجامعات بذل جهودها لتطوير الدراسات العليا بها من خلال تبنى مداخل التميز والجودة النوعية فى جميع النواحى، حيث تسهم تلك المداخل فى الارتقاء بواقعها والتغلب أوجه القصور فيها، ورفع كفايتها النوعية وتحقيق تميزها.

وبناءً عليه، فإن هناك ضرورة ملحة لتحقيق كفاءة وتميز الدراسات العليا لكي تأخذ دورها الهام في تقدم المجتمع وتحقيق خطط التنمية، ويتطلب ذلك تحسين أداء كافة العناصر التى تتكون منها منظومة الدراسات العليا، وزيادة الترابط والتفاعل بين هذه العناصر لتطوير أداء عناصر الجودة والتميز بالدراسات العليا الجامعية، خاصة بعد أن ظهرت مفاهيم جديدة في مجال التعليم العالي بوجه خاص مثل مفهوم الأداء والكفاءة والجودة والتميز وهي جميعاً تستهدف تحسين نواتج هذا الجهد المبذول وفق معايير محددة .

وبناء على ما سبق يتأكد فرضية أن تطوير استراتيجيات التميز الأكاديمى، وتنفيذها خاصة فى الدراسات العليا يعتبر متطلباً سابقاً وحيوياً لتحقيق التميز المستدام فى مؤسسات التعليم العالي، خاصة وأن الدراسات العليا تواجه اليوم تحديات كثيرة تنطلق من الأدوار المتوقعة من مخرجاتها، والتى تفرض عليها ضرورة وضع تصورات مستقبلية لتطويرها على أساس التميز والإبداع لتحقيق التفاعل الإيجابى بينها وبين ما يحيط بها من تغيرات وتحولات، وتقوية الروابط بينها وبين المجتمع .

ولا يغيب عنا أن للدراسات العليا التربوية أهمية خاصة، فهي إحدى الموجهات الأساسية للسياسة التعليمية في المجتمع، وركيزة أساسية للتنمية البشرية، وضرورة حتمية لتطوير التعليم وتحديثه، وحل مشكلاته، كما أنها تعد المصدر الأساسى لإعداد العلماء والمفكرين ممن

يناط بهم الحفاظ على التراث الثقافي والتربوي. (أحمد، ٢٠٠٥، ٤٣) كما ترجع أهمية الدراسات العليا التربوية إلى كونها أداة ووسيلة لدراسة مشكلات الميدان التربوى دراسة علمية وافية، كما تتأكد أهميتها أيضاً من خلال فتح آفاق المعرفة التربوية الجديدة في زمن ثورة المعلومات والمعرفة، وتجديد معارف ومعلومات وخبرات أعضاء هيئة التدريس وتجديد المعرفة التربوية ذاتها. (عبد الرحيم، ٢٠٠٤، ٢١٨) وتؤكد ذلك دراسة (رزق،٢٠٠٤) التي ترى أن الدراسات العليا التربوية تعد الحقل الخصب والمجال الميداني للبحث التربوي والذي يأتي في مقدمة أهداف كليات التربية، وهي المصدر الرئيس لإعداد أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية ودعم المعرفة التربوية، وذلك باستقطاب الصفوة الممتازة من طلابها ومن غيرهم للاستمرار في التحصيل والبحث.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للدراسات العليا بشكل عام والتربوية منها بشكل خاص؛ إلا أن عديد من الدراسات استهدفت التعرف على الواقع الحالي للدراسات العليا في كليات التربية بمصر، والوقوف على بعض المشكلات التي تعوق الدراسات العليا عن تحقيق أهدافها قد توصلت إلى أن منظومة البحث العلمي والدراسات العليا بكليات التربية في معظم الجامعات المصرية تعاني من مشكلات عدة تعوق تحقيق أهدافها وقدرتها على الإسهام في خطط التنمية. تتصل بعض هذه المشكلات بالعوامل الخارجية المحيطة بها، بينما يتعلق البعض الآخر بالعوامل الداخلية في هذه الكليات، والتي تتصل ببرامجها ومناهجها ومواردها وهياكلها التنظيمية وطبيعة العلاقات الإدارية والأكاديمية السائدة فيها.

فقد أكدت دراسة (هلالي،٢٠٠٢) على أن الدراسات العليا التربوية تعيش في أزمة ناتجة عن تداخل كثير من العوامل الداخلية والخارجية التى تتطلب أخذها فى الاعتبار عند وضع عمليات التطوير. وفى نفس الإطار توصلت دراسة (حسين، ٢٠٠١) بأن واقع الدراسات العليا بكليات التربية يعاني من عديد من المشكلات والسلبيات سواء ما يتعلق بالطلاب وهيئة التدريس والبرامج والمقررات وطرق التدريس والإجراءات وغير ذلك من المشكلات. وقد اتفقت دراسات عدة حول بعض ما تعانيه منظومة الدراسات العليا والبحث العلمى بكليات التربية فى مصر من مشكلات ومن أبرزها: (نصر، ٢٠٠٤) (تمام؛ والدرديري، ٢٠٠٤) (تمام، ٢٠١٢)

- جمود الأهداف وفقدانها للدقة والوضوح للمنظومة ككل، وعدم وجود أهداف محددة وواضحة لبرامج الدراسات العليا.
- جمود البرامج والمقررات وضعف مسايرتها للاحتياجات المجتمعية، وعدم مواكبة المقررات لحركة التقدم العلمى والتكنولوجى.
- زيادة أعباء أعضاء هيئة التدريس وعدم تفرغهم للتدريس بالدراسات العليا وضعف برامج التنمية المهنية .
- نمطية طرق التدريس واقتصارها على التلقين والمحاضرات كطريقة أساسية.
- انصراف الطلاب عن مواصلة دراستهم بهذه المرحلة، لأسباب قد تكون شخصية مثل كثرة الأعباء المالية، أو دراسية كالتشابه والتكرار فى الموضوعات التى تتضمنها العلوم التربوية، أو إدارية مثل ضعف الإرشاد الاكاديمى للطلاب.

- تدنى مستوى كثير من الباحثين فى المهارات الخاصة بمناهج البحث والإحصاء، ومهارات البحث عن مصادر المعرفة المختلفة.
- ضعف الإمكانات البحثية والموارد التجهيزية مثل القاعات والمعامل، وعدم وجود مكتبات ذات مستوى عالٍ من الإعداد والتأثيث والإدارة.
- ضعف أساليب التقويم التى تتسم بالتقليدية والنمطية، وقلة الاعتماد على الاستراتيجيات والأساليب الحديثة للتقويم.
- ضعف الميزانية المرصودة للبحث العلمي وضعف مشاركة الشركات مؤسسات الاعمال فى تمويل البحوث العلمية.
- ضعف الترابط بين بحوث الدراسات العليا وخطط التنمية الشاملة في المجتمع.

وهو ما يشير كما تؤكد دراسة (زكي، ٢٠٠٩) إلى غياب الرؤية والفلسفة التربوية الواضحة التي تستند إليها الدراسة فى مرحلة الدراسات العليا، بالإضافة إلى عدم مراعاة برامجها لمتطلبات واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، وكذلك عدم قدرتها على مراعاة متغيرات العصر. ولهذا ترى دراسة (النجار، ٢٠١٥) أن الدراسات العليا التربوية مطالبة بإحداث تغييرات جوهرية فى أهدافها، وإدارتها، ونظمها، وأنشطتها، وطرق تقويمها بغرض إعداد باحثى المستقبل الذين يمثلون رأس المال الفكرى؛ وذلك من خلال تبنى استراتيجية تعليمية وبحثية تسهم فى بناء جيل من الباحثين قادر على مواكبة مستجدات العصر.

وبالتالى ومن خلال ما أشارت إليها الدراسات السابقة يتبين أن هناك ضرورة ملحة لتطوير برامج الدراسات العليا بكلية التربية؛ وذلك من خلال فلسفة عصرية ومدخل متجدد للتطوير انطلاقاً من تشخيص الوضع الحالى لهذه المنظومة، ووضع رؤى وتصورات واستراتيجيات للتطوير فى ضوء فلسفة التميز حتى تسهم بدرجة كبيرة فى الارتقاء بهذه المنظومة وتحقيق التميز الأكاديمى للمؤسسة ككل، لتلبية الاحتياجات والمتطلبات المستقبلية للمجتمع من منظومة الدراسات العليا التربوية.

مشكلة البحث :

بناءً على ما تقدم، ومع اعتبار التميز الأكاديمى أحد التوجهات الحديثة والمهمة في التعليم العالي لتحقيق الميزة التنافسية واستدامتها على- مستوى المدخلات والعمليات- وضمان مخرجات منسجمة مع المعايير المحددة لذلك. وانطلاقاً من الواقع العملي الذي تعيشه الباحثتان باعتبارهما ضمن أعضاء هيئة التدريس بقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة بنها، وملاحظاتهما لضعف الإقبال على برامج الدراسات العليا بشكل ملفت للنظر، وكذا معايشتهما لشكاوى بعض الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من بعض المشكلات الأكاديمية والتي لها أثرت سلباً على مستوى الإقبال؛ فضلاً عما رصدته نتائج الدراسة الاستطلاعية والمقابلات المفتوحة التي أجريت على عينة منهم، والتي توصلت إلى تأكيد ورصد لبعض تلك المشكلات. ومن ثم، فإن هذه الدراسة محاولة لتطوير الدراسات العليا بالقسم فى ضوء فلسفة التميز الأكاديمى

انطلاقاً من المعايشة لأهم المشكلات الأكاديمية فى الدراسات العليا ومحاولة تجاوزها لتحسين مستوى الأداء الأكاديمي وسعياً لتميزه .

وعليه، يسعى البحث الحالى لبناء تصور مقترح لتحقيق التميز الأكاديمى في الدراسات العليا بقسم أصول التربية، وبالتالى ضمان تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للأقسام الأكاديمية وأهدافها والآلية التي تؤدي من خلالها للتميز المؤسسي لكلية التربية. وقد تحددت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تطوير الدراسات العليا بقسم أصول التربية- كلية التربية جامعة بنها- فى ضوء فلسفة التميز الأكاديمى؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية :

١- ماالأسس الفكرية والفلسفية للتميز الأكاديمي ؟
٢- ما دواعى تحقيق التميز الأكاديمى فى الدراسات العليا التربوية؟
٣- ما واقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية كلية التربية – جامعة بنها؟
٤- ما التصور المقترح لتطوير الدراسات العليا بقسم أصول التربية فى ضوء فلسفة التميز الأكاديمى؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١- التأصيل النظرى لمفهوم وفلسفة التميز الأكاديمي وفهم أهم محدداته وأبعاده لتوظيفها تربوياً فى إطار البحث الحالى.
٢- الوقوف على دواعى ومبررات تحقيق التميز فى الدراسات العليا التربوية.
٣- تحليل واقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية كلية التربية جامعة بنها لتحديد منطلقات التطوير.
٤- وضع تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا بقسم أصول التربية فى ضوء فلسفة التميز الأكاديمى.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من النقاط التالية:

١. أهمية الدراسات العليا وما تقدمه من أبحاث علمية، فالطريق إلى التقدم يبدأ بتأسيس دراسات عليا متقدمة ذات برامج متطورة تحقق الجودة والتميز وتواكب التقدم، والارتقاء بالبحث العلمي الذي يعتبر مركز الإنتاج المعرفي، وأساس نمو الحركة العلمية والتكنولوجية اللازمة لعمليات التنمية. لذلك آن الأوان لكليات التربية أن تركز على تطوير برامج الدراسات العليا والبحث التربوى بوجه خاص، وأن تكون قادرة على المنافسة ومحاكاة نظم ومعايير التميز من خلال تطور الفكر التربوى .

٢. أنه يأتى بمثابة استجابة للاتجاهات العالمية المحلية المعاصرة للتأكيد على أهمية تحقيق جودة وتميز برامج التعليم الجامعي بما فيها برامج الدراسات العليا والبحث العلمي، بالاستناد إلى فلسفة التميز الأكاديمى الذى يعد من أهم الاتجاهات الفكرية المعاصرة فى تطوير الأداء الجامعى. وبيان مدى إمكانية تحقيق ذلك فى الدراسات العليا بقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة بنها مقر عمل الباحثتين .

٣. تعد هذه الدراسة حلقة من حلقات الأبحاث العلمية التي رصدت واقع الدراسات العليا التربوية في الجامعات المصرية، وحاولت النهوض بها لتتمكن من مواكبة المرحلة القادمة. ودعماً للدراسات التى تناولت التميز الأكاديمى فى الدراسات العليا والتى تعانى ندرة على حد علم الباحثتين بشكل يتطلب مزيد من البحث والدراسة.

منهج البحث وأسلوبه:

تقتضى طبيعة هذا البحث استخدام المنهج الوصفى، وهو المنهج الذى يقوم بوصف ما هو كائن وتفسيره؛ وذلك لوصف واقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية كلية التربية جامعة بنها، وتحليله ونقده والوقوف عليه، لتحديد أهم نقاط القوة وأبرز نواحى القصور، وتقديم صورة متكاملة عن واقعها يمكن الانطلاق منها فى وضع تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا بالقسم يتضمن الفلسفة والمبادىء الفكرية التى يستند إليها والأهداف ومحاور التطوير وتوجهات وآليات التنفيذ المقترحة لكل انطلاقاً من فلسفة التميز بصفة عامة والاكاديمى بصفة خاصة .

وقد اعتمد البحث الحالى فى جمع البيانات والمعلومات لدراسة الواقع على اللوائح والإحصائيات بشكل رئيس، كما اعتمدت بشكل آخر على أسلوب المقابلات الشخصية المفتوحة لاستطلاع آراء بعض الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس بقسم أصول التربية بكلية التربية – جامعة بنها فى بعض الجوانب المكملة للجانب الكمى فيما يتعلق بواقع الدراسات العليا بالقسم .

حدود البحث:

- الحد الموضوعى: يركز البحث على محاولة وضع تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا التربوية وذلك استناداً على فلسفة التميز الأكاديمى فى محاولة لبلورة جهود التطوير المستمرة، ودعماً لجهود التربويين الممتدة زمنياً .
- الحد المكانى: يتخذ البحث من قسم أصول التربية، بكلية التربية جامعة بنها مجالاً للتطبيق بوصفة المكان المعايش من قِبل الباحثتين بما يتيح رؤية الواقع عن كثب.
- الحد البشرى: تم إجراء المقابلات الشخصية المفتوحة مع بعض الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس بقسم أصول التربية بكلية التربية –جامعة بنها.
- الحد الزمنى: يرتبط هذا الحد بزمن إجراء البحث الحالى فى ٢٠١٦ / ٢٠١٧ .

مصطلحات البحث:

انطوى البحث الحالى على بعض المصطلحات التى يمكن إيضاحها على النحو التالى:

١- الدراسات العليا Graduate studies :

تعرف الدراسات العليا بأنها: تلك البرامج الدراسية التي تتطلب اجتياز درجة البكالوريوس أو الليسانس، وتؤدي فى أعلى مراتبها إلى الحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه. (Alkin& et al, 1992, 558) ، كما تعنى مواصلة التعليم والدراسة للحصول على درجة علمية أعلى من الدرجة الجامعية الأولى بمستوى أو عدة مستويات تعليمية متدرجة من الناحية الرسمية والبحثية والعلمية. (أحمد ، ٢٠١٤، ٤٥٠)

وتعرف الدراسات العليا إجرائياً وفقاً للبحث الحالى بأنها: مرحلة دراسية تقدم كامتداد للمرحلة الجامعية الأولى سواء كانت الدراسة فى إطار الدبلومات المهنية والخاصة وترتبط بجانب الإعداد المهنى للطلاب، أو درجات ماجستير أو دكتوراه الفلسفة فى التربية فى تخصصات دقيقة تتبع المجال الأكاديمى العام لقسم أصول التربية وترتبط بما تهدف إليه الدرسات العليا فى جانب الإعداد الأكاديمى بما يسمح للباحث بإنتاج المعرفة المتخصصة بناءً على اتباع منهجيات علمية رصينة.

٢-التميز Excellence:

يعرف التميز كمفهوم عام بأنه: مرحلة متقدمة من الإجادة فى العمل، والفعالية فى الأداء المبنى على مفاهيم جديدة تتضمن التركيز على الأداء والنتائج، وخدمة العملاء، والقيادة الفاعلة، والإدارة بالمعلومات، وتطوير العمليات، وإستثمارالموارد البشرية، والتحسين المستدام، والابتكار، وبناء شراكات ناجحة. كما أنه يعنى القدرة على إنجاز نتائج غير مسبوقة يتفوق بها على الآخرين، ويتحاشى قدر الإمكان التعرض للخطأ وانحراف المسار من خلال الاعتماد على وضوح الرؤية وتحديد الأهداف والتخطيط الجيد، التنفيذ السليم، والتقويم المستمر. (آل مزروع ، ٢٠١٠، ١٣)

ويرتبط التميز بشكل المؤسسة التى تسعى إلى تحقيقه، غير أنه التميز المؤسسى بصفة عامة يعرف بأنه إمتلاك الصفات الفريدة والبارزة والتى تميز أى مؤسسة عن المؤسسات الشبيهه وتجعلها متفردة عنهم، وحينما تتوجه المؤسسات التعليمية نحو تحقيق التميز فهذا يشير إلى وجود نظام تعليمى يمتلك خصائص فريدة من نوعها يجعلها تتمكن من مطابقة المعايير الخاصة بالجودة وتعديها فى كثير من الأحيان بما تملكة من سمات متفردة. (Sanyal, 1992, 18) وهو ما يقودنا إلى مفهوم التميز الأكاديمى.

٣-التميز الأكاديمى Academic excellence:

يعرف التميز الأكاديمى فى التعليم العالى بأنه: نهج متكامل للتقييم والتخطيط والتحسين، يتم من خلاله وضع معايير أساسية لتقييم الجودة والفاعلية فى المؤسسات التعليمية، وكذلك الحياة الأكاديمية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وبرامج الخدمات التعليمية، فضلاً عن فلسفة

ومعايير قياس وتتبع الإنجازات التنظيمية التى يمكن من خلالها مقارنة أعمال الجامعات بغيرها من المؤسسات المناظرة لتوفير الأساس الذى يمكن من خلاله دعم عملية اتخاذ القرارات، وتخصيص الموارد اللازمة لذلك من أجل تحقيق التميز.(Ruben, 2002, 5)

ويعرف التميز الأكاديمى إجرائياً بأنه: القدرة على تقديم برامج دراسات عليا تربوية تعليمية، وبحثية، وخدمية متميزة فى مجال أصول التربية يمكنها تحقيق أفضل استجابة للتحديات المجتمعية والاحتياجات التربوية الفعلية، ويجعلها أكثر مواكبة لحركة التطور فى المعرفة التربوية بما يمكنها من إحداث تأثيرات إيجابية حقيقية فى الميدان التربوى؛ وذلك تماشياً مع التوجهات المستقبلية والخيارات الاستراتيجية فى التعليم العالى المستندة إلى معايير التميز الأكاديمى .

٤- التصور المقترح:

ويقصد به إجرائياً وفقاً للبحث الحالى: وضع إطار مقترح يعمل كموجه لمجموعة الإجراءات والعمليات والأنشطة التى يمكن من خلالها رفع مستوى كفاءة نظام الدراسات العليا بقسم أصول التربية، ومن ثم تحسين أداءها، ورفع كفاءة مدخلاتها، وعملياتها، ومخرجاتها، وتغذيتها الراجعة فى ضوء فلسفة التميز الاكاديمى وصولاً للتميز فى الدراسات العليا فى مجال التخصص.

خطوات البحث:

تحقيقاً للأهداف التى يسعى إليها البحث الحالى سارت خطواته على النحو التالى:

١) بناء إطار فكرى وفلسفى للتميز الأكاديمى يتضمن مفهوم وفلسفة التميز الأكاديمي، وبحث أهم محدداته وأبعاده وتأصيله تربوياً فى إطار البحث الحالى.
٢) استجلاء طبيعة الدراسات العليا التربوية وبيان دواعى تحقيق التميز الأكاديمى فيها.
٣) تحليل واقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية فى كلية التربية – جامعة بنها والانطلاق منه فى طريق السعى نحو تحقيق تميزها الأكاديمى .
٤) وضع تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا بقسم أصول التربية كلية التربية – جامعة بنها فى ضوء فلسفة التميز الأكاديمى.

وعلى ذلك انتظمت المحاور البحثية على النحو التالى:

المحور الأول : الإطار الفكرى والفلسفى للتميز الأكاديمى:

١- مفهوم التميز الأكاديمى:

ظهر مفهوم التميز Excellence كأحد تطورات حركة الجودة الذى تبلور هدفه الأساسى فى مساعدة المنظمات التجارية والصناعية والخدمية على تطوير أدائها، وتحقيق نتائج غير مسبوقة تتفوق بها على منافسيها، بالإضافة إلى تنفيذ الأعمال والمهام بطريقة صحيحة لا

يشوبها أى خطأ أو انحراف؛ وذلك من خلال استثمار رصيدها المعرفى، وتيسير سبل التعلم التنظيمى بين العاملين داخل هذه المنظمات. (السلمى، ٢٠٠٢، ١٢-١٣)

هذا، وقد نشأ مفهوم التميز بشكل عام للتعبير عن الحاجة إلى مدخل يجمع عناصر ومقومات بناء المنظمات على أسس غير تقليدية تحقق لها قدرات عالية فى مواجهة التغيرات والأوضاع الخارجية المحيطة بها. كما تكفل لها تحقيق الترابط والتناسق الكامل بين عناصرها، ومكوناتها الذاتية، واستثمار قدراتها المحورية والتنافسية، والتفوق فى الأسواق، وتحقيق المنافع والفوائد لأصحاب المصلحة (stock holders) من قائمين عليها وعاملين بها ومتعاملين معها لتصل الفوائد للمجتمع بأسره. (عبد الحميد، ٢٠١٤، ٢٤٠)

ويشير التعريف التقليدى للتميز إلى تحقيق وتطبيق مجموعة من المعايير المحددة سلفاً ويتم من خلالها قياس الأداء المتميز. بينما يشير التعريف غير التقليدى إلى تحقيق نتائج غير متوقعة أومبتكرة. وهذا يعنى تعدى معايير الجودة ومؤشرات الأداء التى يمكن تحقيقها، فالتميز جزء من تلك العملية التى تكون الكفاءة نقطة الانطلاق الأساسية بها، وبذلك يتحقق التميز فى المدخلات والمخرجات. (Brusoni & et al, 2014, 22)، وبهذا فإن التميز يعنى الابتكار الذى يضمن القيام بما هو مختلف عن الآخرين، وهو التخلى عن القديم والتوصل إلى كل ما هو جديد ومتميز بشكل أسرع وأفضل من الجهات المنافسة ويظهر من خلال مخرجات سوقية جديدة. والتميز كذلك يعنى صنع ميزة تنافسية بأن تكون الأفضل فى واحد أو أكثر أو كل جوانب التكلفة، والجودة، والمرونة، والابتكار. (عبد الغفار؛ وهمام، ٢٠١٣، ٣٩)

وقد أوضحت المنظمة الأوربية للجودة (EFQM) أن مفهوم التميز يشير إلى المهارة فى أداء المظمة، وتحقيق النتائج بناءً على مجموعة من الممارسات الأساسية مثل التركيز على النتائج، والاهتمام بالعملاء، والقيادة، وثبات الهدف، وإدارة العمليات، وإشراك الأفراد، والتحسين المستمر والإبداع، والمنفعة المتبادلة، والمسؤولية الاجتماعية المشتركة، وتحقيق المنافع لأصحاب المصلحة بشكل متوازن للفرد والمجتمع . (Aldallal, 2005, 27)

وعلى الرغم من أن التميز مصطلح شائع الاستخدام يحظى بحضور طاغ فى أدبيات مختلف المؤسسات الخدمية والإنتاجية فى مختلف أنحاء العالم، إلا أنه قد دخل أخيراً مجال مؤسسات التعليم العالى من باب اعتبار التعليم خدمة، ومؤسساته يجب أن تضيف إلى وظيفتها التعليمية سمة جديدة وبعد اقصادى بمعنى أن تعيد هيكلة برامجها الأكاديمية والإدارية انطلاقاً من هدف كسب رضا العميل الذى بدوره محكوم بقوى سوق العمل. (راوح، ٢٠٠٥، ٢١٠)

ومع تطور مفهوم التميز فى القطاع الأكاديمى طرحت دراسة (Ruben, 2007, 12) ثلاث اتجاهات مختلفة حول مفهوم التميز في التعليم العالي وهى:

- منظور الموارد أو السمعة الذي يركز على أهمية التصنيف المؤسسى، والبرامج الأكاديمية، وإنتاج أعضاء هيئة التدريس، وإنجازات الطلاب، ومستويات البحث، وتوافر الموارد المالية والمادية الأخرى، وتقويمات الطلبة ونتائج الاختبارات.

- النموذج الذي يرتكز على الزبون أو العميل ويعبر عن وجهة النظر الثانية، ويركز على تجربة الطالب، ونوعية الممارسات التعليمية، وتوافر البرامج الأكاديمية، ومستويات التعليم، وتوافر المعلومات، وتقويم الخريجين، ورضا الطالب عن البرامج الأكاديمية، والخدمات والمرافق والتسهيلات الأخرى.
- نموذج الاستثمار الإستراتيجي، ويشمل العائد على الاستثمار، وتحليل التكلفة والعوائد، ومراقبة النفقات، والأنظمة ومدى الالتزام بها، ومقاييس الإنتاجية وعوائد قبول الطلبة، وبقائهم، والمدة الزمنية لحصول الطالب على الدرجة العلمية، والإنفاق .

وتحاول الجامعات الساعية نحو التميز تحقيق التكامل بين تلك التوجهات، بإدراك الآثار المترتبة على النماذج الثلاثة خاصة وأن كل منظور له قيمته، وأنجح الإدارات الجامعية هى التى تخطط لتبنى الطرق الثلاث لتطوير فهم أوسع وأشمل للتميز فى التعليم العالى.

واستناداً على ذلك يعرف التميز الأكاديمى بأنه: توجه استراتيجى يهدف إلى تحفيز المجتمع الجامعى لتحقيق مجموعة مشتركة من الأهداف المحددة، وذلك لتحقيق أعلى معايير التميز فى الإجراءات التى تقوم بها الجامعات لضمان البقاء والاستدامة فى ظل عالم متغير؛ وذلك من خلال دعم الإرشاد الأكاديمى للطلاب ومتابعة تقدمهم، ومن خلال قيادة أكاديمية مسئولة عن صياغة خطط التطوير والإصلاح الجامعى والإشراف عليها، وتوسيع الفرص للأنشطة الأكاديمية التى هى صميم الرسالة الجامعية، وهى سمة مميزة لكلٍ من الخبرات الأكاديمية ومجالات البحث العلمى كمفتاح النجاح فى المستقبل .(Rosowsky, 2014, 1-2)

وبصفة عامة، ينطوى مفهوم التميز الأكاديمى على مجموعة من العناصر الضرورية اللازمة لدعم المؤسسة من خلال إطار عام يبنى حول المفاهيم والقيم الأساسية التالية: (Ruben, 2002, 12-13)

- وعى الأفراد داخل المؤسسة التعليمية بالرؤية، والرسالة الخاصة بها، والأهداف الإستراتيجية التى تسعى إلى تحقيقها، والتطلعات المستقبلية الخاصة بها.
- وجود قيادة فعالة قادرة على إدارة عملية التميز ودفعها إلى الأمام ، وعمليات الحوكمة على جميع المستويات مع وجود آلية للتغذية الراجعة وعمليات المراجعة المستمرة.
- التخطيط الاستراتيجى للمؤسسة ووضع الخطط والتوجهات التى يتم ترجمتها إلى أغراض واضحة يمكن تحقيقها من خلال برامج محددة لضمان كفاءة استغلال الموارد المتاحة، وفاعلية العمليات.
- تحديد وتوثيق نقاط القوة الخاصة بالمنظمة، وتحديد أولويات التحسين والمجالات التى يحتمل أن تحتاج إلى فرص للتطوير.
- التركيز على الاحتياجات، والتوقعات، والتصورات، ومستوى رضا المستفيدين كمدخلات أساسية لتطوير البرامج والخدمات والعمليات.
- استخدام برامج ذات جودة عالية وخدمات تتوافق مع رؤية ورسالة المؤسسة التعليمية.

وبناء على ما سبق ، يمكن تعريف التميز الأكاديمى بأنه: نهج استراتيجى وفلسفة تؤسس لترسيخ مجموعة من المفاهيم والقيم الأساسية والممارسات التى تساعد على توفير إطار عمل مشترك يوجه نحو تحقيق السبق والتفوق وبالتالى جعل الإبداع والابتكار سمة أساسية تدعم القدرة التنافسية للجامعة فى عالم متغير . وتزداد أهمية هذا النهج خاصة فيما يتعلق بالدراسات العليا أحد أهم محكات التميز فى المؤسسة الجامعية.

٢- فلسفة التميز الأكاديمى :

يستند التميز إلى فلسفة وأيديولوجية لها أسس ومبادىء تسعى لتثبيت ثقافة التفوق والسعى المستمر والجهود المتواصلة لتحقيق الأفضل، وفى واقع الأمر فإنه إذا ما توافرت مدخلات التميز، وإذا ما تم القيام بالعمليات الفكرية والإدارية على الوجه الأكمل وبأكثر فعالية، فإن مخرجات منظومة التميز تتحقق من خلال رضا العملاء، وارتفاع القدرة التنافسية للمنظمة. (عبد الحميد، ٢٠١٤، ٢٣٩)

وطبقاً لفلسفة التميز فقد تغير مفهوم النجاح لدى المنظمات؛ فبعد ما كان النجاح هدفاً منشوداً أو غاية مطلوبة تسعى المنظمة للوصول إليها، أصبح النجاح فى عالم التميز اليوم عبارة عن إدراك القيمة التى تنتج كافة العلاقات المؤثرة وقياسها على مستوى المنظمة بكافة أبعادها، ومن ثم القدرة على اتخاذ القرارات الضرورية لإحداث التوازن بين متطلبات العملاء، والعاملين، والمستثمرين، والمجتمع، وهو ما يعنى تغير مفهوم النجاح من مجرد هدف إلى نهج متكامل يجب تبنيه لإحراز التميز. (الرشيد ، ٢٠٠٤، ٢٣)

وانطلاقاً من ذلك فقد حدد (القطب، ٢٠٠٨، ٣٩-٤١) بعض المنطلقات التى تقوم عليها فلسفة التميز فى التعليم الجامعى، تتمثل أهمها فيما يلى:

- الوظيفتين الأساسيتين للجامعة هما تحرير الإنسان من كل القيود التى تحول دون إبداء رأيه أو إعمال عقله ، وتعظيم اسهاماته فى تنمية المجتمع.
- تطوير التعليم الجامعى لتحقيق التميز لابد أن يكون وفق نظرة شمولية ، تتناول مكوناته ومؤشراته الداخلية والخارجية.
- تحقيق التميز يتطلب ثقافة جديدة تقوم على فكرة الأخذ بالمعرفة الكلية بدلاً من الاختزال ، والتحول من ثقافة الاجترار والتكرار إلى ثقافة الإبداع والابتكار، والأخذ بثقافة الترابط والتفاعل بدلاً من التفتت والانعزال، والارتباط بتحسين الأداء القائم على التقويم.
- تطوير التعليم الجامعى حتى يصل إلى التميز لابد وأن يكون مستمر يرافقه جهد فكرى تأملى تأصيلى يحدد غاياته ويرسم مستقبله.
- تحقيق التميز فى التعليم الجامعى يتطلب القدرة على إعادة قراءة الماضى من منظور المستقبل، والقدرة على التخطيط، واتخاذ القرارات فى ضوء التوقعات المستقبلية وامتلاك إرادة التغيير .
- الترابط بين التعليم الجامعى المتميز وبين سوق العمل والإنتاج يزداد وثوقاً بمقدار ما تقترب مؤسساته من مؤسسات الإنتاج وقطاع الأعمال.

- تحقيق التميز فى التعليم الجامعي لم يعد ترفاً أو لغواً تربوياً ، بل أصبح ضرورة لكل من الفرد والمجتمع لتحقيق التنافسية وتطوير القدرات البحثية والإبداعية.

وثمة وجهة نظر أخرى حول المنطلقات الفلسفية للتميز الأكاديمى حيث يطرح (حسين، ٢٠١٥، ٥٤- ٥٥) مجموعة من المنطلقات الداعمة لفلسفة التميز فى الأداء الأكاديمى والمبررة لضرورة التوجه لفكر التميز، وتتمثل أهم هذه المنطلقات فيما يلى:

- ينطلق مفهوم التميز فى التعليم الجامعى من رؤية استراتيجية وثقافة وإدارة داعمة للتغيير، وقدرة على ترجمة المعايير إلى مماسات متميزة بالتعاون مع جميع المستفيدين.
- يكمن تميز مؤسسات التعليم الجامعى وقوتها فى مواكبتها للتغيرات العالمية، والاستفادة منها بقدر ما يخدم سياستها فى التعليم،والبحث العلمى، والتدريب وبما ينعكس إيجابياً على جميع المعنيين وأيضاً الإسهام فى تطويرها.
- يتطلب تحقيق التميز فى الأداء الجامعى مواءمة الأجهزة التنظيمية والتكامل بينها، والتحول من ثقافة التكرار إلى ثقافة الإبداع والابتكار.
- إن تحقيق التميز أصبح ضرورة لازمة للفرد والمجتمع، ويعتمد على الشراكة الفاعلة لتحقيق الجودة والتنافسية وزيادة القدرة الإنتاجية وهى هنا المنتج المعرفى.
- يعتمد تحقيق التميز على تحقيق توازن النتائج، وإضافة قيمة للعملاء، وإدارة جماعية للنجاح، ورعاية الإبداع والابتكار، وبناء الشراكات، وتحمل مسئولية المستقبل.
- إن التعليم الجامعى المتميز هو الأداة القوية والدعامة الأساسية لتحقيق التقدم الاقتصادى، والرخاء الاجتماعى، وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة .
- إن وصول الجامعة إلى التميز يعنى تحقيق درجة عالية من النضج فى الاستفادة القصوى من الموارد البشرية والمادية دون إهدار.

وانطلاقاً من دلالات فلسفة التميز ومنطلقاتها الفكرية وفى إطار مراعاة التغيرات العالمية المتسارعة فى جميع المجالات وضع (القطب، ٢٠٠٨، ٤١-٥١) عدة مبادىء تشير بالأساس لعدة معايير فكرية وفلسفية لضمان التميز فى التعليم الجامعى وهى كما قدمها تتمثل الاستقلالية، والحرية الاكاديمية، والانتاجية، والتعددية المعرفية، والمستقبلية، ومجتمع التعلم، وتجدد المعارف والخبرات، والابتكارية فى اساليب التدريس، ونمط إدارى متميز، وشراكة مجتمعية، القابلية للتغيير وإعادة الهيكلة، والافتراضية، بالإضافة إلى معايير أخرى كمعايير إدارة المعرفة، والكفاءة، وتطوير الأداء، والإنجاز الأكاديمى وهى ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمعايير السابقة بل ويعتمد تحقيقها على تحقيق المعايير السابقة.

خلاصة القول، وفى ضوء ما تم عرضه، تطرح الباحثتان إطاراً فلسفياً يستند إليه فى تحقيق التميز الأكاديمى للدراسات العليا بناءً على الفهم العام لفلسفة التميز ويتشكل هذا الإطار بناءً على عدة نقاط أساسية تتمثل فيما يلى:

- التميز يعبر عن فلسفة شاملة فمفهومه لا يتجزأ وتحقيقه لا يتعلق بجانب ولا يتوقف عند مرحلة ، وعليه فإن التميز يتطلب التخطيط والإعداد والجهد المتواصل من جميع الفاعلين لتحقيقه وجعله سمة لكل الجوانب والأبعاد التى تشملها أى منظومة ، ولا يتوقف الجهد عند تحقيق مستوى من التميز، بل عليها أن تعمل من أجل استدامته.
- التميز الأكاديمى يستند إلى فلسفة متكاملة تعتبر موجه لكل ما يجرى في المنظومة التعليمية من فعاليات، وسمة أساسية تتصف بها كافة المدخلات والعمليات والمخرجات، وعليه تقوم فكرة التطوير لتحقيق التميز المنشود على الأخذ بفلسفة التكامل فى تطوير النظم التعليمية وما يتبعها، وهذا التكامل يرتبط بتحقيقه على مستوى التكامل بين المكونات الداخلية والخارجية لمنظومة الدراسات العليا وكذلك التكامل بين المكونات الداخلية مدخلات وعمليات ومخرجات.
- تنطلق فلسفة التميز الأكاديمى من ضرورة البدء من الواقع ومن خلال تحليل نقدى لكافة منظومة الدراسات العليا وإعادة تنظيمها لتحقيق التكامل والانسجام بين كافة المدخلات، وتشجيع الإبداع والتميز في كل العمليات وفق رؤى ومعايير عامة تضمن التميز فى كافة المخرجات مع بروز سمة الإبداع والتفوق والسبق.
- أن طالب الدراسات العليا هو نقطة البداية في فكر التميز ومنه الانطلاق في تحديد النتائج المستهدفة من تحليل رغباتهم واهتماماتهم، وهو نقطة النهاية أيضا حيث يكون مدى رضاه عن المنظومة التعليمية وخدماتها هو الفيصل في الحكم على تميزها، وبذلك تتوافق فلسفة التميز الأكاديمى في أساسها الفكري مع فلسفة الجودة الشاملة فى التعليم من أجل تحقيق وتميز المخرجات التى تصبح هدف استراتيجي للمؤسسة التعليمية تعمل كل ما في وسعها لتحقيقه.
- تنمية القدرات المحورية من طاقات وإمكانات هى أساس للتميز الأكاديمى الذى تقوم فلسفته على الاهتمام بالكشف عن القدرات المحورية داخل منظومة الدراسات العليا وتنميتها كوسيلة لتحقيق السبق والتفوق والتميز فى الفكر الإنسانى؛ وذلك من خلال إنتاج معرفة متميزة واستثمارها.

٣- محددات التميز الأكاديمى:

مما لا شك فيه أن محددات التميز والإبداع فى مؤسسات التعليم العالى كثيرة ومترابطة منها ماهو ثقافى ومنها ماهو هيكلى، غير أن تلك المحددات مترابطة ترابطاً عضوياً تتكامل معاً لوضع الإطار العام الذى يعمل فى ظله التميز ليكشف عن تجربة إنسانية متنامية تحدد بها الجامعة أو القسم الأكاديمى المكانة التنافسية . ويشير البحث إلى أهم محددات التميز الأكاديمى فى الدراسات العليا ممثلة فى: (ثقافة التميز ، إدارة التميز ، تميز الموارد البشرية الأكاديمية، تميز البرامج) ويمكن إيضاحها كما يلى:

أ- ثقافة التميز :

لا يعتمد تميز الأداء الأكاديمى فى الجامعات – فقط- على تجويد المدخلات والكفاءة والفاعلية فى العمليات، واتخاذ الإبداع والابتكار منهجاً وأسلوباً، والتكيف الفعال مع المتغيرات العالمية، بل يعتمد أيضاً على امتلاك منظومة ثقافية وأخلاقية تدعم المصلحة العامة على المصلحة الفردية بما يؤدى إلى مخرجات متميزة تضمن بقاء المؤسسة الجامعية فى ساحة المنافسة بل وقيادة المجتمع نحو التقدم والرقى. (حسين، ٢٠١٥، ٤٩)

فالسعى نحو تحقيق التميز الأكاديمى يتطلب ثقافة خاصة تدعم الأخذ بالمعرفة الكلية بدلاً من الاختزال، والتحول من ثقافة الاجترار والتكرار إلى ثقافة الابداع والابتكار، والأخذ بثقافة الترابط والتفاعل بدلاً من التفتت والانعزال، والارتباط بتحسين الأداء وليس بالتقويم فقط، والتشجيع على الاختيار وحرية الاختلاف فى إطار تعليم متميز ومكفول للجميع. (القطب، ٢٠٠٨، ٤٠).

ويرتبط التميز الأكاديمى بالبيئات الاجتماعية والثقافية والسياقات السياسية والاقتصادية التى تنشأ بها، كما يرتبط بثقافة الأفراد المسئولين عن قيادة العملية التعليمية، وكيف يقومون بتحديد مؤشرات التميز من خلال مجموعة من المدخلات والمخرجات، حيث تؤثر تلك الثقافة على نوعية المدخلات ومدى قدرتها على التقدم الدورى لتحقيق أفضل المخرجات وتحقيق الأهداف المتوقعة.(Brusoni & et al, 2014, 20)

ومن ثم، فإن تغيير ثقافة العاملين بالمؤسسات الأكاديمية أمر لازم واستباقى لتحقيق التميز ويقصد بذلك أن يصبح منهج التميز والجودة القائم على التحسين المستمر، والعمل ضمن فريق ثقافة سائدة فى المؤسسة، مع توحيد المفاهيم والقيم على نحو يؤدى إلى سهولة التعامل فيما بينهم عند وضع استراتيجية التميز للمؤسسة وتطبيقها (المليجى، ٢٠١٦، ١٢٠) وعليه، فإن دعم المسئولين عن أنظمة التعليم العالى لثقافة التميز يعد مدخلاً للتجديد والإبداع والابتكار، وتجديد الأداء وتميزه من خلال العمل فى فرق جماعية والتدريب والتنمية المستمرة كمسارات أساسية للدعم والتعزيز والتميز. (أبو نعير؛ وآخرون، ٢٠١٦، ٤٨٠)

وثقافة التميز تعنى فى الأساس امتلاك المقومات التى تعلى من قدرة المنظمات المبحوثة وقابليتها لاستغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل من مثيلاتها، ومن قدرتها على ممارسة نشاطاتها وفق أفضل المعايير المتعارف عليها، ولهذا تم وضع مجموعة من المؤشرات التى يمكن من خلالها الحكم على ثقافة التميز وتتمثل فى: (العلى؛ والكساسبة، ٢٠١٣، ٢٣٠-٢٣١) (جواد؛ والخرشة ، ٢٠٠٨، ١٤١-١٤٣)

- الجدارات الأساسية: وهى مزيج من القدرات التى يصعب تقليدها والتى تدفع المنظمات إلى التميز عن مثيلاتها وتنقسم إلى نوعين: جدارات (فردية) والتى يمتلكها الأفراد وتجعلهم يشاركون فى الرؤى والأهداف والتوجهات المستقبلية ، وجدارات (تنظيمية) وتعود إلى المنظمة نفسها وتأتى مضمنة فى العمليات وأنظمة المنظمة المنغمسة بكل أعضائها وتراكيبها، وتميل للبقاء حتى عندما يترك الأفراد المنظمة.

- المسئولية الاجتماعية: وهى مسئولية المنظمة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة الخارجية عبر الشفافية والأخلاقيات المتناسقة مع فكر التنمية المستدامة، إلى جانب الاهتمام بإيجاد التناسق والترابط بين القيم الأخلاقية والممارسات المهنية للمؤسسة.
- قيمة العمل: وهى التى تدعم قدرة المنظمة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات ومتطلباتها، وعلى وضع أهداف واضحة ومفهومة تدعم تقديم مالا تستطيع المنظمات الأخرى تقديمه وتوفير مستلزمات العمل كافة.

وفى واقع الأمر، فإن ثقافة التميز ليست مجرد إجراءات ولوائح وتشريعات ولكن يجب أن يتم دعم المنظومة القيمية عبر أطر إجرائية ملموسة تساعد على التزام جميع العاملين بها كأهم مقومات الأداء المؤسسى الموصوف بالتميز ومن أهمها: (حسين، ٢٠١٥، ٤٩)

- مراعاة قيم المنظمة والمجتمع وأخلاقياتهما: ومنها على سبيل المثال، العدالة، والمساواة، والنزاهة، والموضوعية، والمشاركة، والديمقراطية، والأمانة.
- الالتزام بالمبادىء والقيم الإدارية ومنها: تقسيم العمل، والسلطة، والمسئولية، والنظام، ووحدة التوجيه، ومكافأة الأفراد، والمساواة، والتعاون وغيرها
- الفاعلية : بمعنى تحقيق النتائج أو الوصول إلى الأهداف، وحسن اختيار العناصر الملائمة لتحقيق النتائج المقررة، كما تشير إلى إنجاز العمل المطلوب.
- الكفاءة: بمعنى حسسن الاستفادة من الموارد المقرر استخدامها، كما تشير إلى الإنجاز فى عمل ما بالشكل الصحيح وصفرية الأخطاء قدر الإمكان.
- الإبداع والابتكار: من خلال تبنى ثقافة التجديد والتغيير والإبداع والابتكار فى العمل .

خلاصة القول، إن ثقافة التميز تعد إحدى الركائز الأساسية المنوط بها دعم تميز أداء المنظمة ككل، إذ من المتوقع أن تؤدى دوراً محورياً فى تعزيز القيم والمعتقدات والسلوكيات لدى جميع العاملين. وبالتالى تمثل أحد المحاور الرئيسة الداعمة نحو تحقيق التميز واستدامته، وهو ما يعنى أنه لا يجب الاهتمام بالجوانب المادية فقط لعمليات التطوير بل يجب دعم ثقافة التميز، ورغم أن دعم هذه الثقافة ليس بالأمر اليسير، إلا أنه يجب أن يكرس لها الجهود اللازمة لضمان نشرها واستدامتها .

ب- إدارة التميز:

بدأت المؤسسات الاهتمام بمفهوم "إدارة التميز" بهدف التكيف مع بيئتها الخارجية، وبالتالي قدرتها على الصمود أمام المنافسة القوية والحادة التي تواجهها من مثيلتها في بيئة الأعمال، وتعد إدارة التميز بمثابة فلسفة تسيير حديثة يعود الفضل فى ظهورها إلى بروز التنظيمات التى أخذت على عاتقها مهمة البحث على أنجح الطرق للارتقاء بأداء المنظمات وتطويرها وصولاً إلى مستويات ترضى مختلف الأطراف من ذوى المصلحة فى المنظمة، وجعلت ذلك بمثابة الهدف الرئيس من وجودها. (الرشيد،٢٠٠٤، ٢٣)

وقد برز مفهوم إدارة التميز للتعبير عن الحاجة إلى مدخل شامل يجمع عناصر ومقومات بناء المؤسسات الجامعية على أسس متفوقة تحقق لها قدرات عالية فى مواجهة المتغيرات والأوضاع الخارجية المحيطة بها، وإدارة التميز هي: تلك الأنشطة التي تجعل المنظومة الجامعية متميزة في أدائها عن باقي الجامعات المنافسة؛ وذلك من خلال توظيف القدرات والموارد المتاحة توظيفًا فعالاً ومتميزاً بشكل يجعلها متفوقة ومتفردة، وينعكس ذلك على كيفية التعامل مع العملاء سواء الداخلي أو الخارجي، وكيفية أداء أنشطتها وعملياتها، وكيفية تصميم وإعداد سياساتها واستراتيجياتها الإدارية والتنظيمية. (السلمى، ٢٠٠٢، ٢٢)

هذا، ويستند مفهوم "إدارة التميز" إلى إطار فكري واضح يعتمد على التكامل والترابط الذي يرى الجامعة على أنها منظومة Systemic Thinkingويلتزم بمنطق التفكير المنظومي متكاملة تتفاعل عناصرها وتتشابك عملياتها، ومن ثم تكون مخرجاتها محصلة لكافة قدراتها، وعليه فإن إدارة التميز هى القدرة على تنسيق عناصر المؤسسة وتشغيلها بطريقة متكاملة ومترابطة لتحقيق أعلى معدلات الفاعلية، والوصول إلى مستوى المخرجات الذى يحقق توقعات المستفيدين.(السلمى، ٢٠٠٢، ٢١) (عبد الغفار؛ وهمام، ٢٠١٣، ٣٩). ووفقاً لهذا المفهوم تنتج إدارة التميز باعتبارها مدخلاً معاصرًا لتطوير الجامعات للوفاء بمتطلبات التميز فى الأداء (Kristensen, 2001,19- 27) عن تفاعل العناصر الأربعة التالية:

- الإدارة: والتى تقوم بعمليات القيادة للمنظمة وتحديد استراتيجياتها، ومستويات الأداء المرجوة.
- الأفراد: وهم مسئولون عن إدارة وتوجيه السلوك التنظيمى بالمنظمة من أجل تحقيق رضا العاملين.
- النظم: وتشمل النظم المرتبطة بالموارد والعمليات التشغيلية التى يتم من خلالها أداء مهام المنظمة.
- النتائج: وتتمثل فى تحقيق رضا العملاء والمستفيدين عن أداء المنظمة، وتحقيق مخرجات ذات جودة عالية.

وقد ربط الباحثين بين مفهوم إدارة الجودة الشاملة ومفهوم إدارة التميز، وهناك العديد من الدراسات التى تناولت تلك العلاقة، فهناك دراسات أوضحت أن المفهومين مترادفين مثل دراسة (ناصر، ٢٠١٤) والتى أشارت أن التميز والجودة وجهان لعملة واحدة، حيث تعد إدارة التميز التطبيق الحقيقى لمفاهيم وتطبيقات إدارة الجودة الشاملة، والبناء عليها والاستمرار فى تطويرها وصولاً إلى مستوى عالٍ فى نوعية المخرجات التى تقدمها المؤسسات، وهى تنتج عن حالة من الفهم والاقتناع الكامل من قبل الإدارة بضرورة البناء على مفاهيم وتطبيقات إدارة الجودة الشاملة، من أجل التحقيق الأمثل للأهداف المشتركة، والوصول إلى مرحلة متقدمة فى إرضاء كافة أصحاب العلاقة.

كما يرى البعض أن إدارة التميز من النتائج المتحققة للتطبيق الناجح لإدارة الجودة الشاملة، وقد أكدت بعض الدراسات على هذا الفهم للعلاقة بينهما، حيث أوضحت دراسة

(درويش، ٢٠٠٨) أن تطبيق المنظمة لإدارة التميز يعنى الانتقال إلى الأداء رفيع المستوى الذى تتوافر فيه معايير الجودة بأعلى مستوياتها، وتتحقق من خلاله أهداف المؤسسة فى ظل منظومة عمل يتوفر فيها الحد الأمثل من التناغم والتوافق بين عناصرها المختلفة، والتدفق الصحيح للمعلومات بين قطاعاتها، وأشارت دراسة (سهمود،٢٠١٣) إلى أن العلاقة التى تربط إدارة الجودة الشاملة بإدارة التميز تتمثل فى كون الأولى أحد معايير تقييم التميز وهى أحد متطلبات تحقيق التميز.

وتؤكد الدراسة الحالية أن إدارة التميز نتيجة لاحقة لإدارة الجودة الشاملة بالمؤسسات التعليمية، أى لابد من تحقيق معايير الجودة الشاملة أولاً حتى تتميز المؤسسة فى أدائها، وهذا يحتم على المؤسسة ضرورة تقييم أدائها، ومراجعة نتائج أعمالها، ومقارنتها بنتائج مرجعية حتى تصل إلى التميز، أما إدارة الجودة الشاملة فإن التقييم فيها يتم على مستوى تقييم مدى توفر المتطلبات والمبادىء الأساسية لتحسين الأداء .

وبصفة عامة تؤكد إدارة على أن التميز فى الأداء يتحقق من خلال الدور الفاعل للقيادات الأكاديمية، فهى التى تقوم بصياغة وتوجيه السياسات، والاستراتيجيات، والموارد البشرية، وتدير مختلف العمليات التى تهدف إلى التميز فى الأداء، من خلال دعم مشاركة وفاعلية أعضاء هيئة التدريس أنفسهم فى التطوير، كما تنسق القيادات بين مختلف الموارد المتاحة بالجامعة، وتحفزإقامة العلاقات مع الأطراف الخارجيين، وتصوغ كل ذلك فى عمليات تنتهى إلى تحقيق نتائج الأداء المتميز للجامعة. (Dubas &Nijhawan, 2005, 12) ، وبالتالى، تقوم القيادة القوية بدور هام فى دعم تحقيق التميز الأكاديمى من خلال قدرتها على توحيد الآراء المختلفة فى المجتمع الأكاديمى عبر دورها فى بناء ثقافة داعمة للتميز من القاعدة للقمة، وتجميع مختلف العناصر الداعمة والموارد التى يمكن من خلالها التحرك نحو التميز. (Wang & et al, 2011, 41)، وبذلك تتطلب إدارة التميز إحداث تغيير جذرى فى المناخ الثقافى والتنظيمى السائد داخل الجامعة، ووجود هياكل تنظيمية مرنة تناسب متطلبات الأداء المتميز، كما تحتاج إلى التدريب المستمر على كيفية بناء ثقافة التميز .

وفى ضوء ما سبق، يتضح أن إدارة التميز بالجامعات المصرية تعتمد على إدارة العمليات والأنشطة التى تدفع المؤسسة بقوة نحو تحقيق التميز فى الأداء؛ وذلك من خلال توظيف القدرات والموارد المتاحة توظيفاً فعالاً ومتميزاً، إلى جانب إدارة الموارد البشرية بكفاءة عالية من خلال توحيد الإطار الثقافى الداعم لتميز المؤسسة ككل بشكل يجعلها متفردة وسباقة على منافسيها فى نفس المجال، وينعكس ذلك على كيفية استجابتها للمجتمع الخارجى، وكيفية أداءها لأنشطتها، وعملياتها، وإعداد سياستها، واستراتيجياتها، وخططها المستقبلية.

ج- تميز الموارد البشرية الأكاديمية :

تواجه الجامعات اليوم مطالب عدة فرضتها التطورات الحديثة، فعليها الارتقاء بمستوى وكفاءة وجودة الأداء بها لتحقيق التميز فى نتائجها المستهدفة؛ وذلك من خلال تطوير عناصرها البشرية الأكاديمية، والبحث عن كيفية تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية فى تحقيق التطوير والتميز للمنظمات.

وترجع أهمية العنصر البشرى إلى أنه متخذ القرار، وهو المسئول عن التجديد والابتكار، كما أنه وسيط التعلم فى المنظمة، والعنصر الحاكم فى اتخاذ القرارات، وبالتالى الاسترشاد به فى تقويم أداء المؤسسات وتحقيق التطوير والتحسين المستمر فى المؤسسات المعاصرة التى تسعى لتحقيق التميز. (البحيصى، ٢٠١٤، ٣٥) ، ويعد الأستاذ الجامعى المسئول عن تحقيق أهداف الجامعة ودعم أدائها وتوجيهه نحو التميز، ويأتى ذلك مع طرح رؤى وتوجهات تعتبر عضو هيئة التدريس محور التجديد والتطوير، حيث تتزايد أدواره الجديدة ليصبح مرشداً لمصادر المعرفة، ومنسقاً لعمليات التعلم، ومقوماً لنتائجه، وموجهاً إلى ما يناسب قدرات المتعلم وميوله، وعليه يتوقف تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات التى تمكنهم من أن يعلموا أنفسهم باستمرار، وبذلك يتحقق التميز فى المنظومة الجامعية. (أوزى، ٢٠٠٥، ٧٧)

غير أنه مع تعدد الأدوار الملقاة على عضو هيئة التدريس كمحور التجديد والتطوير فى الدراسات العليا، يمكن تحقيق تميز أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من خلال ما يلى : (الحازمى، ٢٠١٤، ٢٥-٢٦) (أبونعير، ٢٠١٦، ٤٨٧)

- توافر معايير علمية يتم من خلالها التقويم والحكم على الأداء الأكاديمى لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ورفع تلك المعايير بشكل تدريجى.
- توفر مناخ جيد يعزز روح الريادة والإبداع، ويسهم بشكل فعال فى تشجيع أعضاء هيئة التدريس لرفع كفاءة أدائهم بشكل مستمر.
- المراجعة المستمرة والدورية لأداء أعضاء هيئة التدريس ورصد فجوات الأداء، ووضع خطط التحسين.
- السعى لزيادة وتحسين الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- تعزيز الجدارات المهنية الفردية من خلال إكسابهم المعارف والمهارات والقدرات التى تمكنهم من تشارك الرؤى والأهداف والتوجهات المستقبلية، وتطوير أساليب العمل .
- التواصل الأكاديمى مع الطلاب والذى يعد عملية ديناميكية مستمرة وهادفة يتم من خلالها التفاعل بين عضو هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا؛ وذلك بهدف الوصول إلى فهم مشترك بين جميع العناصر المشتركة فى الموقف التعليمى.
- الإنجاز الأكاديمى ومؤشرات الجودة البحثية والتى تظهر فى مدى مراعاة قضايا المجتمع وتوقع التطورات فى بيئة العمل، والاهتمام بطرق إدارة المشروعات البحثية.
- جودة الأداء الأكاديمى ويقصد به فاعلية الممارسات التدريسية التى تحدث بين عضو هيئة التدريس والطالب لتؤصل مهارات التفكير والتعلم الذاتى .
- تحقيق درجة من الإستقلالية التنظيمية التى تتحقق المرونة فى أداء أعضاء هيئة التدريس سواء فى الدراسة أوالبحث العلمى بما يواكب المتطلبات المفروضة على الجامعات.
- تيسير فرص اشتراك عضو هيئة التدريس فى المؤتمرات والندوات المحلية والدولية فى التخصص الأكاديمى مما يزيد من النمو المهنى لعضو هيئة التدريس.

وبصفة عامة يرتكز تميز عضو هيئة التدريس داخل الجامعة على مجموعة من الدعائم الأساسية، ويتمثل أهمها فيما يلى:

- الاحتراف الأكاديمى: ويعد الاحتراف الأكاديمي العملية المنظمة التى يؤدى عضو هيئة التدريس من خلالها واجباته المهنية والعلمية على نحو فعال ومؤثر، ويعتمد فيه على الكفاءة والتميز العلمى والسعى لتطوير قدراته ومهارته والتحلى بأخلاقيات العمل الجماعى، ويتحول العمل الجامعى إلى مهنة يرتبط أدائها بأستاذ الجامعة دون غيره، حيث يتفرغ إلى الأداء الأكاديمى المتميز وبكل نشاط له علاقة بمهامة الأكاديمية داخل وخارج الجامعة. (مركز الدراسات الاستراتيجية،٢٠١٢، ١١٩)
- التمكين الوظيفى: يعد التمكين عاملاً مهماً لتنمية الإبداع لدى العناصر البشرية الأكاديمية، فهو عنصراً حاسماً فى مجال تنظيم الأفراد ودفعهم نحو التميز فى الأداء، حيث يعتبر فرصة مناسبة لتطوير المهارات وإطلاق الطاقات الإبداعية، فهو يشعر الأفراد بالمسئولية والرضا عن الإنجاز، كما يمنحهم سلطة واسعة فى تنفيذ مهامهم ويزيد الصلة بينهم، فالتمكين وسيلة تحفيزية لدفع أداء الأفراد نحو التقدم والتميز (صوام، ٢٠١٧ ،١٨).
- التنمية المهنية المبنية على الجدارات: وهى نظام لتدريب أعضاء هيئة التدريس يكتسب من خلاله المعارف والمهارات التدريسية والاتجاهات التى تسهم فى رفع مستوى جودة أدائه، وتشير إلى تجاوز المستويات الفائقة للأداء . كما أنها لا تنحصر فيما هو داخل الإطار المحدد للعمل مثل التعامل مع الطلاب داخل قاعات المحاضرات، بل تتعداه إلى العلاقات التى تتطلبها الوظيفة مع مختلف الأطراف داخل وخارج المجتمع الجامعى مما يتيح ميزة تنافسية للجامعة من خلال تركيز الاهتمام على رأس المال البشرى بتحديد المعارف والمهارات التى تتوافق مع المهام الوظيفية (أحمد، ٢٠١٣، ٦٨٣).

هذا، ولا يمكن إغفال تميز الطلاب كأهم مدخلات العملية التعليمية، فهم الجوهر الذى يبنى عليه محاور الأداء الجامعى، والعنصر الفاعل الذى يأتى كنتيجة للتفاعل والتكامل بين عناصر المنظومة الجامعية، ولهذا يعد النجاح الأكاديمى الذى يحققه الطالب أمراً مهماً للطالب والمؤسسة التعليمية التى يتخرج منها، لأن الطالب يحقق طموحه المهنى والاجتماعى والاقتصادى من خلال تعليمه الأكاديمى المتميز، بما ينعكس على الكفاية الداخلية للجامعات التى تقاس من خلالها مخرجاتها بالنسبة إلى مدخلاتها. (حياصات؛ وآخرون، ٢٠٠٩، ٢٩٣)

وفى إطار التغيرات العلمية والمعرفية المتجددة، ولتحقيق التميز فى المنظومة التعليمية، لابد من انتهاج صيغ تعليمية مناسبة تمكن الطالب من مفاتيح المعرفة، وتزوده بقاعدة عريضة من المعارف والخبرات التى تيسر له النمو المعرفى، كما تقتضى التغيرات السريعة التى تشهدها المجتمعات المعاصرة أن يقوم التعليم بإعداد الطلاب إعداداً ينمى القدرات والاستعدادات التى تمكنهم من مواجهة المشكلات التى يطرحها واقعهم الجديد. (أوزى، ٢٠٠٥، ٧٥) كما ينبغى أن تهيىء عملية إدارة التميز الأكاديمى بالجامعات الفرص أمام الطلبة للمشاركة فى صياغة خطط المناهج والهدف منها، فالطلاب هم أصحاب المصلحة الحقيقين، لأن الجامعات

بنيت من أجل تقديم الخدمة التعليمية لهم وإعدادهم على المستويين الفكرى والمعرفى للمستقبل.

وتمتاز الدراسات العليا التربوية بقبولها- في معظم الأحوال- للطلاب المتميزين، وهنا ينبغى الإشارة إلى أنه على الرغم من كون شمول الطالب الجامعى بنظام التميز أو الإبداع فى الجامعة فإن هذا النظام يعتبر بحد ذاته حافزاً أساسياً له للاستمرار فى الدراسة وتطوير إمكانياته ومواهبه، وتعميق تميزه، إلا أن وجود حوافز واضحة لهذه الشريحة المهمة فى المنظومة الجامعية سيؤدى دورًا كبيرًا فى تطوير الإبداع ونشر ثقافته. (توفيق، ٢٠٠٥، ٥٩) وبناء على ذلك يجب أن يوجه الاهتمام نحو وضع آلية مقننه لاختيار طلاب الدراسات العليا ووضع المعايير التى تسهم فى دعم منظومة التميز.

د- تميز البرامج الأكاديمية :

تسعى المؤسسات والأقسام الأكاديمية المتميزة بتصميم البرامج وإدارتها وتطويرها لتقديم أفضل الخدمات للطلاب والمجتمع، وذلك بغرض دعم السياسات والاستراتيجيات الداعمة للتميز، وكذلك إيجاد الرضا التام للمستفيدين، وتطوير الخدمات وفقاً لاحتياجات المستفيدين وتوقعاتهم. (حسين، ٢٠١٥، ٨٧) فالنهوض بالمؤسسات التعليمية والأقسام الاكاديمية وجعلها دائمة العطاء والتطور يكون عبر برامجها الأكاديمية وخططها الدراسية العلمية والعملية، وإدامة تميزها وفق معايير التميز والجودة الوطنية والعالمية، وهنا لابد من تحديد الأولويات الأساسية، ومعالجة التحديات التى تواجهها للحاق بركب التغيرات المتسارعة، وهو ما يتطلب إجراء مراجعة شاملة ودورية للبرامج الأكاديمية والخطط الدراسية لضمان مواءمتها مع احتياجات السوق ومتطلبات التنمية (وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ٢٠١٤، ١١)

وترجع أهمية تحقيق التميز فى برامج الدراسات العليا إلى الفوائد والمزايا الاستراتيجية المتوقعة التى تعود على تلك البرامج عند تحقيق القدرة التنافسية لها ومن هذه الفوائد والمزايا الاستراتيجية: (النجدى؛ والعوضى، ٢٠١٣، ١٩)

- تحقيق ميزه نسبية مستدامة من خلال استثمار الموارد البشرية مع الحفاظ على ذلك.
- كسب ميزة تنافسية دائمة ومستمرة فى رفع وتحسين جودة المخرجات التعليمية.
- تقديم كل ما هو جديد ومحفز لخلق روح التميز والإبداع فى المنظومة التعليمية.
- اعتماد أكثر من استراتيجية للتميز كاستراتيجية التميز بالموارد البشرية أو الخدمات أو الاستشارات أو التنوع فى المخرجات.
- تحقيق التميز فى توظيف التكنولوجيا الحديثة وهو ما يحقق لها التكيف .
- تحقيق قيمة مضافة للجامعة من خلال الاعتماد على سلسلة القيمة للأنشطة والعمليات الرئيسة والمساندة.
- تلقى الدعم المستمر لإجراء التحسينات والتطويرات فى كل العمليات وبكل الأنشطة.

- التوسع المستمر الدائم فى البرامج الداعم لتحقيق الميزة التنافسية وتقديم الأفضل ومواكبة التغييرات العالمية .

فقد دفعت متطلبات التنافسية العالمية برامج الدراسات العليا إلى ضرورة التحول من إطار الأداء التقليدى إلى الأداء المتميز القائم على تحقيق معطيات وقيم التقدم، ذلك أنه الأداء المخطط الذى يستهدف تنمية معارف ومهارات الخريجين، وربطهم بالواقع العملى لمقابلة احتياجات التميز لتلك البرامج التى تسعى للتطور وتعزيز الميزة التنافسية. بالإضافة لتنميتهم لدعم وتحسين العلاقات مع المجتمع المحلى والعالمى؛ وذلك من خلال عدة وسائل كالأبحاث والمشاريع المشتركة وتقديم الخدمات الاستشارية بما يحقق التميز لبرامج الدراسات العليا. (النجدى؛ والعوضى، ٢٠١٣، ١٩)

وقد قدم (Little, B & et al ,2007, 29-30) وصفاً للبرامج الدراسية الساعية نحو التميز، حيث وضعوا لها بعض السمات الأساسية التى يجب أن تتسم بها إذا كان من الممكن اعتبارها برامج متميزة ومنها:

- وجود أهداف واضحة ومحددة وإجرائية قابلة للتنفيذ، ويشارك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى وضعها.
- تغطى موضوعات متعددة، كما تتسم بالمرونة، وتتطابق الموضوعات مع الأهداف والغايات الخاصة بالتعلم.
- تمكن الطلاب من تطوير مجموعة واسعة من المهارات الفكرية والبحثية ذات الصلة بموضوعات الدراسة.
- ترتبط أساليب تقويم التقدم الدراسى للطلاب بأهداف البرامج الدراسية، وتشمل تقديم التغذية الراجعة فى الأوقات المناسبة.
- وجود نظم نشطة لجمع ودراسة التغذية الراجعة من الطلاب، واتخاذ إجراءات مناسبة بشأن التغذية المرتدة لتلك البرامج الدراسية.
- يشارك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى تقييم البرامج الدراسية وتحديد نقاط القوة والضعف.

وعلى ذلك فإن التميز فى البرامج الأكاديمية يمكن أن تتحقق من خلال التركيز على ستة مجالات، يتناول المجال الأول أهداف البرنامج وما يحتويه من قيم ومهارات ونتائج متوقعة، وأيضاً مجال المناهج والمقررات التى تزود الطلاب بالمعارف والمهارات والكفايات بالإضافة إلى مجال طرق التدريس ومدى مناسبتها للطلاب، وأيضاً مجال التقويم ضمن آلية واضحة لتقويم أداء الطلاب، أما مجال المرافق والتجهيزات الفنية فيعتبر من المجالات المهمة لدعم النواحى التطبيقية وهو مجال يهتم بمدى توافر وملائمة قاعات التدريس والمرافق لسير العملية التدريسية، وأخيراً مجال الجانب الميدانى الذى يمكن الطلاب من التطبيق الفعلى لنظريات التعليم والتعلم واكتساب الخبرة الكافية. (نصيرات، ٢٠١٧، ١٨٦)

ولهذا انتبه البعض إلى وضع مؤشرات لتميز البرامج فى عدد من المؤسسات التعليمية العالمية تتعلق بعدد من المحاور تتمثل فى: التقدم التربوى، وتخطيط البرنامج والمسئولية، والتسجيل الفورى للأداء، والمنهج والتدريس، والخدمات الطلابية، انتقاء الطلاب، وبقاء الطلاب، وتنمية أعضاء هيئة التدريس، ومهارات التواصل مع الآخرين، وفى ضوء هذه المحاور أمكن وضع عدة مؤشرات عامة تتمثل فيما يلى: (طعيمة، ٢٠٠٦، ٥٦-٥٧)

- أن يظهر المتعلمون تقدماً نحو اكتساب المهارات الأساسية التى تعزز الأهداف التربوية.
- تقدم الطلاب فى البرنامج التعليمى والاستمرار فى التدرب على مستويات مهارية أعلى.
- عملية تخطيط البرنامج مستمرة وتأخذ فى الاعتبار أوضاع المجتمع السكانية، والاحتياجات والمصادر والاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية.
- تقديم تقريرات سنوية ومدى تأثرها فى التقدم.
- إعداد استراتيجيات وبرامج منهجية وتدريسية تلبى حاجات الطلاب.
- المواد التعليمية ومدى مواكبتها للتطور المعرفى.
- تنسيق الخدمات التى تقدم للطلاب وعن طريقها يحدد البرنامج احتياجات الطلاب من الخدمات الطلابية وتوفيرها بطريقة مباشرة وغير مباشرة.
- استخدام طرق مناسبة لانتقاء الطلاب وفق معايير مناسبة للبرنامج.
- بقاء الطلاب فى البرنامج لتحقيق الأهداف التربوية .
- أن يراعى البرنامج بوضوح مقوماً أساسياً هو تنمية هيئة التدريس وتحسين كفاءاتهم.
- استثمار كفاءات هيئة التدريس فى تحسين الفاعلية والأداء.
- قدرة المعلم على التعامل مع نوعيات مختلفة من الدارسين فى البرنامج الواحد.

غير أن التميز والجودة النوعية للبرامج الأكاديمية وإن كانت تؤسس على عدة خصائص ومعايير إلا أنها يجب أن تضع فى الحسبان عدة اعتبارات مجتمعة، فعند النظر إلى برنامج أكاديمى يتسم بالرواج، والإنتاجية، والكفاءة، والفاعلية، فإنه لا يمكن وصفه بأنه برنامج متميز أو ذو جودة نوعية ذلك أنه قد يفتقد كثير من الاعتبارات، من بينها الاهتمام بعوامل أخرى، كمؤهلات الهيئة التدريسية، والحاجات الاجتماعية، نمو الطلاب والهيئة التدريسية، تماسك البرنامج، إسهاماته فى رسالة المؤسسة، ذلك أن التميز والجودة النوعية لابد أن تتطرق إلى قضايا التكامل الأكاديمى ومدى تحقيق البرنامج لقيمة مضافة. (ورغن، ٢٠٠٦، ٣٨)

وبنظرة تحليلية لما تم وضعه من مؤشرات ومعايير وجوانب أساسية محددة لتميز برامج الدراسات العليا نجد أن تلك المعايير وكما يبدو من مفردات ومؤشرات كل معيار تحاول تحقيق التميز فى خصائصه المتمثلة فى تلبية الحاجات المجتمعية، الرواج، والتأييد، التقدم والإنجاز، والسبق، والخبرة ، والبقاء، والتحسين، وهى خصائص من السهل استنباطها عند تحليل المعايير الأساسية والفرعية.

٤-أبعاد التميز الأكاديمى:

للدراسات العليا التربوية طبيعة خاصة تنبع من طبيعة برامجها حيث تتنوع مابين الدبلومات المهنية والخاصة وبرامج الماجستير والدكتوراه التى تنتهى بإنتاج علمى من رسائل وأطروحات وهو أمر مرتبط بالبحث العلمى، ولهذا فان التميز الأكاديمى فى الدراسات العليا له بعدين أحدهما يتعلق بالتميز فى التعليم والتعلم، والآخر بالتميز البحثى وفى ما يلى إلقاء الضوء على كلا البعدين:

أ- التميز التعليمى التعلمى :

تزايد النقاش حول أهمية التميز التعليمى فى إطار التعليم العالى خلال العقدين الماضيين خاصة مع التحول نحو مجتمع المعرفة وبروز مفهوم التنافسية العالمية، وبات هناك تحولاً ملحوظاً فى النقاشات الداخلية التى صارت بين الأكاديمين حول أهمية التميز التعليمى والتدريسى فى دعم البرامج المتميزة، وهو ما أنتج قلقاً يتعلق بالارتباط الوثيق بينهما وبين تقييم الأداء العام لمؤسسات التعليم العالى، حيث يفرض ضرورة وضع الأطر اللازمة لتشجيع التميز التعليمى فى التعليم العالى، وفي تطوير نظم تشجيعه، وتحديد انعكاسات ذلك على كفاءة النظام التعليمي. (Land &George, 2015, 3) (Raftery, 2006,1-2)

ويتحدد التميز التعليمى بمجموعة من العوامل أهمها الطبيعة الشخصية للمعلم، وقدرته على تنظيم العرض الفعال للمعلومات، والذى يعظم من فرص الطلاب فى التحصيل الدراسى وتحسين أدائهم الأكاديمى، حيث يركز مفهوم التميز التعليمى على تطوير التعلم الخاص بالطلاب لتحقيق أفضل النتائج المتوقعة للتعلم، وخلق بيئات تعلم تفاعلية تدعم التواصل الأكاديمى بين المعلم والطلاب، وتطوير استراتيجيات التدريس بما يدعم قيادة عملية التعلم والأداء التعليمى ككل.(Brusoni & et al, 2014, 12 - 13)

كما يتحقق التميز التعليمى فى الجامعات من خلال زيادة فرص الوصول، والمرونة فى البرامج، وتمكين تكنولوجيا المعلومات، عن طريق تحقيق مزيد من التكامل والدمج بين نظم التعليم التقليدية والنماذج الهجينة (الجمع بين التعليم القائم على الفصول الدراسية والتعليم عبر شبكات الإنترنت) من قبل أعضاء هيئة التدريس، وبذلك تتاح فرص تعليمية جديدة للمتعلمين من خلال استراتيجيات التعليم غير النمطية التى يتم من خلالها تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجامعة. (Rosowsky , 2014,4-5)

ويهدف التميز التعليمى كبعد من أبعاد التميز الأكاديمى- بالأساس - إلى تحقيق الكفاءة الأكاديمية للطالب؛ وذلك من خلال تنمية قدرة الطالب للوصول إلى مصادر المعرفة، والقدرة على تطبيق المعرفة ومشاركتها، كما يركز على المشاركة الفعالة للطالب فى العملية التعليمية، وتقديم الفرص المناسبة لدعم إنجاز الطلاب فى عملية التحصيل الأكاديمى، ومن ثم تحقيق التفوق الدراسى. (Daggett, 2005, 1) كما يهدف التميز التعليمى إلى طلاب الدراسات العليا الخبرات والمهارات المختلفة والتى تشتمل على التدريب الفعال والمتميز على أساليب التعلم

الذى يتم بناءً على رغباتهم الشخصية واحتياجاتهم التدريبية، وتوفير مجالات الدراسة وفق النظرة العالمية التى تدعم وتنمى قدرتهم على الإبداع والتفكير النقدى، والمساهمة فى تكوين الوعى الثقافى الذى يعد الطلاب لقيادة المجتمع ويشجعهم على التعليم المستمر مدى الحياة. (Postiglione, 2011, 71)

وبصفة عامة تتحدد أهداف التميز فى التعليم والتعلم طبقاً لما وضع له من خطط واستراتيجيات فى: تنمية وتحسين أساليب التعليم والتعلم من خلال تنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس، متابعة وضع تنفيذ خطط برامج تطوير وتقييم المناهج الأكاديمية من خلال الأقسام فى ضوء الاتجاهات العامة للجامعة، ومتطلبات الجودة النوعية والتميز وسوق العمل، وتطوير طرق التقويم فى ضوء الاتجاهات والمعايير العامة ومتطلبات الجودة والتميز، والمتابعة والتنسيق بين كافة الوحدات لتحقيق متطلبات التميز فى التعليم والتعلم وفقاً للمنظور العالمى فى هذا المجال. (كلية إدارة الأعمال، ١٤٣٦هـ ، ٤)

وفى ضوء ما يسعى إلى تحقيقه التميز التعليمى التعلمى يمكن تحديد أبعاده الفرعية او النوعية فى ثلاث جوانب رئيسة تتمثل فى: تميز المقررات فى إطار برامج متميزة، تميز استراتيجيات التدريس، تميز التقويم التربوى. وفيما يلى عرض توضيحى لكل بعد على حدا:

البعد الأول : تميز المقررات فى إطار برامج متميزة

تتبنى العديد من مؤسسات التعليم العالى فى الدول المتقدمة سياسات واضحة واستراتجية فى التميز للتعليم والتعلم على مستوى برامج الدراسات العليا، وتخصص الدعم المالى اللازم للتنافس فى هذا المجال استناداً إلى أن تلك البرامج تزود المجتمع بالمفكرين والعلماء الذين يسهمون إسهاماً فعالاً فى إنتاج التراث العلمى والثقافى ونقله وتطويره، وفى ضوء ذلك يعتبر مهماً النظر بجدية لتحقيق التميز التعليمى ليس على مستوى برامج الداسات العليا فقط بل على مستوى الجامعات ككل.(النجدى؛ والعوضى، ٢٠١٣، ٤- ٥) وفى هذا الإطار يجب أن تستوفى مناهج الدراسات العليا معايير ومتطلبات تحقيق التميز، وهوما يتطلب أيضاً تطبيقها على أساليب التعلم، والتقييم، واختبارات الأداء والكفاءة، بحيث تراعى المناهج التعليمية والتدريبية أن تكون قابلة للتطبيق، وأن تتوفر فيها المرونة الكافية لتعكس بشكل أفضل القدرات التعليمية والخدمية والبحثية. (General Medical Council, 2017, 6)

وفى نفس الإطار يجب أن تتوجه الدراسات العليا لتطبيق ما يطلق عليه المناهج الفعالة. وهو مفهوم يطلق على النظام التربوى الذى يستخدم مختلف الوسائل والعمليات التعليمية التى تتمحور حول المتعلم معتبراً إياه الفاعل الرئيس فى التعلم وحاجاتهم، وتقترح عليهم تقنيات يمكن من خلال توظيفها مساعدتهم على البحث والإنتاج مستخدمين مبادراتهم الشخصية الفاعلة، وهى مناهج تسمح للطلاب أن يصبحوا منتجين ومبدعين وفاعلين، ويصبح للمعلم دورًا خاصًا فى تحقيق التميز ودعم الإبداع . (أوزى، ٢٠٠٥، ٧٨)

البعد الثانى : تميز استراتيجيات التدريس

تعد الابتكارية فى استراتيجيات التدريس من أهم معايير التميز فى التعليم الجامعى حيث تسعى الجامعة المتميزة من خلال الموارد البشرية الأكاديمية إلى ابتكار أساليب تدريس تستثمر مختلف القدرات العقلية للطلاب، وتناسب كل أنواع الذكاء، وتخاطب كل حواس الطالب وعواطفه، من خلال استراتيجيات تدريسية تستغل كل مصادر المعرفة من كتب وموسوعات وكمبيوتر وإنترنت، وتوظف كل تقنيات التعليم الحديثة.(القطب، ٢٠٠٨، ٤٦)

ويتخذ التميز فى التدريس عدة أبعاد انطلاقاً من تعدد أبعاد المفهوم والتى منها ما يتعلق بالمهارة الاستثنائية لعضو هيئة التدريس والكفاءة المتقدمة، والخبرة ، والمكافأة (Land &George 2015 , 5-6) ، حتى يمكنه المساهمة في تطوير البرامج والمناهج التربوية والإشراف على دراسات عليا تربوية باستخدام إحدي طرق التدريس الحديثة مثل المدخل المنظومي. وكذلك المشاركة في وضع الاستراتيجيات المستقبلية لتطوير الهيكلة التعليمية بوطنه عن طريق المشاركة في اللجان وفرق العمل وقيادة المناصب الإدارية بالمؤسسات التعليمية. (البار، ٢٠٠٩، ١١٤)

البعد الثالث : تميز التقويم التربوى

يتحقق التميز الأكاديمى بشكل مثالى عندما يتم تصميم التقويم الصحيح الذى يتم تنفيذه على جميع المستويات، لمساعدة الطالب على تحقيق المستوى المطلوب وتقييم إنجازه طوال العام، ومن ثم تعظيم فرص تعلمهم وتحقيقهم للأهداف المنشودة؛ وذلك من خلال التقييم القائم على الأداء والذى يتمكن المعلمون من خلاله رصد فجوات الأداء الخاصة بتعلم الطلاب، وتقييم مدى فهمهم للمحتوى، وقدرتهم على تطبيق المعرفة المكتسبة. (Daggett, 2005, 3)

وفى الإطار العام للبرامج الدراسية تكاد تلتقى الأدبيات التربوية على أن التميز بمفهومه التربوى الخاص ينطوى على مجموعة من الأنشطة العملية التى تهدف إلى التخلص من الأخطاء وتحسين جودة الخدمة، ولهذا يحتاج تحقيق التميز إلى مخطط تنظيمى، وآلية للتنفيذ، وآلية للمراقبة والتقويم المستمر. (طعيمة، ٢٠٠٦، ٨٥) وتأسيساً على دور التقويم فى دعم التوجه نحو التميز فى الدراسات العليا من خلال الاعتماد عليه فى اتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة لابد من تعدد مصادر التقويم، فقد أشار (عطية، ٢٠١٧، ٤٠) أن تقويم برامج الدراسات العليا يعتمد على التعدد والتكامل بين مصادر تقويم البرامج التربوية والتى أمكن استخلاصها فى خمسة أنواع هى: التقويم من خلال التقارير وملفات الأداء والإنجاز portfolios، التقويم الذاتى Self- Eevalution، التقويم من وجهة نظر أساتذه البرامج Teaching Staff، التقويم من وجهة نظر الأقران peer Review، التقويم من وجهة نظر المستفيدين من البرامج Stakeholders .

وبناء على ماسبق، فإن من الضرورى الأخذ فى الاعتبار تطوير معايير تحدد تميز التعليم فى ضوء أبعاده المشار إليها سابقاً، والآليات المستخدمة لتشجيع التعليم والتعلم والمؤشرات

التى تعكسها فى القياس، واعتبار تلك المعايير والأبعاد والمؤشرات تشكل جزءاً من المبادئ والإجراءات المتعددة التي حددت في الأدب النظري، والتي من خلالها يمكن أن تقدم الدعم للتميز في التعليم والتعلم كخطوة رئيسة للتميز فى التعليم العالى.

ب- التميز البحثى:

يعد التميز البحثى فى الوقت الراهن من أهم الموضوعات التى يجب أن تولى عناية خاصة بالبحث والدراسة فى المؤسسات التربوية، لا سيما وأن مجال البحث العلمى لا يزال بحاجة إلى تطوير وتنويع وتميز فى الأداء والإنجازات فى ظل تدنى الإنجاز العلمى، وعدم الاستفادة من نتائج البحوث، وربما يرجع ذلك إلى انخفاض مستويات كل من التوافق مع المدارس البحثية العالمية، والتوجه إلى حل مشكلات واقعية، وتوثيق الصلة بين الجامعة وبين المجتمع المحلى والعالمى، والاهتمام بخدمة قضايا التنمية. (فخرو، ٢٠٠٩، ١١٦)

حيث يتجه التميز الأكاديمى فى المجال البحثى إلى إزالة الحواجز التعليمية والفلسفية التى تحول دون إجراء البحوث المشتركة بين التخصصات المختلفة، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة البحوث البينية الإبداعية وتحقيق الريادية من خلال برامج الدراسات العليا متعددة التخصصات والمشاريع الناتجة عنها والتى تلبى الاحتياجات المجتمعية. (Rosowsky, 2014, 3-4)

ويتحقق التميز الأكاديمى فى المجال البحثى من خلال تشجيع إجراء البحوث على المستوى الدولى والمشاركة فى نقل المعرفة، ودعم القيادة لذلك من خلال رصد مكافآت للنشر الدولى، وتطوير جودة البحوث من الناحية النوعية فى مجالات متعددة، وتشجيع البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا، وتسويق البحوث الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، ودعم المشروعات التنافسية. (Wang & et al, 2011, 50) ، كما يتحقق التميز البحثى عبر تميز الأداء البحثى من خلال جودة مدخلات منظومة البحث العلمى، وتفاعلها على النحو الذى يفضى إلى إنتاج معرفى، وعوائد تسهم فى ترقية المعرفة الإنسانية وفى مواجهة المشكلات التنموية فى المجتمع. (فخرو ، ٢٠٠٩، ١٢٢)

وعلى هذا الأساس يشير(المصرى؛ والأغا، ٢٠١٥، ٣٥) إلى مفهوم التميز البحثى باعتباره منظومة متكاملة تشمل تحقيق الجودة فى منظومة مدخلات البحث العلمى وعملياته، ومخرجاته فينتج من هذه المنظومة باحث متميز، ومعرفة متميزة، وإنجازات بحثية مقدرة، وأداء أكاديمى جامعى متميز.

وتتمثل أهداف التميز البحثى فى الكشف عن الكفاءات البحثية الموجودة داخل الجامعات، وتعريف الباحثين بأهمية استخدام التكنولوجيا فى مجال تحقيق التميز فى بحوثهم، وتعظيم الاستفادة من البحوث فى تقدم الدولة وبنائها، وتعريف الباحثين بكيفية التغلب على التحديات التقنية والمعرفية، وتحقيق قدرة تنافسية للجامعات فى مجال البحث العلمى، والكشف عن الدور المتميز للجامعة ودورها فى حل مشكلات المجتمع وتلبية احتياجاته. ولتحقيق هذه الأهداف لابد

التأكد من إجراء تطوير للعناصر الرئيسة لنظام التميز البحثى ممثلة فى العناصر البشرية والمادية والتكنولوجية والمعلوماتية. (المصرى؛ والأغا، ٢٠١٥، ٤٥)

ولكي يستند البحث العلمى على أسس ثقافية وفكرية علمية وبحثية متميزة، يفضل أن يكون الباحث على ثقافة بمفاهيم البحث العلمي، وكيفية تنفيذ البحث من النواحي الإدارية والفنية والتقنية. ولا يكتسب الباحث هذه الثقافة الفكرية البحثية والخبرة البحثية إلا بالعمل البحثي الجاد بنفسه من خلال مسيرته البحثية في مرحلة الدراسات العليا وما بعدها. وهنا نلاحظ الربط المنظومي بين برامج الدراسات العليا وتميز البحث العلمي بالمؤسسة التعليمية، فكلاهما يعتمد على الآخر من منطلق أنه لا يصل الباحث للتميز، إلا إذا اكتسب ثقافة بحثية وخبرات بحثية عملية خلال مسيرته البحثية بمرحلة الدراسات العليا (البار، ٢٠٠٩، ١١٨) .

أما التميز البحثى لهيئة التدريس فيستند إلى عدة عوامل هامة تتلخص فى العزيمة والإصرار على اكتساب الخبرة والاطلاع المستمر على التطورات العلمية واستيعاب أكبر قدر من المعرفة المتخصصة وربطها العلمى برباط منظومى مع خبرة التدريب العملى المكثف، ويمكن أن تظهر محصلة هذه الخبرة وتنعكس بصورة بارزة فى بعض العوامل منها: التميز فى مقررات الدراسات العليا وتدريسها، والإشراف، والمتابعة البحثية على الرسائل العلمية، و نشر البحوث العلمية التربوية، وتأليف الكتب ونشرها، والمشاركة الفعلية فى المؤتمرات، والمساهمة الفعلية فى خدمة المجتمع .(البار، والعطاس ، ٢٠٠٦، ١٥٤) ، هذا وتتعدد معايير التميز البحثى فى الجامعات وتفيد فى تقييم بعض الأداءات القائمة على معايير البحث العلمى الرصين ومن أبرزها : (فخرو، ٢٠٠٩، ١٢٣) ، و(البار،٢٠٠٩، ١١٧- ١١٨)

- إتقان مناهج البحث العلمى وأساليبه وآلياته .
- تطور نظم الإشراف البحثي على مشاريع تخرج طلاب الدراسات العليا.
- تنفيذ مشاريع بحثية أكاديمية وتطبيقية تخدم تطوير المجالات العملية والنظرية.
- تأليف الكتب والمراجع العلمية المتخصصة والثقافية وغيرها.
- الحضور والمشاركة الفعلية في المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية.
- القدرة المتنامية على توظيف البحث العلمى فى خدمة المجتمع.
- المشاركة الجادة في تطوير أساليب بحثية تختص بالخبرة والتخصص العلمي الدقيق.
- تسخير تقنية المعلومات في تطوير البحث العلمى التربوى فى مجالات التربية التي تصب فى التخصص الدقيق والعام.
- القدرة على إنتاج معرفة قابلة للتطبيق والتوظيف فى الواقع الحياتى والميدان التربوى.
- الاستخدام المتنامى لتكنولوجيا المعلومات فى إنجاز الأعمال البحثية.
- التنمية المهنية المستدامة للكوادر البحثية.
- اتباع منهجيات وأساليب بحثية متقدمة لتنفيذ مشروعات البحوث.
- توفير مقومات البنية التحتية لمنظومات البحث من تمويل وتجهيزات ومكتبات ومصادر تكنولوجية.

- المشاركة فى وضع سياسات وإستراتيجيات تفعيل البحث العلمى على النطاق المجتمعى والمؤسسى.
- اعتماد نظام عادل وشفاف لمكافأة التميز البحثى على مستوى الجامعات .
- ربط البحوث بالقطاعات الإنتاجية والخدمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه، فإن أبرز هذه المعايير تتمثل فى مدى تطبيق البحوث التربوية وتفعيلها فى الواقع المجتمعى وعلى النطاق المؤسسى، والقدرة على إنتاج معرفة قابلة للتسويق، وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى تتوقف على معايير استباقية تخص مدى امتلاك الباحثين لمهارات البحث، ومنهجياته، وإتقانه للأساليب الحديثة للبحث العلمى وتوظيفه فى خدمة المجتمع.

المحور الثانى: طبيعة الدراسات العليا التربوية ودواعى تحقيق التميز :

أولاً : طبيعة الدراسات العليا التربوية

تمثل الدراسات العليا بالجامعات مهمة من المهام الأساسية للجامعة فمن خلالها يتم تأهيل كوادر جديدة من الباحثين الممتازين الذين يسهمون بأبحاثهم ودراساتهم العلمية فى إثراء وعاء المعرفة، وتكل عنصراً أساسياً فى المساهمة فى خطط وبرامج التنمية المستدامة، كما تعد رافداً يمكن من خلاله تقديم الحلول العلمية لمشكلات المجتمع .

١- مفهوم الدراسات العليا:

تشير الدراسات العليا إلى مزيد من التخصص فى أحد أفرع العلم، وهى أحد الدعائم والركائز المهمة لتلاحم الجامعة مع المجتمع لإفراز الكوادر العلمية والعملية المتخصصة القادرة على قيادة المجتمع بصورة أكثر مواكبة للعصر؛ وذلك من خلال المناهج الدراسية المعطاة والأبحاث العلمية التى يتناولها طلاب الدراسات العليا وفق تخصصاتهم المختلفة. (محمد،٢٠٠٩، ١٦٢) كما يقصد بها: المرحلة التى تهدف إلى الإعداد المهنى والأكاديمى للطلاب وهى امتداد طبيعى للمرحلة الجامعية الأولى وتتصف برامجها بأنها أكثر دقة وعمقاً فى التخصص، وأن لها شروطاً معينة للقبول ومنهجية للإعداد والتاهيل، كما تتطلب إجراء بحث علمى، وغالباً تتضمن إعداد رسائل علمية تحت إشراف متخصصين، وتمنح درجات الدبلوم أو الماجستير أو الدكتوراه فى تخصص معين. (هلال؛ والشايع،٢٠١٦، ٥٠٠)

هذا، وتختص الدراسات العليا بجانبين أساسيين هما: الإعداد المهنى والإعداد الأكاديمى، فهى لا تختصر فى منح درجات عليا كالماجستير والدكتوراه وهو جانب الإعداد الأكاديمى الذى يهدف إلى تكوين الباحث العلمي المزود بمنهجية علمية مقننة، بل تختص فى جانبها الآخر بالإعداد المهني ممثلاً فى الدبلومات التي تكسب الطالب مهارات واتجاهات معينة تساعد على الوفاء بمقتضيات المهنة لهذا فقد نص قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ على أن الدراسات العليا تشتمل على مرحلتين: (قانون تنظيم الجامعات،١٩٧٢)

الأولى: الدبلومات، وهي دراسات تتناول مقررات ذات طبيعة تطبيقية أو أكاديمية ومدتها سنة واحدة على الأقل.
الثانية: الدرجات العلمية العليا وتشمل:

أ- الماجستير: وتشتمل الدراسة بها مقررات دراسية عالية وتدريباً في وسائل البحث واستقراء النتائج ينتهي بإعداد رسالة تقبلها لجنة الحكم.
ب- الدكتوراه: وتقوم أساساً على البحث المبتكر، ينتهي بتقديم رسالة تقبلها لجنة الحكم.

أما الدراسات العليا التربوية فتعرف بأنها: "كل تعليم يتم بعد حصول الطالب على درجة البكالوريوس فى العلوم والتربية أو الليسانس فى الآداب والتربية، ويبدأ فيه تلقى معلومات متعمقة فى اختصاص محدد يتزايد تحديداً وضيقاً كلما تقدم فى دراسته، مع إكساب المهارات الخاصة بالبحث العلمى، والحصول على المعلومات من مصادرها". (نصر، ٢٠٠٤ ، ١٨) كما تعرف بأنها: "تلك المرحلة الجامعية التى تهتم بإعداد طلابها إعداداً أكاديمياً ومهنياً، وذلك بعد المرحلة الجامعية الأولى التى تعد شرطاً للالتحاق ببرامج الدراسات العليا التربوية، وتنتهى إلى حصول الطلاب على العديد من الدرجات العلمية العليا من دبلومات تأهيل تربوى، ودبلومات يتم من خلالها تدريب الباحثين على أساليب البحث العلمى التربوى وفنياته المختلفة، بهدف الحصول على الدرجات العلمية العليا المتقدمة من الماجيستير والدكتوراه فى التربية وذلك فى مختلف المجالات التخصصية التربوية. (زكى، ٢٠٠٩، ١١)

من خلال ما سبق، يتضح من خلال التعريفات أن الدراسات العليا التربوية بصفة عامة تركز على التعمق في المعلومات والمعارف والاتجاه نحو التخصص الدقيق في المجال، كما تركز على اكتساب مهارات البحث العلمي، وتتوقف على قدرة الطالب على تطبيق المعارف والمهارات بشكل جديد ومبتكر بشكل يضيف إلى المعرفة التربوية، وبالتالى فإنها تستدعى القدرة على اتباع منهج فكري معين يساعد على التفوق والتميز فى تناول قضية تربوية .

٢-أهمية الدراسات العليا التربوية:

تتمثل أهمية الدراسات العليا فى كونها أحد العناصر الأساسية للنظام الجامعى، كما أنها جزء هام يكمل رسالة الجامعة فى أى مجتمع، فمن خلالها تعد الجامعة وتؤهل كوادر جديدة من الباحثين المتميزيين الذين يساهموا بأبحاثهم ودراساتهم فى إثراء العلم والمعرفة، وفى خطط وبرامج التنمية فى مختلف المجالات ، وتقديم الحلول للمشكلات المجتمعية بأساليب علمية مدروسة، كما أنها تزود الجامعات بهيئات التدريس المختلفة الذين يقع على عاتقهم مهام البحث العلمى، وتأهيل الأجيال الجديدة من شباب الباحثين (متولى، ٢٠١٢، ٢٧٩). وتبدو أهمية الدراسات العليا التربوية من خلال ما تقوم به من أدوار ووظائف داخل مجتمع الجامعة وخارجه ويمكن إبراز أهمها فى النقاط التالية: (زكى، ٢٠٠٩، ٤٨) (زيان،٢٠٠٧ ،٣٢٩)

- إتاحة المعارف والخبرات المتخصصة للعاملين فى مختلف قطاعات التعليم وأجهزته على مختلف المستويات الإدارية سواء فى مجالات التخطيط أو التنفيذ أو المتابعة والتقويم.

- إعداد الباحثين للقيام بالبحوث والدراسات التربوية المختلفة التى تتطلبها عملية التعليم من حيث دعم الجوانب التربوية المختلفة وتوفير المفاهيم والأسس التربوية الخاصة بالعملية التعليمية.
- الإسهام فى تطوير وتجديد العلوم التربوية على كافة أنواعها ومجالاتها مما يعد إضافة لرصيد العلم التربوى.
- الإسهام فى حل المشكلات المتعلقة بميدان التربية والتعليم؛ وذلك من خلال التصدى لمشكلات الواقع التربوى وبحثها من كافة الجوانب، وتقديم الحلول والمقترحات العلمية والموضوعية اللازمة لتحسين ذلك الواقع.
- إعداد الكوادر البشرية وتأهيلها أكاديمياً ومهنياً للعمل فى ميادين التربية المتعددة، فضلاً عن تأهيل الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة التدريس بالأقسام التربوية بالكليات والجامعات.

٣-أهداف الدراسات العليا التربوية:

تعد الدراسات العليا هدف استراتيجى وخيار لابد منه لتحقيق الأهداف الرئيسة للجامعات خاصة فما يتعلق بالبحث والتطوير، كما أنها تقوم بدور هام فى إعداد الموارد البشرية ذات المهارات الفنية المتميزة فى مختلف التخصصات التى يحتاجها المجتمع فى ظل المستجدات المتوالية ومتطلبات سوق العمل وخطط التنمية. (عبدالمجيد،٢٠١٢، ١٧١) وتسعى الدراسات العليا التربوية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تصب بشكل رئيس فى الأهداف الاستراتيجية للجامعة لتعكس رؤيتها ورسالتها، ومن أهم الأهداف التى تسعى إليها الدراسات العليا بصفة عامة ما يلى: (محمد، ٢٠٠٩، ١٦٣-١٦٤) (زيان،٢٠٠٧، ٣٢٩-٣٣٠)

- فتح مجالات الدراسات العليا أمام الراغبين لاستكمال الدراسة فى المرحلة بعد الجامعية، إشباعاً لرغباتهم وتنمية لقدراتهم وإمكاناتهم التى يمكن أن يستفيد منها المجتمع.
- دراسة المشكلات التربوية فى سياقها الاجتماعى والثقافى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى لتلبية الاحتياجات الفعلية للمجتمع.
- تحقيق التواصل العلمى والإنسانى بين الدارسين والأساتذة فى كافة الجامعات والكليات والأقسام العلمية.
- إعداد المتخصصين فى الفروع المختلفة لعلوم التربية من أعضاء هيئة التدريس والمعاونين لهم، لاستكمال الهياكل التنظيمية الأكاديمية بالأقسام والكليات من خلال البحث والتدريب.
- النهوض بالبحث العلمى فى مجالات التربية المختلفة وترسيخ قاعدة البحث العلمى فى مجالات التربية المتنوعة.
- إقامة علاقات تشاركية علمية بين الكليات والأقسام التربوية من جانب، والهيئات والإدارات والمؤسسات التعليمية والتربوية من جانب آخر.

- إتاحة مناخ علمى يمكن الدارسين من متابعة البحث والدراسة، ويدفعهم نحو الابتكار والإبداع والتميز فى بحوثهم ودراساتهم التربوية.
- تنمية المعرفة وتطويرها من خلال الدراسات والبحوث العلمية التربوية المتخصصة .
- الوفاء باحتياجات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية من العنصر البشرى المتخصص.
- إعداد البحوث العلمية وتبادلها بين الجامعات ومراكز البحث العلمى المتخصصة من خلال النشرات والدوريات العلمية.

٤-خصائص الدراسات العليا التربوية:

مرحلة الدراسات العليا التربوية كمنظومة تشترك مع المرحلة الجامعية الأولى في مجموعة من الخصائص، فالدراسة في كلا المستويين تحتاج إلى توجيه وإرشاد أحد أعضاء هيئة التدريس، كما تستلزم توفير المراجع العلمية والأجهزة المتعلقة بالتخصص موضوع الدراسة، إلا أن لمرحلة الدراسات العليا خصائص معينة تميزها عن مرحلة الدراسة الجامعية الأولى، وفيما يلي أبرز هذه الخصائص (رزق، ٢٠٠٤، ١٢١) :

- ارتفاع تكاليف الدراسة بمرحلة الدراسات العليا، فالطالب بهذه المرحلة يتكلف أضعاف ما يتكلفه طالب المرحلة الجامعية الأولى.
- قلة التلقين في مرحلة الدراسات العليا بدرجة كبيرة، حتى تكاد تنعدم في معظم الأحيان، واعتماد طلاب تلك المرحلة على جهودهم الشخصية، وسعيهم لإبراز شخصيتهم، وتكوين فكرهم المستقل البناء، لأنهم بحكم عملهم مطلوب منهم الاشتراك في تنمية المعرفة وإثرائها في الحاضر وتحمل هذه المسئولية بالكامل في المستقبل.
- احتياج كل طالب في الدراسات العليا إلى إشراف مباشر من أحد أعضاء هيئة التدريس، ومن هنا فإن نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب في هذه المرحلة تكون عادة كبيرة إذا قيست بمثيلتها في المرحلة الجامعية الأولى.
- قلة عدد طلاب مرحلة الدراسات العليا بالمقارنة بطلاب المرحلة الجامعية الأولى.
- نضج طلاب مرحلة الدراسات العليا بالمقارنة بطلاب المرحلة الجامعية الأولى، الأمر الذي يتطلب إعطائهم حرية أكبر في العمل.
- إلمام طلاب مرحلة الدراسات العليا بالمشاكل الجامعية، وإدراكهم لأبعادها وتقديرهم وإحساسهم بمسئولياتها لأنهم عاشوا تجربة عملية.

إلا أن الدراسات العليا التربوية تتميز بمجموعة من السمات والخصائص التي تميزها عن الدراسة في المرحلة الجامعية الأولى وهي كالتالي (متولى، ٢٠١٢ ،٢٩٢- ٢٩٣) (سكيك ، ٢٠١٣، ٩٨٥)

- عمق الدراسة: تتميز الدراسات العليا التربوية بأنها دراسات متعمقة تؤدي إلى التخصص في مجال أو فرع معين من فروع المعرفة بحيث يطور الطالب خبرته المتخصصة في هذا المجال.

- الإشراف المباشر: تحتاج الدراسات العليا التربوية إلى الإشراف المباشر من جانب أعضاء هيئة التدريس على الطلاب، ومن هنا فمن المهم ألا يكون العدد الذي يشرف عليه عضو هيئة التدريس كبيراً حتى يستطيع أداء دوره المنوط به في توجيه الطلاب بكفاءة.
- زيادة استقلالية الطالب:حيث تمتاز الدراسات العليا باعتماد الطالب على نفسه وقلة ما يتلقاه من توجيه من عضو هيئة التدريس الذي يشرف عليه عما كان الحال عليه في المرحلة الجامعية الأولى؛ وذلك بهدف تعويد الطلاب على الاستقلالية، وتطوير مهاراته وزيادة نضجه الثقافي وتطوير فكره المستقل.
- المستوى المتميز للطلاب: تمتاز الدراسات العليا التربوية بقبولها- للطلاب المتميزين الحاصلين على تقديرات مرتفعة في الدرجة الجامعية الأولى وفي مجال التخصص.
- الحاجة إلى أعضاء هيئة تدريس متميزين: تحتاج الدراسات العليا التربوية لأعضاء هيئة تدريس مشهود لهم بالخبرة والكفاءة في مجال التخصص ولهم خبرة طويلة في التدريس الجامعي والبحوث.

ثانياً: دواعى تحقيق التميز الأكاديمى فى الدراسات العليا التربوية:

إذ لا تنبع الحاجة لتطوير الدراسات العليا في التربية من المشكلات التي تعاني منها فقط، بل أيضاً من تأثير المستجدات المحلية والعالمية التى تتطلب مراجعة الأهداف مراجعة شاملة على نحو يجعلها قادرة على مواجهة متغيرات القرن الجديد وتحدياته وضغوطه، كما تتطلب إعادة النظر بصفة مستمرة فيما يقدم من برامج على أن تكون من التنوع والمرونة والتميز المستدام بحيث تلبي الاحتياجات الآنية والمستقبلية. وبصفة عامة يمكن تحديد أهم المتغيرات والمستجدات الحضارية التى تشكل فى جوهرها ومضمونها دواعى تحقيق التميز فى الدراسات العليا التربوية فيما يلى:

١-الثورة المعرفية:

يمر العالم اليوم بمنعطف معرفى خطير تتضاعف فيه المعرفة بطريقة يصعب حسابها وتحديد مداها، كما أصبحت المعلومات والمعارف مطلباً أساسياً لتنمية الموارد البشرية وشرطاً لازمًا لتحقيق التقدم. مما رسخ اعتماد معايير جديدة لقياس قوة المجتمعات فأصبح التراكم الرأسمالى لأى مجتمع يتمثل فى مدى الوفرة والتقدم والحداثة فيما يملكه من معلومات ومعارف قابلة للتطبيق والتوظيف، وأصبحت تقاس خبرات الأفراد ليس بعدد السنيين فى مزاولة العمل بل بحداثة المعارف والأفكار والمهارات. (حبيب، ٢٠٠٩، ٢٤-٢٥)

ويتميز مجتمع المعرفة بارتفاع معدلات الكثافة المعرفية والتسارع الانفجارى فى إنتاجها، فالمعرفة تنمو بمتوالية هندسية حتى أصبحت تتضاعف مرة كل ثمانية عشر شهرًا فى بدايات القرن الحادى والعشرين. (عبدالعزيز،٢٠١٠، ١٦٧٦)، وقد ألقت زيادة حجم المعرفة، وتنامى الثروة العلمية على برامج الدراسات العليا والبحوث بالجامعات مزيدًا من الأعباء والالتزامات، فالانفجار المعرفى المتدفق والمستمر لن يمكن الأفراد من الاحتفاظ بالمعلومات والمعارف

والتى اكتسبوها والمهارات التى اقتنوها خلال فترة الدراسة فقط، بل سيفرض عليهم توظيفها واكتساب المزيد منها، لذا سيصبح التعليم عملية للتعلم وإعادة التعلم، وسيتم التركيز على المهارات الأساسية، كما سيتجه التعليم نحو المتعلم ذاته. (الشرقاوى، ٢٠٠٤، ٤٧-٤٨)

ويحتاج هذا الكم الهائل من المعلومات والمعارف إلى تنظيم سريع ومستمر لمن يريد أن يستخدمها، باعتبار أن هذا التنظيم السريع لتدفق المعارف والمعلومات والتعرف على طرق استخدامها سيكون أحد معايير التقدم، ومن ثم يصبح إكساب الأفراد القدرة الذاتية على الوصول لمصادر المعرفة وتنظيمها وتوظيفها وتوليد المزيد منها، يمثل أحد أهم التحديات التى تواجه برامج الدراسات العليا فى إعداد طلابها.(الإبراهيم،٢٠٠٢، ٢) ويعتبر تجاوز هذا التحدى أحد أهم مقومات التميز فى منظومة الاعداد فى تلك المرحلة .

كما أن الأدوار المنشودة من أعضاء هيئة التدريس سوف تتغير بالتبعية حيث سيتحول دوره من ناقل للمعرفة وملقناً لها إلى توجيه مسار تعلم طلابه بالطريقة التى تساعد فى بناء نماذج عقلية أفضل من حيث المستوى التعليمى والمهارى؛ وذلك من خلال تنمية القدرة على تحقيق الاستقلال الذاتى فى تحصيل المعرفة، والتخلص من النمطية من خلال إكسابهم مهارات عملية تمكنهم من التعامل الصحيح مع التدفق المعرفى والتقنيات المرتبطة به .

كما يؤثر هذا التقدم والتطور المعرفى على المناهج من حيث تطور العلوم، وتحطيم الحواجز، وتحقيق الوحدة بينها، كضرورة لتحقيق التكامل المعرفى بين مختلف مكونات الفكر الإنسانى وعناصره إلا أن الركيزة الأساسية فى التركيبة المعرفية المعاصرة هى التى تعزز بوضوح هيمنة معارف تقنية وعلمية على أنواع أخرى من المعرفة، لذا فإن إعطاء الأولوية للعلوم والتقنية فى خطط التعليم ومناهجه ضرورة فى ظل الثروة المعرفية . (توفيق؛ ويونس، ٢٠٠٧، ٣٥)

وبناء على ذلك يصبح على برامج الدراسات العليا أن تنشد المستقبل وتداعياته المختلفة، وتصبح أكثر قدرة على تخريج قوى بشرية متميزة من خلال تميزها المعرفى والعلمى، وتكوين الباحث العلمى المزود بمنهجية علمية حديثة لتلبية الاحتياجات المختلفة للأفراد وتلبية احتياجات التنمية المجتمعية فى عصر اقتصاد المعرفة القائم على إنتاج المعرفة واستثمارها وتسويقها من خلال أساليب مبتكرة ومتميزة.

٢- ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال:

كان لثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال أثر كبير على التعليم الجامعى فى ظل سعيه لتحقيق متطلبات الجودة و التميز، إذ تعد ثورة التكنولوجيا والاتصالات بداية لمرحلة جديدة فى تاريخ البشرية، تنطوى على نتائج بعيدة المدى، حيث غيرت من أساليب الإنتاج وأنماطه فتحول المجتمع إلى مرحلة الإنتاج الغزير للمعرفة واستثمارها، مما فرض ضرورة إعادة النظر فى المنظومة التعليمية وفلسفتها وأهدافها.

فقد أدى التقدم العلمى والتكنولوجى الذى يعتمد أساساً على العقل البشرى والالكترونيات الدقيقة والكمبيوتر وتوليد المعلومات وتنظيمها واختزانها واسترجاعها وتوصيلها بسرعة

متناهية إلى تحويل العالم من مجتمع يعانى من قلة المعرفة التكنولوجية إلى مجتمع يفيض بها، وأصبحت المشكلة الآن لا تكمن فى كيفية توليد هذه التكنولوجيا الجديدة بل فى كيفية الاستخدام الأمثل لتحسين نوعية الأداء نتيجة للتحول من مجتمع صناعى إلى مجتمع ذى إنتاج كثيف للمعرفة (إبراهيم ؛ وهلال ،٢٠٠٨، ٣٠٠). لذا أصبح لازماً أن يتجاوز التعليم مرحلة النقل المنظم للمعارف والمعلومات بل يتعداها بحيث يكتسب الأفراد من خلاله مهارات التفكير العليا من القدرة على الربط بين المعلومات والقدرة على النقد والابتكار وتوليد المعارف وتطبيقها فى المجالات المختلفة.

ويعد قطاع الدراسات العليا من أهم القطاعات التى تأثرت بثورة الإتصالات، حيث يبحث التربويون بصفة مستمرة فى كيفية خلق بيئة تعليمية أكثر ثراءً وجذباً للطلاب، حيث تستخدم تقنيات الاتصال كوسيلة لتبادل الآراء والمعارف، وتعزيز قدراتهم فى الدخول لمصادر المعرفة واكتساب المعلومات والمعارف، فقد تحول التعليم من أداة لتمرير المعرفة إلى أداة لتعلم الطلاب كيفية البحث فى مصادر المعرفة المختلفة، والاعتماد على النهج الإجمالى بدلاً من النهج المجزء، وتعزيز أساليب العمل الجماعى، وخلق قدرات بشرية قادرة على الإبداع والابتكار والإمساك بزمام التقنية والاستفادة منها. (العيسوى؛ وإبراهيم،٢٠٠٦، ١٧٩)

وبالتالى كان لابد أن تتغير الفلسفة التى يقوم عليها التعليم وتتجدد أهدافه بناء على الفهم الجديد له، كما يتحتم على عضو هيئة التدريس ضرورة إعادة النظر فى أسس اختيار وتخطيط المناهج والمقررات الدراسية لتواكب النظم العالمية وما يستجد من معارف متخصصة، وكذلك الاعتماد على الطرق الحديثة فى التعليم والتعلم، والاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة لفتح قنوات اتصال وعلاقات أكثر إيجابية وتفاعلية بين الطلاب وأستاذتهم خاصة فى قطاع الدراسات العليا المنوط بها بناء رأس المال الفكرى من عقول مبدعة وبحوث مثمرة.

٣-العولمة:

يحمل مصطلح العولمة العديد من المعارف والمفاهيم التى لم يتم الاتفاق عليها حتى الآن، إذ هناك من ينظرون إليها باعتبارها الطريق إلى الرخاء والرفاهية، وتحقيق مجتمع كوكبى حديث، وهناك من ينظرون إليها على أنها محو للدولة القومية وهيمنة الدول الكبرى. (حجى، ٢٠١٣، ٧) غير أن ما تم الإتفاق عليه هو أن هذا النظام يفرض تحديات على جميع أنظمة المجتمع الثقافية والاقتصادية والسياسية والتربوية وغيرها، وتبدو خطورة ما تطرحه العولمة فى أنها بجميع انعكاساتها وأبعادها هى نتاج لتصورات خارجية تفرض من الخارج كمرحلة من مراحل تطور الرأسمالية التى تهدف إلى تنميط العالم بشكل يخدم مصالح القوى الرأسمالية العالمية. (الرشدان ، ٢٠٠٢، ٧) (نصر،٢٠٠٧، ٨٩)

لقد كان لظهور العولمة – وما نتج عنها من تأثيرات اجتماعية واقتصادية وسياسة أثر بالغ فى التوجة لإعادة النظر فى سياسات التعليم الجامعى ، حتى أصبح التعامل معها يتطلب امتلاك إدواتها من علم وتكنولوجيا، وضرورة توافر القاعدة الفكرية التى تهيىء مناخاً اجتماعياً يساعد على مواكبتها، تتوافر فيه العقلانية والقدر على التواجد والبقاء فى عصر العولمة وهو ما يفرض على الجامعة إعادة النظر فى أدوارها بما يسمح لها بالمنافسة العالمية بحثاً عن

الجودة والريادة والتميز.(مندور، ٢٠١٤، ٣١٤) ولكى يتمكن نظام الدراسات العليا من معايشة عصر العولمة والتفاعل مع مفرداته ، فلابد من تغيير شامل فى تلك المنظومة من حيث الفلسفة، والممارسات، والمناهج، والمقررات من حيث الكم والكيف ، كما يلزم تحليل الواقع الحالى واكتشاف جوانب الضعف به والبحث عن أفضل السبل لعلاجه وتطويره وتحقيق تميزه فى ضوء ما يستجد من تطورات .

فالمجتمعات بحاجة دائماً إلى مراجعة نظمها وأساليبها التعليمية في الجامعات كى توظف النظم والأساليب الحديثة التى تفرضها عملية التغيير المستمرة فى المجتمع مستهدفة جميع مدخلات هذا النظام وعملياته ومخرجاته؛ وذلك ضمن أطر علمية وعملية تتصف بالواقعية، وبالمرونة والديناميكية، ووضوح في الرؤية والمتابعة والتقويم الشامل للنظام التعليمي، لرفع مستوى مخرجات التعليم العام وتحقيق المواءمة مع متطلبات سوق العمل، وتلبية حاجات المجتمع وطموحاته. (أندرواس، ٢٠٠٩، ٩٠)

ومن تأثيرات العولمة على النظام التعليمى الجامعى الاتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية والمتمثلة فى المنافسة وكفاءة الأداء، والتأكيد على الربحية والمعايير المادية التى تؤدى إلى تحجيم الرؤى التربوية وتقليصها عما تتضمنه من قيم إنسانية وثقافية واجتماعية، مما أدى إلى النظر إلى التعليم باعتباره سلعة توظف لإنتاج سلع أخرى ويطلق على هذه الظاهرة تسليع التعليم، الأمر الذى أدى إلى الاتجاه نحو خصخصة التعليم الجامعى. (همشرى، ٢٠٠٧، ١٤٠-١٤١)

وكان من تبعات العولمة على التعليم وقطاع الدراسات العليا النظر إلى التعليم العالى كمجال دولى مفتوح للطلاب، والأكاديميين، وممولى البحوث العلمية، واتجهت عديد من مؤسسات التعليم العالى إلى تدويل برامجها الدراسية بما يواكب سوق العمل العالمى لجذب الطلاب من مختلف دول العالم. حيث يشير مصطلح التدويل إلى: حرية الحراك الدولى للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والتركيز على اكتساب مهارات دولية، مما ألزم الجامعات أن تعمل على تخريج متخريجين لديهم مهارات دولية، وأن تفتح الجامعات نوافذها للعالم الخارجى، وأن تتعرف على المناهج والمشروعات البحثية الدولية، وأن تنافس الجامعات العالمية الرائدة. (إبراهيم،٢٠١٦، ٨٢)، مما أدى إلى الحراك الأكاديمى للطلاب والمعلمين والباحثين، وتطوير برامج وأنشطة تعليمية ذات طابع دولى وتبادل الخبرات العلمية.

وبالتالى فإن هذا الوجود العالمى يتطلب من كل جامعة الحفاظ على المكان والمكانة، وهو ما يفرض عليها ضرورة أن تواجه نوعاً جديداً من المنافسة اللا محدودة، وعلاجها التميز في أداء المؤسسة حيث يساعد هذا التميز على حفظ مكان المؤسسة ومكانتها بين بقية المؤسسات العاملة في نفس المجال، وهنا نشير إلى دور الدراسات العليا المتميزة فى حفظ مكانة الجامعة وعراقتها فى ظل العولمة .

٤- تنامى مفاهيم الجودة والتميز:

تعرف الجودة بأنها: جملة المعايير والخصائص التى ينبغى توافرها لجميع عناصر العملية التعليمية بالجامعة سواء ما يتعلق منها بالمدخلات أو المخرجات والتى تلبى احتياجات المجتمع

ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجاتهم، وتتحقق من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر البشرية والمادية بالجامعة. (عبد المجيد،٢٠١٢، ١٨١-١٨٢) لذا تسعى مؤسسات التعليم الجامعى إلى تطوير أداء منسوبيها لينعكس بصورة إيجابية على مخرجاتها؛ وذلك من خلال تطبيق معايير الجودة بهدف تحسين أدائها، وتعزيز مخرجاتها التعليمية، مما يؤدى إلى رفع الكفاءة الخارجية والداخلية للنظام التعليمى، وزيادة الإنتاجية وتميز المخرجات التعليمية. (صالح، ٢٠٠٩، ٢٣)

وقد تعددت تعريفات الجودة فى مجال الدراسات العليا تحديداً، فيربطها البعض بالفعالية فى تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية، والبعض الآخر يربطها بتحقيق رغبات المستفيدين من الدراسات العليا، وهناك من يركز على أنها أعلى مستوى يمكن تحقيقه من المعايير الممكنة أو المحتملة، وعلى الرغم من الاختلاف إلا أنه يمكن تحديد مجموعة من الخصائص الأساسية لمفهوم الجودة والتميز فى الدراسات العليا والتى تتمثل فى: (تمام، ٢٠١٢، ٢٩٧-٢٩٨)

- تحقيق الدراسات العليا لأهدافها المحددة سابقاً.
- تحديد حاجات وتوقعات المستفيدين من الدراسات العليا والعمل على تحقيقها.
- تطوير منظومة الدراسات العليا من جميع جوانبها.
- تطوير أداء جميع العاملين فى الدراسات العليا.

ومن أبرز انعكاسات مفهوم الجودة ومداخل التميز على برامج الدراسات العليا هو مدى قدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات سوق العمل من خريجى الدراسات العليا؛ وتقديم مهارات فنية متميزة النوعيه، وكذلك من خلال تطوير هذه البرامج وتحديثها وفقاً للمتغيرات المستمرة فى مجالات العلم والتكنولوجيا، وأيضاً من خلال اختيار الدارسين بها ونوعية متميزة من القائمين على تدريس برامجها، وتحسين مستوى الخدمات الإدارية والطلابية وهو ما يعنى تحقيق التميز لكل العناصر. كما تتجلى انعكاسات الجودة والتميز فى اتجاه البحوث العلمية نحو الموضوعات التى تقوى الترابط بين المجتمع والجامعة، والتركيز على العمل الجماعى وبناء روح الفريق من منطلق أن تحقيق الجودة يتطلب من كل أفراد المؤسسة التعليمية الإيمان بأهميتها فى رفع كفاءة المؤسسة وتحقيق تميزها، وربط البحوث بالمستقبل. (نصر،٢٠٠٤، ١٠١-١٠٢)

وبناء على ذلك باتت مفاهيم الجودة والتميز من المداخل التى يمكن من خلالها تحسين نوعية التعليم وبرامجه والارتقاء بأدائه فى العصر الحالى الذى يطلق عليه المفكرون عصر الجودة والتميز، فلم تعد الجودة والتميز ترفاً تهدف المؤسسات التعليمية إلى تحقيقه أو بديلاً تأخذ به أو تتركه، بل أصبحت ضرورة تمليها حركة الحياة المعاصرة .

٥- التنافسية:

تشكل التنافسية إحدى أهم التحديات التى تواجة التعليم الجامعى فى ظل سعية نحو تحقيق الجودة والتميز، يقصد بالتنافسية الجهود والإجراءات والابتكارات والضغوط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية والابتكارية والتطويرية التي تمارسها الجامعات من أجل

الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعا في الأسواق التي تهتم بها، وهى أيضاً الرغبة في المخالفة والتميز عن الآخرين. (بندقجي، ٢٠٠٦، ٢٢)

تسعى المنظمات المعاصرة في ظل البيئة شديدة التنافسية إلى كسب ميزة تنافسية عن غيرها من المنظمات العاملة في نفس النشاط؛ وذلك من خلال إعطاء قيمة مضافة لأنشطتها يستفيد العميل بها، وتحقيق التميز عن طريق استغلال الطاقة الفكرية للأفراد، وبالتالى تحقق التنافسية تفوق الجامعات وامتلاكها لمزايا التميز على منافسيها. وهى المجالات التي يمكن للمنظمة أن تنافس الغير من خلالها بطريقة أكثر فاعلية، وهي تمثل نقطة قوة تتسم بها الجامعة دون منافسيها في أحد أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية أو التمويلية أو فيما يتعلق بمواردها البشرية. (الوادى؛ والزعبى،٢٠١١، ٧٩)

ولكى تتمكن الجامعات من تقديم منتجات أو خدمات تعليمية متميزة وفريدة من نوعها وتساهم فى تلبية متطلبات المجتمع، يصبح لزاماً عليها فهم وتحليل مصادر التميز من خلال أنشطة خلق القيمة، واستغلال الكفاءات والمهارات والتقنيات التكنولوجية العالية، وانتهاج طرق توسع فعالة، وسياسات استراتيجية ابتكارية وإبداعية تمكنها من زيادة فاعليتها على المنافسة فى سوق العمل.

ويفيد نشر ثقافة المنافسة فى تطوير الأداء الأكاديمى للجامعة بل ويحميها من الوقوع فى دائرة الجمود والتخلف، ومن ثم تسعى إلى تجديد وتطوير أنشطتها وبرامجها لمسايرة مستجدات العصر وتطور المهن والتخصصات، وتغير احتياجات الطلاب، وتغير مطالب سوق العمل، ومن ثم السعى نحو التحسين المستمر. (إبراهيم ،٢٠١٦، ٣١)

وتفرض متطلبات تحقيق التنافسية على الدراسات العليا ونظمها السعى نحو تحسين الأداء الأكاديمى وتجويده وتميزه، الأمر الذى يؤدى إلى تشجيع نقل التكنولوجيا واستخدامها فى الجامعات، والتوجه نحو تحسين وتطوير قدراتها التنافسية للحفاظ على كوادرها البشرية وخفض هجرة العقول المحلية، وتقديم أنشطة وخدمات تعليمية متميزة، وتطوير نظم التعليم وبرامجها بحيث تلبى متطلبات التنافسية، وتوجيه البحوث نحو تحقيق الأهداف المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة، وتطوير مسارات العمل بالدراسات العليا لتحقيق التميز الأكاديمى. (إبراهيم ،٢٠١٦، ٣١- ٣٢)

كما يفرض التوجه نحو خلق الميزة التنافسية على الدراسات العليا ضرورة إعادة رسم سياستها التعليمية وخططها الاستراتيجية، بحيث يكون هناك تطوير حقيقى ملموس لا يسعى للحصول على مراتب متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات فحسب، بل السعى نحو إحداث تميز بحثى وأكاديمى نابع من تطوير البيئة الداخلية للدراسات العليا واتساع أنشطتها وعملياتها ووجود رؤية استراتيجية واضحة .

ويعد البحث العلمي والدراسات العليا أحد المعاييرالأساسية للتقدم والارتقاء الأكاديمي، لأن البحث العلمى هو أحد محاور تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم الجامعى، وتوجد مؤشرات تساعد على تحقيق التميز فى الدراسات العليا والبحث العلمى ومنها توافر أجواء البحث العلمى وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية ذات الصلة بحاجات

المجتمع، ووجود أولوية للأبحاث الميدانية ذات المردود المادى والاقتصادى لمؤسسات المجتمع، وإسهام فرق العمل البحثية فى خدمة قطاعات الإنتاج المختلفة، وتوفير ميزانية مالية خاصة لدعم البحث العلمى ونشره. (أنيس،٢٠١٧ ، ١٣٩).

خلاصة القول، لقد تفاعلت كل المتغيرات السابقة لتضع على المؤسسات الأكاديمية مسؤولية البحث عن الذات ومحاولة البقاء عبر التميز عن المؤسسات المنافسة، على اعتبار أن التميز يحقق للجامعة استقرارها ويضاعف من فرص بقائها واستمرارها. لذا فإن التنافس من أجل التفوق والتميز بات هدف لمعظم جامعات العالم، حتى أصبح هناك جامعات معينة يشير إسمها إلى التفوق والتميز، وأصبحت هذه الأسماء بمثابة نماذج تحتذى بها الكثير من مؤسسات التعليم العالى، ويبقى القول بأنه فى وسع كل جامعة أن تضاهى الجامعات العالمية المتميزة إذا ما كانت متميزة فى برامجها خاصة فى الدراسات العليا منبع المعرفة ؛ لتصبح ذا نوعية فائقة التميز، وهذا التفوق بدوره يجتذب الطلاب والباحثين ويحافظ على ميزتها التنافسية المستدامة.

المحور الثالث: واقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية كلية التربية جامعة بنها:

استطاعت الباحثتين من خلال معايشتهما لواقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية جامعة بنها عن قرب من تحديد العديد من المشكلات التى تواجه القسم، غير أنهما اعتمدتا فى تحليل الواقع على خطوتين أساسيتين:

(أ) الخطوة الأولى: اشتملت على تحليل اللائحة الداخلية للدراسات العليا – كلية التربية جامعة بنها بشكل رئيس وبعض الإحصائيات من إدارة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة بنها، وهى خطوة هامة فى تحليل الواقع لأن بنود اللائحة تمثل قواعد وضوابط حاكمة لممارسات أعضاء هيئة التدريس بالقسم وكذلك الطلاب والباحثين، التى ينبغى الإلتزام بها

(ب)الخطوة الثانية: واعتمدت على المقابلات الشخصية المفتوحة مع أعضاء هيئة التدريس بالقسم وبعض الطلاب والباحثين بقسم أصول التربية، حتى تكون على درجة عالية من المرونة، وتتناسب المقابلة الشخصية مع موضوع الدراسة نظراً لقلة أفراد العينة والتى يمثلها أعضاء هيئة التدريس بالقسم الذين يقومون بالتدريس للدراسات العليا والبالغ عددهم ١٥ عضواً، وذلك بهدف تحديد المشكلات التى تواجههم تمهيداً لوضع تصور مقترح لتطوير القسم فى ضوء فلسفة التميز الأكاديمى انطلاقاً من الواقع المعاش.

وسوف يتم تناول واقع الدراسات العليا التربوية بقسم أصول التربية من خلال ما يلى:

أولاً: واقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية كلية التربية جامعة بنها من خلال اللوائح والإحصائيات:

تساعد اللائحة الداخلية للدراسات العليا كلية التربية جامعة بنها والمستمدة كاملة من اللائحة الداخلية للدراسات العليا كلية التربية جامعة عين شمس والمعتمدة فى تحديد كثير من جوانب منظومة الدراسات العليا بقسم أصول التربية وذلك كما يلى:

(١) الأهداف:

يتم من خلال الأهداف الحكم على مدى إنجاز الأعمال، وكلما كانت الأهداف واضحة ومحددة أمام القائمين بالعمل، كلما تم القيام بالأدوار المتوقعة منهم. وباستعراض اللائحة الداخلية لكلية التربية جامعة بنها يتضح الآتي:

- تشير مادة (٩) من اللائحة الداخلية للدراسات العليا أن الدبلوم المهنية تهدف إلى إعداد خريجي كليات التربية علمياً ومهنياً في تخصص الدبلومات المهنية التى تقدمها الكلية. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ١٠)
- تشير مادة (٢٠) من اللائحة الداخلية للدراسات العليا أن الدبلوم الخاصة في التربية تهدف إلى إعداد الدارسين وتمكينهم من أساسيات البحث التربوى في تخصصات القسم التربوى الذى يقيدون به للتسجيل لدرجة الماجستير. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٢٦)

وباستقراء اللائحة الداخلية للدراسات العليا يلاحظ أنها لم تنص على أهداف عامة للدراسات العليا، وتم الاكتفاء بوضع أهداف التطوير لكليات التربية، وهى لا تخرج عن كونها أهداف عامة، ولا توجد أهداف محددة بصورة إجرائية ترتبط بكل برنامج من برامجها على حده، كما أنه لم يتم وضع أهداف للدراسات العليا فى مرحلة الماجيستير والدكتوراه، وبذلك فإن هذا الواقع يكشف عن ضعف رؤية برامج قسم أصول التربية للدراسات العليا. فالأهداف غير محددة منذ البداية مما يترتب عليه صعوبة الحكم على أدائها فى ظل معايير محددة، ومن ثم صعوبة تقويمها الأمر الذي يترتب عليه الكثير من المشكلات في مختلف جوانبها.

(٢) طلاب الدراسات العليا:

يعد طالب الدراسات العليا التربوية المحور الرئيس لمنظومة الدراسات العليا التربوية ، فهو عنصر الإنتاج الأساسى في المنظومة وبدونه تفقد المنظومة جزءً كبيراً من أهميتها، فطالب الدراسات العليا التربوية عنصرًا هامًا من عناصرها، والذى يجب اختياره وفق معايير محددة ومقننة بهدف رفع كفاءة الدراسات العليا التربوية، وفيما يلى بيان بأعداد الطلاب الملتحقين ببرامج قسم أصول التربية للدراسات العليا التربوية بكلية التربية جامعة بنها :

جدول (٢) يوضح تطور أعداد طلاب الدراسات العليا التربوية بقسم أصول التربية

	العام الجامعى	مصرى	وافد	الإجمالى
دبلوم مهنى	٢٠١٥/٢٠١٤	٣	–	٣
	٢٠١٦/٢٠١٥	٢	١١	١٣
	٢٠١٧/٢٠١٦	٣	–	٣
دبلوم خاص	٢٠١٥/٢٠١٤	٦	–	٦
	٢٠١٦/٢٠١٥	١١	٩	٢٠
	٢٠١٧/٢٠١٦	٨	٥	١٣
ماجستير	٢٠١٥/٢٠١٤	١٤	١	١٥
	٢٠١٦/٢٠١٥	٧	–	٧
	٢٠١٧/٢٠١٦	١	١	١
دكتوراة	٢٠١٥/٢٠١٤	٩	–	٩
	٢٠١٦/٢٠١٥	١	١	٢
	٢٠١٧/٢٠١٦	١	٢	٣

ويتضح من الجدول السابق قلة أعداد طلاب الدراسات العليا على مستوى البرامج ككل، كما يلاحظ تذبذب أعداد الطلاب فلا يوجد معيار محدد لدخول الطلاب لقسم أصول التربية سوى الرغبة الشخصية، وبمقارنة أعداد الطلاب ببرامج الدراسات العليا بقسم أصول التربية بأعداد الطلاب بالأقسام الأخرى يلاحظ تدنى أعداد قسم أصول التربية، وقد يرجع ذلك لصعوبة مقررات قسم أصول التربية على حد تعبير بعض الطلاب، كما لوحظ أن أعداد طلاب الدراسات العليا بقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة بنها شهدت تطوراً فى أعداد الوافدين ويرجع ذلك إلى سعى الجامعة إلى تسويق نفسها إقليمياً بما يعود عليها بعائد مادى يمكنها من تطوير المنظومة التعليمية بها، وعائد معنوى يتمثل فى نشر السمعة الجيدة للجامعة إقليمياً، كل ذلك يفرض بالضرورة إعادة النظر فى تلك البرامج لتحقيق تميزها وتفردها بما يحقق عوامل جذب للطلاب على المستويين الداخل والخارج.

وإذا تأملنا شروط قبول طلاب الدراسات العليا التربوية بقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة بنها نجدها لا تشترط مستوى معين لقبول الطلاب بالدبلوم المهنية سوى أن يكون من الطلاب الحاصلين على درجة الليسانس في الآداب والتربية أو البكالوريوس في العلوم والتربية، أو الدبلوم العامة في التربية من إحدى الجامعات المصرية أو أى مؤهل تربوى جامعى آخر، أو على درجة علمية أجنبية معادلة لأى منها من المجلس الأعلى للجامعات لإعدادهم مهنياً لتخصص الدبلوم المهنية التى يتقدم للالتحاق بها وذلك وفق المادة (١٠) من اللائحة. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ١٠)

أما شروط القبول فى الدبلوم الخاص فهى أن يكون الطالب حاصلاً على درجة الدبلوم المهنية في التربية بتقدير عام جيد على الأقل، أو درجة معادلة لها من المجلس الأعلى

للجامعات وذلك وفق المادة (٢١) من اللائحة على أن يجتاز اختبار اللغة الأجنبية واختبار الحاسب الآلى. (كلية التربية،٢٠٠٧، ٢٨)

أما بالنسبة للتسجيل لدرجة الماجستير فيشترط الحصول على الدبلوم الخاصة في التربية من إحدى الجامعات المصرية بتقدير عام جيد على الأقل أو على مؤهل تربوى آخر معادل لها من المجلس الأعلى للجامعات وذلك وفق المادة (٣٢) .(كلية التربية،٢٠٠٧، ٢٧)

وتشترط المادة (٤٣) في قيد الطالب لدرجة دكتوراه الفلسفة في التربية أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير في التربية في شعبة التخصص التربوي من إحدى الجامعات المصرية بتقدير عام جيد على الأقل. .(كلية التربية ،٢٠٠٧، ٤٢)

ويلاحظ هنا أنه لا توجد معايير محددة لقبول الطلاب بالدراسات العليا سوى التقدير الذى يحصل عليه الطالب فى المرحلة السابقة لمرحلة الدراسات العليا، وإن كان هذا التقدير حسب اللائحة يشترط أن يكون جيد على الأقل فى مرحلة البكالوريوس أو الليسانس، غير أن كلية التربية فتحت الباب فى السنوات الأخيرة للطلاب الحاصلين على تقدير مقبول شريطة اجتيازهم لبعض المواد التكميلية قبل دخول الاختبارات النهائية للدبلومات؛ وهو أمر يتناقض مع الدعوة لتطوير شروط القبول لتحقيق معايير الكفاءة والتميز، كما أن المعايير الحالية لا تراعى الاهتمام بقدرات الطالب واتجاهاته الفكرية وميوله الشخصية التى تؤهله للدراسة فى مرحلة الدراسات العليا، مما يؤثر على نواتج التعلم الخاصة بهم والقدرة على إنجاز المهام المطلوبة منهم، وهو أيضاً ما يستدعى إعادة النظر فى معايير القبول بحيث تؤكد على معايير الكفاءة والتميز والتفوق لدعم منظومة التميز التى نسعى لتحقيقه .

(٣) المناهج والبرامج الدراسية:

- الدبلوم المهنية فى التربية:

يوجد أربعة دبلومات مهنية فى برامج قسم أصول التربية للدراسات العليا وهى سياسات التعليم وتخطيطه، تعليم الكبار، الدراسات المستقبلية فى التربية، اجتماعيات التربية وذلك وفق المادة (١٩) (كلية التربية، ٢٠٠٧، ١٢)، ومدة اجتياز الدبلوم المهنية هى عام دراسى كامل، ويشير الواقع إلى أنه يتم فتح دبلومة مهنية واحدة وهى سياسات التعليم وتخطيطة نظراً لقلة أعداد الطلاب الذين يتقدمون للدراسة بقسم أصول التربية جامعة بنها وبعقد مقابلات مع الطلاب أرجعوا ذلك إلى صعوبة مقررات القسم التى يغلب عليها الطابع النظرى وصعوبة التفاعل مع أعضاء هيئة التدريس وصعوبة تحديد مواعيد ملائمة لهم، وصعوبة التقويم وضعف نتائجه . وتوضح الجداول التالية البرامج المفتوحة ومقرراتها.

جدول (٣) يوضح مقررات الدبلوم المهنية في التربية
شعبة سياسات التعليم وتخطيطه

م	المادة	عدد الساعات
٢	التخطيط التعليمي	٢
٣	اقتصاديات التعليم	٢
٤	الجودة الشاملة للنظم التعليمية	٢
٥	السياسة التعليمية	٢
٦	التخطيط الاستراتيجى للتعليم	٢
٧	التربية والثقافة القانونية	٢
٨	ثقافة المعايير في التعليم	٢
٩	قاعة بحث	٢
١٠	تدريب ميداني أو مشروع	٤

- **الدبلوم الخاص فى التربية:**

ويوجد برنامجان لقسم أصول التربية فى الدبلوم الخاص فى التربية وهما الدبلوم الخاصة في التربية: أصول التربية، الدبلوم الخاصة في التربية: تعليم الكبار، يدرس الطالب وفق المادة (٢٤) بالدبلوم الخاصة في التربية بالقسم المقررات الآتية: المقررات التى يحددها القسم التربوى، واحد منها على الأقل يدرس بإحدى اللغات الأجنبية، مقرر اختيارى من قسم تربوى آخر، مقرر مناهج البحث التربوى، مقرر الإحصاء التربوى، مقرر قاعة بحث في التخصص. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٢٨)، ويشير الواقع إلى فتح برنامج وهو برنامج أصول التربية ويرجع ذلك أيضاً إلى قلة أعداد الطلاب الملتحقين بالقسم وضعف الإقبال وفيما يلى جدول يوضح مقررات الدبلوم الخاص فى التربية: أصول التربية.

جدول (٤) يوضح مقررات الدبلوم الخاص فى التربية:أصول التربية

م	المادة	عدد الساعات
١	فلسفة التربية	٣
٢	علم اجتماع التربية أو أنثروبولوجيا التربية	٣
٣	مقرر اختيارى من قسم تربوى آخر.	٣
٤	مناهج البحث التربوى	٣
٥	تخطيط التعليم واقتصادياته	٣
٦	تعليم في مصر عبر العصور أوتعليم والتنمية المستدامة.	٣
٧	الإحصاء الوصفي والاستدلالي.	٣
٨	قاعة بحث	٣

- **درجة الماجيستير فى التربية:**

تشير المادة (٣٣) أن مدة الدراسة للحصول على درجة الماجستير في التربية عام ميلادي على الأقل على النحو الآتي: يدرس الطلاب فى درجة الماجيستير فى التربية ثلاثة مقررات يحددها القسم التربوي الذي يلتحق به وذلك وفق المادة(٣٣)، وأن يعد رسالة للحصول على الدرجة ويشترط لمناقشتها نجاحه في المقررات الثلاث وهى الموضحة بالجدول التالى. (كلية التربية،٢٠٠٧، ٣٧)

جدول رقم (٥) يوضح مقررات التى يدرسها طالب الماجستير

م	المادة	عدد الساعات
١	أساسيات وتقنيات التخطيط التربوي	٣
٢	فلسفة التعليم الجامعى	٣
٣	سياسات التعليم في مصر وتشريعاته	٣

- **درجة دكتوراه الفلسفة فى التربية:**

يتكون برنامج الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية وفق المادة(٤٤) من: دراسة أربعة مقررات يقدمها القسم التربوى الذى يقيد به الطالب، ويوضح الجدول رقم هذه المقررات الدراسية، على أن يعد رسالة للحصول على الدرجة ويشترط لمناقشتها نجاحه في المقررات الأربع الموضحة بالجدول التالى. (كلية التربية،٢٠٠٧، ٤٢)

جدول رقم(٦) يوضح المقررات التى يدرسها طالب الدكتوراة

م	المادة	عدد الساعات
١	التربية والقيم	٣
٢	نظريات في اجتماعيات التربية	٣
٣	تحليل النظم التعليمية	٣
٤	الجودة التربوية واقتصادياتها	٣

هذا، وتسير الدراسة للمقررات المذكورة على نظام العام الدراسى الكامل؛ الذى يتابع فيه الطالب الدراسة سنة كاملة يؤدى خلالها ما يتطلب منه من مقررات وأبحاث وغيرها، وفى نهاية العام يتم تقويم الطالب فيما درسه . وبنظرة تحليلية لتلك المقررات نجدها تعانى بعض السلبيات وأوجه القصور ويرى البحث أنها تتفق بشكل كبير مع ما قدمته بعض الدراسات السابقة فى هذا الجانب (نصر، ٢٠٠٤، ٦٥-٦٦) و(حسين، ٢٠٠١، ٢٣) ومن هذه السلبيات أنها مقررات ضعيفة ولا تؤدي إلى الجودة الشاملة أو تحقيق التميز المنشود لمواجهة تحديات القرن الجديد والألفية الثالثة، كما يؤخذ على تلك المقررات أنها ذات طابع تقليدي ولا تواكب التحولات المعرفية والتكنولوجية المعاصرة فى مجال الدراسة.

(٤) أساليب التقويم والامتحانات:

تنص اللائحة الداخلية المعمول بها حالياً بكلية التربية جامعة بنها على ما يلي:

- الدبلوم المهنية فى التربية

تنص المادة (١٦) على عقد الامتحانات التحريرية في نهاية العام (خلال شهر مايو أو يونيو) في المقررات التي درسها الطالب، وتطبق على طلاب الدبلوم المهنية تقديرات النجاح والرسوب المطبقة على طلاب الدبلوم العامة في التربية والنسب المئوية المقابلة لها وفق المادة (١٧). ويشير الجدول التالى إلى عدد الساعات الخاصة بكل مقرر وتوزيع الدرجات الخاصة به والمجموع الكلى لكل مادة. (كلية التربية،٢٠٠٧، ١١)

جدول(٦) مقررات الدبلوم المهنية في التربية: سياسات التعليم وتخطيطه

م	المادة	عدد الساعات	أعمال السنة	أمتحان نهاية العام		المجموع
				تحريري	شفوى	
١	الدراسات المستقبلية في التربية	٢	٢٠	٧٠	١٠	١٠٠
٢	التخطيط التعليمي	٢	٢٠	٧٠	١٠	١٠٠
٣	اقتصاديات التعليم	٢	٢٠	٧٠	١٠	١٠٠
٤	الجودة الشاملة للنظم التعليمية	٢	٢٠	٧٠	١٠	١٠٠
٥	السياسة التعليمية	٢	٢٠	٧٠	١٠	١٠٠
٦	التخطيط الاستراتيجى للتعليم	٢	٢٠	٧٠	١٠	١٠٠
٧	التربية والثقافة القانونية	٢	٢٠	٧٠	١٠	١٠٠
٨	ثقافة المعايير في التعليم	٢	٢٠	٧٠	١٠	١٠٠
٩	قاعة بحث	٢	٢٠	٧٠	١٠	١٠٠
١٠	تدريب ميداني أو مشروع	٤	٨٠	–	٢٠	١٠٠

- الدبلوم الخاص فى التربية:

توضح المادة (٢٦) أن النهاية العظمى لكل مقرر ١٥٠ درجة يخصص منها ٣٠% (أعمال سنة وشفوى)، ٧٠% للامتحان نقدى في نهاية العام. وتوضع نسب درجات أعمال السنة على إنجازات الطالب في ورش العمل والبحوث والمقالات التى يكلف بها تلك الاختبارات المختلفة، كما تنص المادة (٢٧) على عقد الامتحانات التحريرية في نهاية كل عام، على ألا تقل مدة الدراسة عن ٣٠ أسبوعاً، ويكون زمن الامتحان التحريري ٣ ساعات.(كلية التربية، ٢٠٠٧، ٢٩)، ويبين الجدول التالي مقررات الدراسة في الدبلوم الخاصة في التربية تخصص أصول التربية وفق المادة (٣١) وهى كالتالى:

جدول(٧) مقررات الدبلوم الخاص في التربية: أصول التربية

م	المادة	عدد الساعات	أعمال السنة	امتحان نهاية العام		المجموع
				شفوي	تحريري	
١	فلسفة التربية	٣	٣٥	١٠	١٠٥	١٥٠
٢	علم اجتماع التربية- أنثروبولوجيا التربية	٣	٣٥	١٠	١٠٥	١٥٠
٣	مقرر اختيارى من قسم تربوى آخر.	٣	٣٥	١٠	١٠٥	١٥٠
٤	مناهج البحث التربوى	٣	٣٥	١٠	١٠٥	١٥٠
٥	تخطيط التعليم واقتصادياته	٣	٣٥	١٠	١٠٥	١٥٠
٦	تعليم في مصر عبر العصور. تعليم والتنمية المستدامة.	٣	٣٥	١٠	١٠٥	١٥٠
٧	الإحصاء الوصفي والاستدلالي.	٣	٣٥	١٠	١٠٥	١٥٠
٨	قاعة بحث	٣	٣٥	١٠	١٠٥	١٥٠

- درجة الماجستير فى التربية:

يبين الجدول التالى المقررات وفق المادة (٤٢) التي يدرسها الطالب أثناء تسجيل الماجستير بقسم أصول التربية وهى :

جدول(٨) مقررات الماجستير في التربية: أصول التربية

	المادة	عدد الساعات	أعمال السنة	أمتحان نهاية العام		المجموع
				تحريري	شفوى	
	أساسيات وتقنيات التخطيط التربوي	٣	٣٠	١٥	١٠٥	١٥٠
	فلسفة التعليم الجامعى	٣	٣٠	١٥	١٠٥	١٥٠
	سياسات التعليم في مصر وتشريعاته	٣	٣٠	١٥	١٠٥	١٥٠

- درجة الدكتوراه فى التربية:

يبين الجدول المرفق المقررات التى يدرسها الطالب أثناء تسجيل الدكتوراه من قسم أصول التربية وفق المادة (٥٤)، ويجوز أن يضيف مجلس الكلية تخصصات أخرى غير الواردة حسب الحاجة، وهى كالتالى:

جدول (٩) مقررات دكتوراه الفلسفة في التربية: أصول التربية

م	المـــــــــادة	عدد الساعات	أعمال السنة	امتحان نهاية العام		المجموع
				تحريري	شفوى	
١	التربية والقيم	٣	٤٥	١٥	٩٠	١٥٠
٢	نظريات في اجتماعيات التربية	٣	٤٥	١٥	٩٠	١٥٠
٣	تحليل النظم التعليمية	٣	٤٥	١٥	٩٠	١٥٠
٤	الجودة التربوية واقتصادياتها	٣	٤٥	١٥	٩٠	١٥٠

ويلاحظ أن الواقع يعكس العديد من المشكلات المتعلقة بأسلوب التقويم وهى كما تعكسها نتائج المقابلات: تقليدية ونمطية نظم التقويم حيث اعتماد امتحانات نهاية العام فى الدراسات العليا على أسلوب المقال وتركيزها على مهارات الحفظ والاستظهار مما يؤدى إلى عدم التركيز على مهارات التفكير العليا من القدرة على النقد والتحليل .

(٥) عضو هيئة التدريس:

يعد عضو هيئة التدريس محور الارتكاز فى الجامعة، فهو الأساس فى نقل المعرفة والمسئول عن ربط عناصر منظومة الدراسات العليا ببعضها البعض من خلال إحداث تطوير جزرى فى ميدان التعليم الجامعى. (حسين، ٢٠٠١، ١١) ومن العوامل المؤثرة فى الدراسات العليا التربوية تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس بقسم أصول التربية وهى موضحة فى الجدول التالى:

جدول(١٠) تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس بقسم أصول التربية

السنة	معيد	مدرس مساعد	مدرس	استاذ مساعد	أستاذ	أستاذ متفرغ
٢٠١٦/٢٠١٥	٧	٤	١٢	٣	٤	٢
٢٠١٧/٢٠١٦	٧	٢	١٤	٥	٤	٢
٢٠١٨/٢٠١٧	٥	٤	١٣	٣	٧	٢

وبالنظر إلى الجدول السابق نجد عدد وافر من الأساتذة والأساتذة المساعدين وهم القائمون على التدريس فى الدراسات العليا، كما نلاحظ نشاط حركة الترقيات فى السنة الأخيرة وهى نقطة تميز للقسم يمكن الارتكاز عليها فى دعم منظومة التميز فى الدراسات العليا، كما يشير الواقع إلى ارتفاع عدد المدرسين والأعضاء المعاونة وهو ما يمكن الاعتماد عليهم مستقبلاً فى تطوير هذه المنظومة التعليمية والبحثية، غير أن ذلك يحتاج إلى التغلب على بعض المعوقات التى يعانى منها أعضاء هيئة التدريس، إذ يتفق واقع أعضاء هيئة التدريس بالقسم مع ما توصلت إليه دراسة (نصر، ٢٠٠٤، ٦٨-٦٩) فى هذا الجانب من حيث كثرة الأعباء الملقاة على عاتق عضو هيئة التدريس، والتي ترجع إلى الأعباء التدريسية لطلاب المرحلة الجامعية الأولى والتأهيل التربوي وطلاب الدراسات العليا، بالإضافة إلى ارتباطاتهم العلمية

والبحثية حيث أبحاث الترقي، بالإضافة إلى بعض الأعمال الإدارية وأعمال الكنترول التي تستمر طوال العام الدراسي، وغيرها من المهام الأخرى الخاصة بالجودة.

(٦) الإمكانات المادية:

تعد الإمكانات المادية من معامل ومكتبات ومنشآت ومرافق تعليمية وموارد مالية عاملاً أساسياً يعتمد عليه في تنفيذ العملية التعليمية بأي نظام تعليمي، ولهذه التجهيزات التعليمية مواصفات معينة لتنفيذ العلمية التعليمية بكفاءة، ومن هذه المواصفات ما يلي (نصر،٢٠٠٤، ٧٠)، (السيد، ١٩٩٣، ٤٨-٤٩) :

- استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب، ويتطلب هذا الأمر كفاءة في تصميمها على نحو يرفع معدلات الاستيعاب، مع الحفاظ على مستوى الخدمات والمرافق.
- القدرة على توصيل العملية التعليمية لأكبر عدد من الطلاب بكفاءة كبيرة، ويتطلب ذلك تزويد المنشآت والمرافق الجامعية بأحدث الأجهزة والوسائل التعليمية، وتوافر المرونة المناسبة التي تسمح بالتجديد المستمر للأجهزة التعليمية، وتطوير العملية التعليمية، وإجراء البحوث العلمية بكفاءة.
- القابلية للتوسع، فلا تفي باحتياجات الحاضر فحسب، بل تترك الفرصة أيضاً لاحتمالات التوسع والتطور في المستقبل.
- خدمة أجيال متعددة، وهي تعمل بكفاءة عالية؛ بمعنى أن تقام المنشآت والمرافق على نحو يجعلها تعيش لمدة طويلة.
- سهولة عمليات صيانتها وإصلاحها وتوافر وسائل النهوض بتلك العمليات في البيئة المحلية مع قلة تكاليفها.

وإذا ما استعرضنا حالة هذه التجهيزات بكليات التربية وفقاً لما توصلت إليه الدراسة الاستطلاعية يتضح ما يلي:

- فيما يتعلق بالمنشآت والمرافق الجامعية، يلاحظ أهميتها في عمليات التدريس والبحث العلمي، والقاعات الدراسية جديدة ومتوفرة ومزودة بأجهزة Data Show غير أنها مشغولة عادة نظراً لتزايد أعداد طلاب المرحلة الجامعية الاولى، ولكن نظراً لقلة أعداد الطلاب الملتحقين بالدراسات العليا فى قسم أصول التربية فإنه يتم التدريس بمكاتب أعضاء هيئة التدريس والتى تكون غير مهيئة لذلك.
- أما بالنسبة للمعامل وخاصة معامل الكمبيوتر، نجد أنها متوفرة وبدرجة كبيرة إلا أنها غير مستغلة بالقدر الكافى فى مساعدة الطلاب فى العمليات البحثية التى يقومون بها.

كما يكشف واقع المكتبة التى يتم إنشاؤها وتزويدها بالكتب والدوريات التي تعين على كسب المعرفة عن الآتى:

- توافر المراجع الحديثة بشكل كاف للاطلاع عليها .
- وجود نظام جيد للفهرسة، ترتب الكتب والمراجع والدوريات على أساسه، لتوفير الوقت على الطالب والباحث عند البحث عن مرجع معين.

- توافر العناصر البشرية بالمكتبات والأيدي العاملة المدربة والمتخصصة.
- تستقبل المكتبة بشكل منتظم المجلات العلمية والنشرات الدورية، بالإضافة إلى الصحف القومية والإقليمية.
- تقدم مكتبة كلية التربية جامعة بنها خدمات تعليمية متطورة لطلاب الدراسات العليا، حيث يتوافر بالمكتبة التقنيات الحديثة التي تسهل الحصول على المعلومات كأجهزة الحاسب الآلي والميكروفيلم وشبكات الإنترنت، كما تفتح المكتبات أبوابها أمام الطلاب (بصورة منتظمة وطوال أيام الأسبوع).
- توجد ميزانية لمكتبة الكلية لشراء أحدث المراجع والدوريات العلمية فى التخصصات العلمية المختلفة ومن بينهم قسم أصول التربية،وتوفر إدارة الكلية الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.
- وفيما يخص أجهزة التصوير بمكتبة الدراسات العليا فلا توجد، ولا تقدم المكتبة أي خدمة تصوير للطالب في هذا الأمر.
- لا تتوافر بمكتبة الدراسات العليا قاعدة معلومات وافية عن البحوث والمصادر والمراجع الموجودة بالمكتبة.

خلاصة القول، أن كلية التربية وهى المؤسسة التى ينتمى إليها القسم يتوفر بها التسهيلات والتجهيزات التى تعد ملائمة إلى حد كبير للطلاب والباحثين، غير أنها لا تستغل بالقدر الكافى وقد يرجع ذلك إلى ضعف القدرات البحثية للطلاب، أو ضعف مهارات وقدرات بعض أعضاء هيئة التدريس على استخدامها وتوظيفها بالشكل المناسب، وبما يخدم العملية التعليمية والبحثية

(٧) نظام التسجيل والإشراف العلمي:

من الإجراءات التي تتبع في هذا النظام مع طلاب الماجستير والدكتوراه: العرض على السيمنار العلمي، موافقة القسم على التسجيل بعد اجتياز الشروط، كتابة تقارير دورية سنوية عن الطلاب، والمناقشة العلمية العلنية للرسائل المقدمة من الطلاب.

- درجة الماجستير فى التربية:

تشير المادة (٣٣) أن مدة الدراسة للحصول على درجة الماجستير في التربية عام ميلادي على الأقل، يدرس الطلاب ثلاثة مقررات يحددها القسم التربوي الذي يلتحق به، ويعد رسالة للحصول على الدرجة ويشترط لمناقشتها نجاحه في المقررات سالفة الذكر (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٣٧)، ويقدم الطالب رسالة علمية وفق المادة (٣٤) تتضمن نتائج بحثه، تقبلها لجنة المناقشة والحكم بعد أداء مناقشة علنية فيها بعد سنة على الأقل من تاريخ التسجيل. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٣٧)

ويلغى مجلس الكلية قيد الطالب وفق المادة (٣٦) إذا انقضت خمس سنوات دون الحصول على الماجستير بعد أخذ رأى مجلس القسم إلا إذا رأى مجلس الكلية الإبقاء على التسجيل لمدة أخرى يحددها بناء على تقرير المشرف (المشرفون)، ويمكن أن يلغى التسجيل أيضاً بناء على

تقريرين في عامين متتاليين بعدم صلاحية الطالب للبحث من المشرف (المشرفون) على الرسالة يوافق عليهما مجلس الكلية. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٣٧)

وتشير المادة (٣٩) أن يشكل مجلس الكلية بناء على اقتراح مجلس القسم المعنى لجنة الإشراف على الرسالة، بحيث تضم على الأقل أثنين من أعضاء هيئة التدريس (أستاذين، أستاذ مساعد، أو أستاذ ومدرس أو أستاذ مساعد ومدرس) في نفس تخصص الرسالة. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٣٨)

- درجة الدكتوراة فى التربية:

يتكون برنامج الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية وفق المادة (٤٤) من دراسة أربعة مقررات يقدمها القسم التربوى الذى يقيد به الطالب،أن يعد رسالة للحصول على الدرجة ويشترط لمناقشتها نجاحه في المقررات سالفة الذكر، وتنص المادة (٤٦) على أن يتعين أن يقدم رسالة علمية، تتضمن نتائج بحثه تقبلها لجنة المناقشة والحكم بعد مناقشته فيها مناقشة علمية، بعد عامين على الأقل من تاريخ التسجيل. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٤٢)

ويلغى مجلس الكلية وفق المادة (٤٨) قيد الطالب إذا انقضت خمس سنوات دون الحصول على الدكتوراه إلا إذا رأى مجلس الكلية الابقاء على التسجيل لمدة أخرى يحددها بناء على تقرير المشرف (المشرفون)، ويمكن أن يلغى التسجيل أيضاً بناء على تقريرين في عامين متتاليين بعدم صلاحية الطالب للبحث من المشرف (المشرفون) على الرسالة يوافق عليهما مجلس الكلية. (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٤٢)

وتنص المادة (٥١) على أن يشكل مجلس الكلية بناء عل على اقتراح مجلس القسم المعنى لجنة الإشراف على الرسالة بحيث تضم على الأقل أثنين من أعضاء هيئة التدريس (أستاذين، وأستاذ وأستاذ مساعد، أو أستاذ ومدرس) . (كلية التربية، ٢٠٠٧، ٤٣)

وباستقراء شروط التسجيل للماجيستير والدكتوراه يلاحظ أنها شروط تقليدية، ولا تتوافق مع المستجدات العالمية فهى تحصر الطالب فى مقررات يدرسها بعد تسجيله للدرجة العلمية المتقدم إليها، ولا يوجد اختبارات حقيقية تفيد فى معرفة الطالب وشخصيته وميوله وقدراته ومدى تمكنه من المهارات البحثية التى تؤهله لإجراء دراسة علمية تمثل إضافة حقيقية للعلم والمعرفة.، كما أنه لا توجد معايير موضوعية محددة للحكم نتائج الأبحاث، حيث انحصرت فى كون النتائج مقبولة من لجنة المناقشة والحكم .

ثانياً: واقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية كلية التربية جامعة بنها من خلال المقابلات الشخصية:

استند البحث الحالى على المقابلات الشخصية المفتوحة لوصف واقع الدارسات العليا بقسم أصول التربية، واستهدفت المقابلات الشخصية جمع بيانات ومعلومات لتحديد المشكلات التى يعانى منها القسم، واشتملت المقابلات الشخصية على مقابلات تم توجيهها لأعضاء هيئة التدريس بالقسم والذين يقومون بالتدريس فى مرحلة الدراسات العليا وبلغ عددهم ١٥ عضو، كما تم توجيه مقابلات للطلاب والباحثين بقسم أصول التربية، وكانت نتائج المقابلات حول مشكلات الطلاب، مشكلات خاصة بالمناهج والمقررات، مشكلات أعضاء هيئة التدريس، وأساليب التقويم، والمشكلات المتعلقة بالإشراف التربوى بالقسم كالتالى:

(١) الطلاب والباحثين:

يعكس الواقع بناءاً على المقابلات التى تم عقدها مع الطلاب والباحثين بالدراسات العليا مجموعة من المشكلات الخاصة بدراستهم بالقسم أهمها:

- يجد الطلاب صعوبة فى مقررات قسم أصول التربية، وأنها لا ترتبط بالواقع التربوى فى المدارس مما يعكس انفصال المواد التربوية التى يدرسها الطالب عن الواقع المعاش بالمؤسسات التربوية.
- تعبر المادة التدريسية عن ذاتية عضو هيئة التدريس حيث تختلف من عضو إلى آخر ولا ترتبط بالخلفية المعرفية لعضو هيئة التدريس.
- طول مدة الدراسة حيث أن تدريس المواد يتم على مدار فصليين دراسيين مما يؤدى إلى ملل الطالب واستنزاف قدراته على التركيز.
- اختلاف أسلوب الإشراف من مشرف لآخر مما يؤدى إلى عدم قدرة الباحث فى التنسيق بينهم مما يؤدى إلى نقص الدافعية لدى الطالب لإنجاز الدراسة العلمية.
- طول المدة التى يقضيها بعض المشرفين فى فحص فصول الرسالة العلمية مما يهدر وقت الطالب فى إنجاز الرسالة.
- وجود صعوبة لدى الباحثين فى اختيار موضوع الدراسة وإحداث اتفاق حول الفكرة البحثية التى يبحث بها الطالب من جانب أعضاء هيئة التدريس بالقسم.
- تأثير العلاقات الشخصية على التوجيه والتسجيل والمناقشة .بما يؤثر فى موضوعية مسار هذه العمليات.

(٢) البرامج والمقررات:

يعكس الواقع بناءاً على المقابلات التى تم عقدها مع أعضاء هيئة التدريس، والطلاب والباحثين بالدراسات العليا مجموعة من المشكلات الخاصة بمناهج ومقررات القسم أهمها:

- تركز تلك المقررات على الجوانب النظرية أكثر مما تركز على التكوين الشامل لطالب الدراسات العليا التربوية سواء من الناحية العلمية أو المهارية.
- عدم وجود أساس أو معيار أمام الطلاب لاختيار المقررات الاختيارية، مما يجعل عملية الاختيار تخضع للعشوائية، واستغراق الطالب لوقت طويل في الانتقال بين محاضرات المقررات الاختيارية لأخذ فكرة عن كل مقرر ثم الاستقرار على مقررات معينة، وقد يترتب على ذلك ضياع الكثير من المحاضرات في المقررات الأخرى.
- لا يرتبط الاختيار بين المقررات باهتمامات الطلاب وميولهم الذاتية بل تتم بطريقة تقليدية مما يفقد عملية الاختيار مصداقيتها وعدم تحقيقها للأهداف المرجوة .
- عدم استقرار المقررات، واختلاف محتواها من عضو هيئة تدريس لآخر ومن سنة لأخرى، وذلك لخضوع عملية اختيار الموضوعات لأهوائهم وليس في ضوء خطة موضوعة مسبقاً، دون الاهتمام بمدى مناسبة هذه الموضوعات لما يجب أن يكتسبه الطالب من خلال مقرر ما.

- يخلط بعض أعضاء هيئة التدريس بين طريقة تدريس مقررات الدراسات العليا التربوية وطريقة التدريس في مرحلة التعليم الجامعى، فما زالت طريقة التدريس في الدراسات العليا التربوية قائمة على التلقين والنمطية التي تعمل على عدم تنمية قدرات الطالب على الإبداع والابتكار ومواكبة روح العصر.
- اعتماد معظم أعضاء هيئة التدريس على كتاب واحد كمرجع للمادة التى يدرسونها؛ الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل عقلية محدودة التفكير، وليس لديها أفكار واتجاهات عديدة يستطيع من خلالها أن يكون رأياً خاصاً به يعبر عنه في المواقف المختلفة.
- يرى طلاب وباحثى الدراسات العليا بقسم أصول التربية بأنهم لا يستفيدون من المقررات التى يدرسونها أثناء الماجستير والدكتوراة بل تمثل عبء يعوقهم عن إنجاز الرسائل العلمية الخاصة بهم.
- ضعف عملية الإشراف والتوجيه للطلاب نظراً لعدم وجود المرشد الأكاديمي مما يجعل الدارس يتخبط في قراراته عند تحديد نوع الدراسة التي يرغب في دراستها .
- اختلاف العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس وطلابهم من عضو لآخر، فهناك من تربطه بطلابه علاقة جيدة لا تقتصر على وقت المحاضرة بل في أي وقت يوجد فيه، وهناك من هم على عكس ذلك الذين تربطهم بطلابهم علاقة سطحية.

(٣) أساليب التقويم:

يعكس الواقع بناءاً على المقابلات التى تم عقدها مع أعضاء هيئة التدريس، والطلاب والباحثين بالدراسات العليا مجموعة من المشكلات الخاصة بأساليب التقويم أهمها:

- لا تركز الاختبارات التحريرية بصورتها الحالية على مهارات الطالب البحثية المختلفة والتى يفترض اكتسابها فى مرحلة الدراسات العليا.
- لا تغطى الامتحانات بصورتها الحالية جوانب المنهج المختلفة مما يعطى فرصة للطالب للتخمين حول نوعية الأسئلة التى يمكن أن تأتى فى الاختبار .
- لا تعكس الاختبارات المستوى الحقيقى للطلاب ولا تعتمد على التغذية الراجعة التى يمكن من خلالها تقويم الطلاب وإعطائهم صورة حقيقة عن مستواهم العلمى بل يقتصر تقويم الطالب على إعطاء درجة كلية لتحديد مستواه .
- اقتصار الاختبارات الشخصية على اختبار اللغة الإنجليزية والذى يتم إجراؤه بطريقة شكلية لا تعكس المستوى الحقيقى للطلاب وعدم وجود معايير ثابتة تعكس مهارات الطالب فى مواصلة البحث العلمى .
- لا يتم النظر إلى التقويم على أنها عملية تشخيصية يتم من خلالها تحديد جوانب القوة والضعف ليس عند الطالب فحسب بل فى طريقة عضو هيئة التدريس فى تدريس المادة العلمية للطلاب.

- تركيز عملية التقويم على الامتحان التحريرى وإعطائه النسبة الأكبر من الدرجات بدلاً من توزيع هذه الدرجات على مشاركة الطالب طوال العام فى مناقشة الجوانب المختلفة للمنهج أثناء المحاضرة.

(٤)أعضاء هيئة التدريس:

يعكس الواقع بناءاً على المقابلات التى تم عقدها مجموعة من المشكلات الخاصة بالواقع التدريسى والواقع البحثى أهمها:

- عدم وجود فرص تنويع طرق التدريس بما يتلاءم مع الأهداف التعليمية لمرحلة الدراسات العليا، وذلك في الوقت الذي يحتاج فيه طلاب الدراسات العليا إلى اكتساب بعض المهارات التي تولد لديهم الشعور بأن الدراسة بالدراسات العليا تختلف عن الدراسة بالدرجة الجامعية الأولى.
- ضعف التواصل الأكاديمى بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى غير وقت الدراسة نظراً لعدم تفرغ الطالب بشكل كلى للدراسة وإنشغاله بأعمال أخرى.
- انخفاض الدافعية للتعلم والبحث من قبل طلاب الدراسات العليا خاصة فى مرحلة الدبلوم المهنى والخاص لأن الغرض من الدراسة هو الحصول على وظيفة أو الترقى فى العمل.
- يرى أعضاء هيئة التدريس أن هناك ضعفاً فى المستوى العلمى لطلاب الدراسات العليا وعدم امتلاكهم لمهارات البحث العلمى التى تمكنهم من إتمام دراستهم العلمية.
- ضعف قدرة من يتقدم للتسجيل لدرجة الماجيستير والدكتوراة على اختيار موضوعات جدية تضيف إلى وعاء المعرفة واتجاه بعضهم لبحوث تم دراستها من قبل.
- الاقتصار فى عملية تقويم أعضاء هيئة التدريس للترقى فى الوظيفة ينصب على الإنتاجية العلمية فى مجال البحث العلمى، وعدم النظر إلى إنتاجية أعضاء هيئة التدريس فى مجال التدريس.
- اعتراض أعضاء هيئة التدريس على النظام الحالى للترقيات والذى يعتبر القيام بالأبحاث والذى يعتبر القيام بالأبحاث هى معيار للكفاءة والقدرة على الأداء التدريسى، الأمر الذى يؤدى إلى ضعف الإعداد المهنى عضو هيئة التدريس.
- اقتصار أعضاء هيئة التدريس على النشر المحلى لإنتاجهم العلمى، وعدم قدرتهم على النشر الدولى العالمى .

(٥) الإشراف العلمى:

يتضح من خلال إجراء المقابلات الشخصية مع الباحثين ومع أعضاء هيئـــة التـــدريس بالقسم الاتفاق حول مجموعة من المشكلات الخاصة بالإشراف التربوى وهى كالآتى:

- لا يوجد معايير محددة يتم من خلالها توزيع الإشراف العلمى على أعضاء هيئة التدريس .
- لا يتم التعامل مع الباحثين وفق أوقات مجدولة ولا يعتمد الإشراف على خطة زمنية لمتابعة الأداء البحثى

- التقارير السنوية للباحثين يتم اعدادها بناء على وجهة نظر شخصية للمشرفين ولا تعتمد على ملفات الإنجاز ومعلومات وقواعد بيانات مسجلة حول أداء الباحثين
- كما أنه لا توجد معايير واضحة يمكن من خلالها الحكم على أداء الباحثين المسجلين لدرجتي الماجستير والدكتوراه، والتى يمكن من خلالها متابعة تقييم أدائهم .
- لا تتم مناقشة الطلاب وفق معايير واضحة وفق التخصص العلمى للرسالة المرجو مناقشتها بل تتم بصورة ودية .
- غياب شبكة معلومات فعالة تخدم البحث العلمى من حيث عدد الطلاب الذى يشرف عليهم عضو هيئة التدريس وتجاوز البعض للعدد المسموح به.
- ضعف المستوى العلمى للخريجين وعدم امتلاكهم للمهارات العلمية الأساسية، وعدم امتلاكهم للمهارات البحثية .
- لا يعتمد الطلاب فى تأصيلهم لموضعاتهم البحثية على المراجع الأساسية والأصيلة ، وضعف اطلاعهم على المراجع الأجنبية .

وخلاصة ما سبق ومن خلال تحليل واقع الدراسات العليا التربوية بالقسم نجد ما يشير إلى:

- يتميز قسم أصول التربية بكادر تدريسي على كفاءة للتدريس ببرامج الدراسات العليا.
- برامج الدراسات العليا تقليدية تخلو من الإبداع والابتكارية، تركز على الجوانب النظرية أكثر مما تركز على تنمية الطلاب علمياً ومهنياً وعملياً.
- تحتاج لائحة الدراسات العليا إلى التعديل بما يتناسب مع الجديد والأولويات،حيث تميل إلى النموذج التقليدي في القبول حيث يكتفي بشرط التحصيل الدراسي في المرحلة الجامعية الأولى دون النظر إلى مهارات واستعدادات الطالب.
- لاتتم إجراءات التسجيل بصورة إلكترونية ولكن تتم بصورة يدوية، ولا توجد قواعد بيانات واضحة لطلاب الدراسات العليا والمسجلين للدرجات العلمية.
- كما أن المقررات الدراسية تتشابه إلى حد كبير مع مقررات طلاب المرحلة الجامعية الأولى، كما أنها لا تواكب التطور العلمى والتكنولوجى، فما درسه الطالب بالأمس درسه اليوم .
- اقتصار برامج الدراسات العليا فى الدبلوم المهنى على شعبة واحدة وهى سياسات التعليم وتخطيطه، وهو ما يعنى هدر فى الكوادر البشرية والإمكانات المادية .
- لا تتعدد أساليب التعليم والتعلم لمراعاة الفروق الفردية بين الدارسين، ولا تركز على تنمية مهارات البحث العلمي لطلاب الدراسات العليا.
- لا يلتزم القسم بالخريطة البحثية يلتزم الأمر الذى يؤدى إلى تكرارية أو نمطية البحوث أو عدم جدواها أو انفصالها عن مشاكل المجتمع، مما قد يؤدي إلى الانعزال عن المجتمع .
- لاتوجد خطة واضحة وممنهجة لتوزيع الإشراف العلمى ، ولا توجد معايير واضحة متبعة فى عملية الإشراف ذاتها.
- لا يوجد نظام معتمد ومعلن لتقييم الأداء التدريسي والبحثي لأعضاء هيئة التدريس.

- ندرة البحوث المشتركة بين القسم والأقسام المختلفة بالكلية، وقلة نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس بالمجلات العلمية العالمية. مع عدم وجود نظام لتسويق البحوث العلمية بالكلية و ضعف الشراكة بين القسم والمؤسسات الإنتاجية والخدمية في المجتمع.
- ضعف عملية التقويم فإجراء امتحانات الدراسات العليا يتم بصورة تقليدية، ولا توجد ضوابط موضوعية لتحكيم وإجازة الرسائل العلمية بالقسم.
- وجود فجوة بين برامج الدراسات العليا ومتطلبات سوق العمل وتلبية احتياجات الميدان التربوى.
- ضعف نظام الإرشاد الأكاديمى من حيث ضعف إعداد وتنظيم برامج تعريفية وتوعوية لطلاب الدراسات العليا ببرامج قسم أصول التربية، وضعف إجراءات متابعة الباحثين المسجلين لدرجتي الماجستير والدكتوراه .

وبعد استعراض واقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية وفى ضوء اللائحة الداخلية والمقابلات الشخصية تبين أنها تسير بطريقة نمطية تقليدية من حيث هيكلة برامج الدراسات العليا، ونظام التعليم والبحث العلمى والإشراف، وأساليب التحكيم والتقييم المتبعة، كما يعكس الواقع نسبة الهدر المرتفعة سواء فى الموارد المادية أو البشرية مع وجود مؤشرات واضحة تعكس ضعف الكفاية الداخلية والخارجية لنظام الدراسات العليا القائم الذي يتمثل في ضعف إنتاجية الدراسات العليا. وهو ما يستدعى وضع رؤى وتصورات تعظم من الاستفادة من الموارد المادية والبشرية المتاحة فى تحقيق التميز الأكاديمى.

المحور الرابع: تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا بقسم أصول التربية فى ضوء فلسفة التميز الأكاديمى:

وبناءً على كل ما سبق، وانطلاقاً من واقع الدراسات العليا بقسم أصول التربية كلية التربية جامعة بنها، وفى ضوء الإطار المفهومى والفلسفى والفكرى للتميز الأكاديمى، وبعد استجلاء محدداته وأبعاده يمكن وضع تصور مقترح، ووضع المحاور الأساسية والآليات التنفيذية الخاصة التى يستهدفها البحث لتطوير برامج الدراسات العليا على النحو الذي يساعدها في تحقيق التميز الاكاديمى وهو ما يقدمه البحث الحالى من خلال ما يلى:

أولاً: فلسفة التصور المقترح :

تؤكد فلسفة التصور المقترح على ضرورة أن تطور الأقسام الأكاديمية بكليات التربية نفسها باستمرار وخاصة فى مجال الدراسات العليا تطويرًا شاملاً فى أهدافها ومناهجها وأساليبها لمواجهة المطالب المتغيرة وتطلعات المجتمع وسعيه نحو التميز والتفوق، مستفيدة من العناصر البشرية المؤهلة والموارد المالية المتاحة فى اعتماد نماذج وتصورات لخطط وأطر فكرية تسمح بإحداث تطوير جذرى لنظم الدراسات العليا التربوية بما يكفل تحقيق الأهداف المنشودة بشكل يتعدى الفلسفة النمطية القائمة التى تقوم على ما هو متوقع إلى فلسفة جديدة تقوم على ما هو مبتكر ومتفرد ومتميز. وتستند هذه الفلسفة على جملة من المبادىء والمرتكزات من أهمها:

- إعلاء قيمة الموارد البشرية : بمعنى إعلاء قيمة الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس وتسهيل كل عمليات التعليم والبحث والتواصل والتفاعل الأكاديمى بين الطلاب والأساتذة بما يحقق تميز الطرفين.
- جعل مبدأ التوجه نحو المجتمع غاية كبرى : وهو مبدأ يتجسد فى الإيمان بقيمة الاستثمار فى رأس المال المعرفى وأهميته فى دعم خطط التنمية الشاملة، وأنه أفضل أنواع الاستثمار من منظور فردى واجتماعى.
- تخطى مفهوم الجودة وصولاً للتميز: من خلال احترام الطموحات الكبيرة والسعي وراء التميز والتفرد من خلال الالتزام بأرقى التوجهات الفكرية في الإدارة والتعليم والتعلم والبحث والابتكار.
- التميز للجميع: بمعنى تبنى فكر التميز وإتاحة التعليم المتميز للجميع دون اقتصاره على فئه دون أخرى تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- التميز مدخل ومخرج التنافسية: وهو ما يعنى الإيمان بأن فلسفة التميز الأكاديمى وما يرتبط بها من عمليات تحسين مستمر تقود بالضرورة إلى مزيد من التميز وبالتالى التنافسية والقدرة على البقاء فى عالم متغير.
- دعم الإبداع والمبدعين أصل التميز: من خلال إعلاء قيمة التطوير والتحسين المستمر للدراسات العليا فى سبيل دعم وتشجيع الباحثين الجادين وكل صاحب فكر مستنير.
- القيادة الداعمة أساس التميز: وهو ما يتطلب التزام القسم التزاماً راسخاً بتعزيز الأدوار القيادية المتميزة التي تدفع عجلة التنمية الاجتماعية مع الإيمان العميق بالاحترافية والمسئولية والإبداع والعمل بروح الفريق الواحد .

ثانياً: أهداف التصور المقترح:

فى إطار التحليل العام لواقع الدراسات العليا تظهر حاجة ماسة لتطوير برامج الدراسات العليا والبحث العلمي في إطار أهداف جديدة محددة مستمدة من فلسفة التميز الأكاديمى التى تنعكس على رؤية القسم ورسالته ورؤية برامج الدراسات العليا ورسالتها وتراعى الأهداف المستقبلية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا يتبنى التصور المقترح بعض أهداف عملية التطوير المستمدة من فلسفة التميز الأكاديمى:

- توفير دراسات عليا متميزة تستجيب لاحتياجات المجتمع التربوية، وتحقق معايير الاعتماد الأكاديمي في جميع البرامج والمجالات التعليمية، وتطوير البحث العلمي والدراسات العليا لخدمة قضايا المجتمع، وبناء شراكة حقيقية مع المجتمع، وبناء بيئة أكاديمية متكاملة يسودها الإبداع والتميز والتفاعل الإيجابي.
- تطوير سياسة القبول الحالية والتنظيم الإدارى للدراسات العليا لضمان تحقيق التميز الأكاديمى القائم بالأساس على تميز المدخلات والعمليات .
- دعم التميز الإدارى لدعم فعالية العمليات التعليمية والبحثية المرتبطة بتطوير برامج الدراسات العليا وفق معايير التميز والجودة وفى ضوء احتياجات المجتمع.

- تهيئة برامج الدراسات العليا بقسم أصول التربية مادياً ومعنوياً لتطوير القدرات البحثية للطلبة وتأهيلهم لسد حاجات المجتمع المحلي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة والشاملة، وفى إطار توسيع دائرة الشراكة المجتمعية بين القسم والجهات المستفيدة .
- تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس والطلاب والباحثين وتلبية احتياجاتهم الفعلية بما يلبى متطلبات تميزهم سواء فى الأداء التعليمى أو البحثى على اعتبار أنهم المحرك لتطوير عمليات التعليم والتعلم وضماناً لتميز الإنتاجية العلمية.
- تطوير المقررات والبرامج الدراسية وتحديثها لمواكبة التوجهات الحديثة فى الفكر التربوى، ودعم قدرات ومهارات الخريجين بما يحقق الميزة التنافسية.
- الارتقاء بالمستوى الأكاديمي والبحثي للأداء والكفاءة والقدرة التنافسية لبرامج القسم من خلال تطبيق أسس ومتطلبات التميز الأكاديمى بهدف التواجد المستمر على خارطة الأقسام الأكاديمية المتميزة محلياً وعالمياً .
- توجيه وتفعيل البحث العلمي التربوى فى مجال أصول التربية وتوفير الدعم اللازم له بما يكفل التميز البحثى لتلبية الاحتياجات المستقبلية فى ضوء الإمكانات المادية والبشرية .

ثالثاً: أبعاد التصور المقترح :

تم صياغة محاور التصور المقترح من خلال الدمج بين بعدين أساسيين وهما: عناصر منظومة الدراسات العليا، وأبعاد ومحددات التميز الأكاديمى لتنتظم تلك المحاور كما هى بالشكل التالى:

شكل رقم (١) أبعاد التصور المقترح

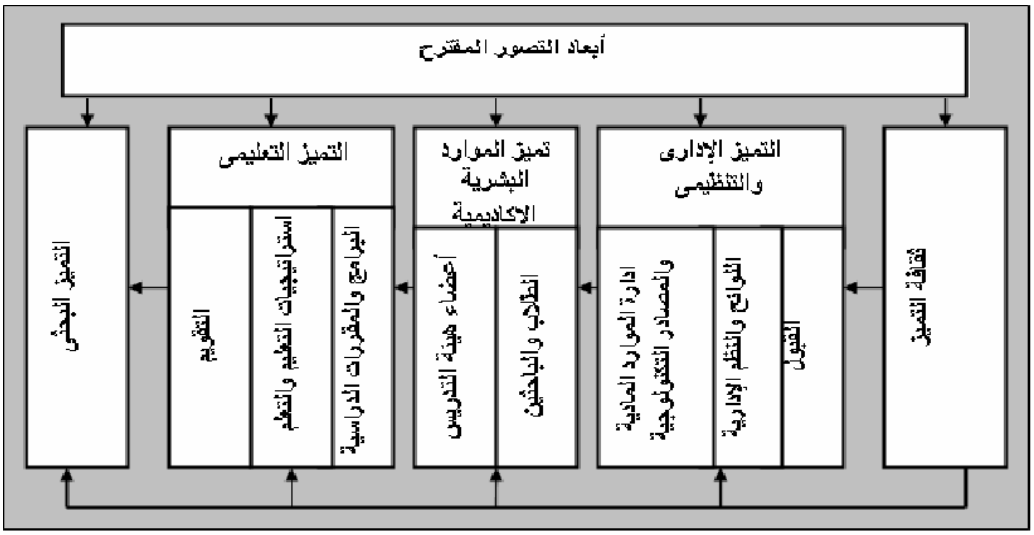

الشكل من إعداد الباحثتان

١ – ثقافة التميز:

يهدف التصور المقترح من خلال هذا المحور إلى نشر ثقافة التميز والإبداع ونقل الخبرات التي تسهم في تنمية المهارات العملية والمهنية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس؛ وذلك من خلال توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار وصقل المواهب وبناء الجدارات، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الآليات يتمثل أهمها فيما يلى:

- العمل على خلخلة الأنساق الثقافية العتيقة المقاومة للتغيير، والمعوقة للإبداع والتميز من خلال إبراز نقاط الضعف والقصور التى تعترى الثقافة النمطية وتجعلها سبباً رئيساً فى رسم ملامح الوضع القائم.
- تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف حول التميز وتشجيع التوافق بإدارة حوار بناء بين أعضاء هيئة التدريس، وإشاعة روح التوافق حول ضرورة التميز كسبيل للبقاء.
- ضرورة تحقيق الفهم العميق لفلسفة التميز وما يتبع ذلك من التفهم الذهنى لفلسفة التغيير المستمر، وتمثل القيم المستهدفة اللازمة لتحقيق العلاقات الأساسية بين الأعضاء والداعمة لأساليب التواصل والعمل فى فريق لدعم استراتيجيات التميز.
- التقدير اللازم لجهود التميز لبناء ثقافة عامة تقدر التميز في الأداء سواء الإدارى أو التعليمى أو البحثى. وهذا يؤكد ضرورة تبنى نظم تميز عادلة شفافة تشجع الإبداع والتميز في كل العمليات.
- تجذير فكر الجودة والتميز المستمر في نسيج المنظومة التعليمية والبحثية والإدارية للقسم، والتفاعل اللاتقليدى مع المجتمع التربوى؛ وذلك من خلال ترسيخ مفاهيم التطوير والتحديث والتميز، وإدخال مفاهيم ضبط الجودة والكفاءة والنوعية والتميز في مختلف مكونات منظومة الدراسات العليا والتعريف بالمعايير العالمية لكل منها.
- تهيئة البيئة التنظيمية من خلال نشر ثقافة التميز والتى تؤثر على عدد من العوامل أو العناصر مثل سيادة روح العمل في شكل فريق، وكيفية اتخاذ القرارات، والهيكل التنظيمي، والعلاقات، والولاء والانتماء.
- نشر ثقافة التميز والإبداع ونقل الخبرات التي تسهم في تنمية المهارات العملية والمهنية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس؛ وذلك من خلال توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار وبناء الجدارات.
- تقديم الدعم الوافى لبناء الثقافة الجديدة التى تشجع على ترسيخ قيم التميز فى جميع المستويات ويمكن تحقيق ذلك من خلال؛ عقد ندوات وورش عمل واجتماعات تضم جميع أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، لتحويل تلك القيم والمعتقدات السلوكية المتعلقة بالتميز إلى ممارسات عملية، إلى جانب عرض نماذج ناجحة فى تحقيق التميز.
- ضرورة دعم الإدارة العليا سواء الدعم المعنوي أم المادي لإدارة التغيير باتجاه التميز الأكاديمي في القسم ومتابعة خططه، مع التأكيد على أهمية الشعور بالمشاركة تجاه الغايات الكبرى للمؤسسة.

- توفير الآليات اللازمة لاحتضان الطلبة المبدعين والرياديين الذين يملكون القدرة على التميز والإبداع ورعايتهم، وتشجيع البحث العلمي والتطوير القائم على الأفكار المستنيرة والاستباقية .
- وضع نظم عادلة للحوافز والمكافآت، وكل ما من شأنه تشجيع الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس على توليد الأفكار الخلاقة والجديدة ووضعها موضع التطبيق، ويعتبر هذا مطلباً مهماً وملحاً في تجسيد وتفعيل مفهوم التميز على أرض الواقع.

٢- التميز الإدارى والتنظيمى:

يهدف التصور المقترح من خلال هذا المحور إلى تنمية وتطوير الأداء والتنظيمى للقسم بما يحقق الأداء الإدارى المتميز الذى يسهم فى تقديم الكفالة والدعم اللازم لتحقيق التميز فى كافة الأبعاد التعليمية والبحثية؛ ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات من أهمها:

أ- القبول:

- إعادة النظر فى سياسات القبول وإقرارها لتحقيق أكبر قدر ممكن من المواءمة بين رغبات الطلبة والتخصصات المتاحة لهم؛ وذلك من خلال دراسة أساليب القبول على مستوى الكلية والقسم ووضع تسهيلات الانتقال من تخصص إلى آخر.
- التنسيق بين القسم والكلية والجامعة في آلية الأدوات والآليات التي يمكن استخدامها في المقارنة بين المقبولين بالبرامج المختلفة، وانتقاء العناصر المناسبة لطبيعة المجال الأكاديمى فى قسم أصول التربية .
- إعداد دليل لنظام القبول ببرامج الدراسات العليا بقسم أصول التربية يكون أكثر تفصيلاً من الدليل العام للكلية على أن يوضح نوعية البرامج التي يقدمها القسم، وشروط القبول ونظام الدراسة والمقررات الدراسية، وأعضاء الهيئة التدريسية القائمين على كل برنامج ونظام التقويم.
- وضع شروط خاصة للقبول بكل برنامج على حدا إضافة للشروط العامة بما يحقق له التميز والاختلاف عن البرامج المثيلة، شريطة أن تكون شروط القبول متوافقة مع أهداف البرنامج وتلبي رغبات الطلبة في اختيار التخصصات العلمية المناسبة لهم
- عقد القسم لقاءات دورية مفتوحة بين إدارة القسم والطلاب الملتحقين ببرامج الدراسات العليا الحالية لمناقشة مشكلات نظام القبول لبحث سبل علاجها.
- تطوير سياسة القبول بالدراسات العليا لتناسب الإمكانات، وتحقق معايير التميز مع وضع نظام معلن لإجراءات القيد والتسجيل بالدراسات العليا إلكترونياً.
- وضع آلية لاستقطاب الطلاب ذوي الصفات المؤهلة لتحقيق التميز مع مراعاة أن يتم ذلك بصورة موضوعية من خلال مقاييس مبدئية ومقابلات شخصية مقننة لضمان استقطاب أفراد ذوي كفاءة عالية وقدرات ابتكارية، ويتمتعون بروح المبادرة والإبداع.

ب- اللوائح والنظم الإدارية:

- تطوير لائحة الدراسات العليا وتحديثها بنظام الساعات المعتمدة مع ضرورة تعديل وتنقيح تلك اللائحة بما يجعلها خالية من أى تحريف للقواعد أو القوانين وبما يخدم البيئة التعليمية للقسم والكلية.
- تنظيم ورش عمل لبحث ومناقشة المحاور الأساسية لتطوير لائحة الدراسات العليا بما يسمح بتيسير العمل فى البرامج .
- إعداد استبيانات بصفة دورية وطرحها على كلا من المؤسسات التربوية، وطلاب الدراسات العليا، وأعضاء هيئة التدريس للتعرف على آرائهم فيما يتعلق بتطوير برامج الدراسات العليا ولوائحها والقيود اللائحية المعوقة للتطوير.
- تشكيل لجنة استشارية من كبار أساتذة أعضاء هيئة التدريس ذوى الخبرة فى التخصص يمكن لرئيس القسم الرجوع إليها في بعض الأمور الإدارية المتعلقة ببرامج الدراسات العليا بالقسم .
- أن يتوفر للبرنامج الدعم اللازم من خلال تحديد مدير أو منسق للبرنامج داخل القسم يشرف على تنفيذه ، وأن يكون لمنسق البرنامج صلاحيات محددة تساعده على توفير الاحتياجات الإدارية والمالية المطلوبة لتنفيذ البرنامج .
- أن تكون هناك تقارير دورية عن البرنامج ترفع إلى رئيس القسم لعرضه على اللجنة الاستشارية، واتخاذ موقف ملائم إزاء ما تقدمه هذه التقارير واتخاذ خطوات تصحيحية.
- وضع لوائح وآليات واضحة ومحددة للتأكد من امتلاك طلاب الدراسات العليا- خاصة طلاب الماجستير والدكتوراه - الحصيلة العلمية الكافية قبل منح الدرجات العلمية فى ضوء معايير التميز والمواصفات المرتبطة بذلك لخريجى تلك الدرجات.
- العدالة فى توزيع أعداد المقبولين بالدراسات العليا بما يتناسب مع الإمكانات الفعلية للأقسام من حيث أعضاء هيئة التدريس وخبراتهم، توافر الموارد والميزانيات والتجهيزات والحاجة الفعلية للمجتمع وسوق العمل.

ج - إدارة الموارد المادية والمصادر التكنولوجية:

- وضع برنامج يتضمن توفير الموارد البشرية اللازمة لإدارة وصيانة والمحافظة على البنية التحتية للقسم، مع ضمان التحسين المستمر في قدرات وإمكانيات تلك الموارد.
- زيادة فعالية التعلم الإلكتروني داخل القسم، والتحول إلى المعاملات الإلكترونية، ومناقشة التعلم الإلكتروني والربط والتشبيك الإلكتروني بين القسم والأقسام الأخرى بالكلية وبالأقسام المناظرة بكليات التربية .
- استخدام "نظم إدارة المعلومات" فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالطلاب، بحيث تشمل تلك الأنظمة معلومات الطلاب، وخططهم ومشاريعهم البحثية، وتقارير الأداء، والإنجازات، والإخفاقات، ومتابعة كافة شئونهم وإتاحتها للجميع لضمان اعتماد الكفاءة والتنافس بينهم.
- وضع قواعد بيانات لربط القسم بمصادر المعلومات المحلية والإقليمية والدولية؛ من خلال الاشتراك فى المواقع العلمية المتخصصة مع توفير البنية التكنولوجية اللازمة لذلك.

- بناء قاعدة بيانات كاملة عن البحوث العلمية والرسائل ومشاريع التخرج، وكافة الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس وإتاحتها للجميع .
- إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية خاصة توفر معلومات عن خبرات الباحثين ومجالات البحث المطلوبة وفقاً لطبيعة البرامج والخريطة البحثية .
- وضع آلية لتعظيم استخدام الموارد والمرافق والتجهيزات المتوافرة فى الكلية والقسم لأغراض التعليم والبحث العلمي.
- تزويد المكتبات والقاعات الدراسية بأحدث الإصدارات والأجهزة التعليمية بعد إجراء مراجعة وحصر المراجع الأساسية للمقررات والاحتياجات من الأجهزة والمصادر التعليمية وفق الخطة الأكاديمية لتميز القسم .
- تفعيل دور المكتبة الالكترونية كمصدر هام من مصادر التعلم، وتغذيتها المستمرة بأحدث المراجع والأبحاث العلمية؛ من خلال إبرام الاتفاقيات التى تنص على تبادل الإنتاج العلمى بين القسم وكافة الجهات المعنية بالبحث العلمي.

٣- تميز الموارد البشرية الأكاديمية:

يهدف التصور المقترح من خلال هذا المحور إلى تنمية وتطوير الموارد البشرية الأكاديمية باعتبارها المحرك الأساسي لتنفيذ خطط برامج البحث العلمي سواء ممثلة في أعضاء هيئة التدريس أو معاونيهم؛ ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الآليات والتوجهات لتحقيق ضمان تميز الطلاب وأعضاء هيئة التدريس:

أ- أعضاء هيئة التدريس:

- تنمية الموارد البشرية الأكاديمية بالقسم من خلال تشجيع أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة على المناقشات البناءة، وطرح الأفكار والمقترحات المبتكرة، وتنمية مهاراتهم ومعارفهم، والاعتراف بجهودهم الهادفة إلى تحقيق التميز ودعم النماذج السلوكية المتميزة وتكريمها وتحفيزها.
- وضع برامج صقل قدرات ومهارات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بصفة عامة، والأعضاء الجدد على وجه الخصوص فى ضوء الاحتياجات التدريبية الفعلية لتحقيق أعلى درجات التميز.
- رصد موازنة خاصة لدعم وتشجيع بحوث ورسائل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ومساعدتهم على الانطلاق البحثي بفعالية عالية .
- تشجيع النشر الدولى للأبحاث التربوية فى المجلات العلمية التربوية الدولية المرموقة مع إعطاء الحوافز اللازمة لذلك.
- رعاية الأفكار الإبداعية والابتكارية لدى أعضاء هيئة التدريس، وتحفيزهم على إجراء البحوث المبتكرة فى ضوء الموضوعات المحددة وفقاً لاحتياجات المجتمع، والخريطة البحثية الموضوعة فى ضوء تلك الاحتياجات.

- تحقيق درجة من الاستقلالية التنظيمية التي تحقق المرونة في أداء أعضاء هيئة التدريس سواء فى التدريس والبحث العلمي بما يواكب المتطلبات والتحديات المفروضة على الجامعات.
- إعداد خطة عملية لتأهيل أعضاء هيئة التدريس لزيادة ثقافتهم بالنواحي المتعلقة بضوابط كتابة الخطط والرسائل في ضوء المعايير الخاصة بالقسم؛ وذلك تلافياً للتباين والاختلاف بين بعض الأعضاء.
- دعوة أساتذة ذوي سمعة علمية في المجال لعقد ندوات ودورات وورش عمل بالقسم لاطلاع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على مختلف المدارس العلمية فى مجال أصول التربية.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في المؤتمرات والندوات والمهمات العلمية ذات التخصص الأكاديمي في الداخل والخارج؛ من خلال تيسير السبل الإدارية والتسهيلات المادية اللازمة لذلك، حتى يتم متابعة الجديد في مجال التخصص مما يزيد في النمو المهني والعلمى لعضو هيئة التدريس.
- دعم حركة التأليف العلمي والنشر والترجمة لأعضاء هيئة التدريس وتشجيعها؛ من خلال الدعم المادى والمعنوى ورصد الجوائز والحوافز الداعمة.
- تشجيع تبادل الزيارات بين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بقسم الأصول والأقسام المناظرة بالجامعات، ومراكز البحث التربوى للوقوف على الاتجاهات المعاصرة للبحث التربوى فى مجال أصول التربية.
- وضع معايير لاختيار أعضاء هيئة التدريس القائمين بالتدريس بالدراسات العليا والقائمين بالإشراف العلمى فى ضوء التخصصات النوعية، مع وضع آليات جديدة لاختيار مشرفين من كليات آخرى لنقل الخبرة والتطوير والتحسين فى مجال التخصص.
- إعادة هيكلة القواعد المنظمة للإشراف الأكاديمى على رسائل الماجستير والدكتوراه؛ من خلال وضع مقترح لتطوير نظام الإشراف الأكاديمى على رسائل الماجستير والدكتوراه تتضمن تشكيل هيئة للتسجيل وأخرى للإشراف، إضافة إلى تشكيل لجنة للدراسات العليا تتكون من أساتذة القسم، وتحدد مهامها فى الحكم على الرسالة قبل مناقشتها لضمان الموضوعية.
- ضرورة وضع إجراءات للتعامل مع الخلافات والاختلافات الفكرية والثقافية لضمان الانسجام فى بيئة التعلم الجديدة وبالتالى متابعة تحقيق الأهداف .
- إقامة دورات للقيادات وأعضاء هيئة التدريس فى استراتيجيات التميز التى تؤدى إلى إثارة الأفكار الجديدة والمفيدة فى مجال التميز سواء على الجانب الإدارى أو التعليمى، أو البحثى وعلى المستوى المؤسسى أو على مستوى القسم الأكاديمى .

ب- الطلاب والباحثين

- تطوير بيئة أكاديمية واجتماعية حافزة للدراسة والبحث العلمي وداعمة للطلاب والباحثين بما يشجع على تواصل الدراسة حتى الحصول على درجة الدكتوراه.
- التخطيط لاستقطاب باحثين جدد للاستكمال والمشاركة فى برامج الدراسات العليا بالقسم؛ من خلال وضع آليات لتسويقها محلياً واقليمياً لتحقيق غايات التنوع والتميز في البحث التربوى.
- تقديم الدعم الأكاديمي الفنى والمعنوى لطلاب الدراسات العليا لتمكينهم من تحسين جودة أداءهم مع وضع آليات التعامل مع تظلمات وشكاوى الطلاب والباحثين .
- متابعة الخريجين وإيجاد سبل التواصل بينهم كإجراء أساسى فى عمليات التقييم المستمر لمخرجات برامج الدراسات العليا، والبحث العلمي بالقسم لضمان التغذية الراجعة ودعم إجراءات التحسين المستمر.
- مراعاة الدقة الشديدة فى اختيار الطلاب بمعايير تحدد المهارات المطلوبة للقبول بكل برنامج، ويكون على الطالب المرور بمراحل متعددة للتقييم خلال دراسته العليا يُحدد على ضوئها استمراره فى البرنامج، وينتهى باجتيازه لامتحان شامل بعد إتمام دراسة جميع المقررات المتخصصة، وعدم الاعتماد فقط على المناقشات النهائية.
- أن يكون هناك إجراءات فعالة في البرنامج للتأكد من نزاهة الطلبة فى تأدية أعمالهم الأكاديمية، وأن يكون لدى البرنامج آلية لتمييز الطلبة الموهوبين والمتميزين مع توفير آلية أخرى لاحتضان ورعاية الطلبة الذين يملكون القدرة على التميز والإبداع .
- تفعيل نظام الإرشاد الأكاديمى بأن يتم توعية وإعلام المتقدمين للدراسة في البرنامج بالشروط والقواعد التي يتم تطبيقها بعد قبولهم بالبرنامج مع التأكيد المستمر على الحدود الزمنية المقررة لحصول الطالب على الدرجة العلمية المستهدفة، ومراجعتها باستمرار للتأكد من سلامة معلومات الطالب .
- أن يكون هناك آليات لتهيئة وتحضير طلاب الدراسات العليا لبيئة التعلم الجديدة وعلى الأخص الاعتماد على النفس فى توظيف مصادر التعلم، واستخدام المكتبة، والشبكة العنكبوتية، والبرامج المساعدة للبحث والدراسة .
- أن يكون هناك برنامج تعريفي شامل للطلبة الجدد يضمن فهمهم لطريقة التسجيل للبرامج وهو ما يستلزم وجود أنظمة داخل كل برنامج لمتابعة وتنسيق الأعباء الخاصة بالطلاب، والاستعداد الدائم لأعضاء هيئة التدريس لتقديم الاستشارة والنصح والمساعدة في أوقات مجدولة.
- أن يتم متابعة تطور مستوى كل طالب على حدا مع وجود نظام للدعم والمساندة للطلاب المتعثرين أو من يواجهون مشاكل في دراستهم وهو ما يستلزم أيضاً متابعة وتحليل معدلات التطور ومعدلات إنهاء البرنامج سنويًا .
- تعزيز التميز الأكاديمي والإبداع الفكري لدى الطلبة من خلال اطلاعهم على أفضل الممارسات العالمية والمحلية، وإكسابهم مهارات التدريب العملي، باعتبار أن تزويد الطلبة

بتجربة تعليمية متميزة تدعم نجاحهم، ليتمكنوا من الأداء وفق معايير التميز عبر البيئة الدراسية الداعمة للتنوع والإبداع.

٤- التميز التعليمى:

يهدف التصور المقترح من خلال هذا المحور إلى تطوير المقررات والبرامج الدراسية وتحديثها لمواكبة التوجهات الحديثة فى الفكر التربوى، وتهيئتها لتطوير القدرات البحثية للطلاب وتأهيلهم لتلبية احتياجات سوق العمل وأغراض التنمية المستدامة. كما يهدف إلى تطوير استراتيجيات التعليم والتعلم وتفعيل دورها فى تحقيق التميز؛ ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من التوجهات والآليات تتعلق بكلا الجانبين على النحو التالى:

أ- البرامج و المقررات الدراسية:

- المراجعة الدورية لبرامج أصول التربية و إعادة تحديدها في ضوء معطيات الواقع وتحديات المستقبل، و إضافة أهداف جديدة تتطلبها الرؤية العصرية لهذه المرحلة، ورسم السياسات التي توجه العمل بالدراسات العليا وتكثيف جهودها لخدمة أهداف المجتمع.
- إعادة النظر في الخطط والبرامج وتحديثها بشكل مستمر، وإعادة النظر في البرامج التي لا تمتلك المقومات الكافية للحفاظ على النوعية الجيدة من الخريجين، وتحفيز الطلبة المتميزين للالتحاق بها .
- وضع خطط للتوسع في برامج الدراسات العليا بالقسم في ضوء الخطة الاستراتيجية للكلية والجامعة وتنسجم مع أهدافها الإستراتيجية بحيث تعكس حاجات المجتمع الفعلية وتلائم سوق العمل وتساير التطورات، ويجد الخريج فيها البرامج التي تناسب اهتماماته وتهيئ له فرصة عمل جديدة.
- ضرورة إجراء مسوحات شاملة حول الخريجين تشتمل على مجالات فرص العمل، والمهارات المطلوبة، وتقويم الجامعة، وتقويم جهة العمل، لأن هذا سيقدم مؤشرات دقيقة حول مواصفات الخريجين المطلوبة وسيساعد على إقامة رابط أكثر دقة حول علاقة استراتيجيات التميز بدعم القدرة التنافسية.
- القيام بدراسة استطلاعية عن حاجة سوق العمل لخريجى أى برنامج للدراسات العليا قبل إنشائه بالاستعانة بالمؤسسات التربوية والمستفيدين من الخدمة Stake holders والأساتذة المتخصصين، عن طريق الاستبيانات والزيارات الميدانية مع تحديد المهارات والجدارات اللازمة لسوق العمل لخريجى.
- إعطاء الصلاحيات الكاملة لحذف أو إضافة بعض البرامج تبعاً للمستجدات والمتغيرات والتطور الأكاديمي المستمر، والربط بين المعرفة التربوية المحيطة وقضايا المجتمع مع ضرورة استحداث تخصصات أو مقررات جديدة تتماشى مع التقدم العلمي الحديث.
- استحداث مقررات وبرامج متنوعة للدراسات العليا في ضوء اتجاهات التطور المعرفي واحتياجات التنمية المستدامة بما يدفع إلى الاعتماد والتنافسية المحلية والإقليمية.

- ضرورة تخطيط وتنظيم عمليات الإرشاد الأكاديمى لضمان توجيه الطلاب والباحثين وحل مشكلاتهم المختلفة، ومساعدتهم على أن يؤهل أعضاء هيئة التدريس نفسيًا واجتماعياً وأكاديمياً للقيام بهذه المهمة .
- التخطيط لبرامج دراسات عليا ببنية تجمع التخصصات والخبرات داخل كلية التربية، وفى نفس الاتجاه العمل على إنشاء مجموعات بحثية متكاملة لدراسة موضوعات بصورة تكاملية باستخدام المدخل التكاملى للمعرفة.
- استحداث برامج مهنية وتحويلية للماجستير والدكتوراه والدبلومات بالاشتراك مع قطاع التربية والتعليم لمنح درجات مهنية تركز على تنمية المهارات العملية ، والتطبيقية لمعلم القرن الحادى والعشرين.
- الاهتمام باستحداث مقررات حديثة ودورات تدريبية لطلاب الماجستير والدكتوراه، والجدية المطلوبة لإعدادهم للبحث العلمى وإكسابهم المهارات المهنية والعملية، على أن يدرّسها الأساتذة وخبراء متميزون علمياً.
- تضمين المناهج لأهم الموضوعات والقضايا الحداثية، حتى يمكن توعية طلاب الدراسات العليا بمستجدات العصر مع عدم إغفال التأكيد على المفاهيم ، والمبادئ العلمية السليمة ، والقيم الأخلاقية الواجب الالتزام بها في البحث التربوى.
- تحديد أنماط ومؤشرات للتميز الأكاديمى في جميع مدخلات منظومة الدراسات العليا لكل برنامج على حدا لتحقيق مستوى عالى من جودة وتميز المدخلات من طلاب وأعضاء هيئة تدريس، والموارد المادية، ونظم المعلومات لمواجهة التحدي الأكبر الذى يواجه التعليم الجامعى وهو تميز وجودة البرامج التعليمية عامة وبرامج الدراسات العليا خاصة .
- الاطلاع على برامج الدراسات العليا بالجامعات المصرية والعربية والأجنبية للإفادة منها في تطوير المقررات والبرامج الحالية ومقاربة عناصره القوة والتميز بها ووضع عناصر للتفرد والتميز تخص برامج القسم.
- تشكيل لجنة دائمة بالقسم مهمتها التطوير المستمر لبرامج الدراسات العليا بحيث تلاحق الانفجار المعرفي وتجد مكانًا للدراسات البينية، والتخصصات الجديدة وتكون مهمتها إخضاع البرامج فى جميع التخصصات للمراجعة العلمية الفاحصة الدورية.

ب-استراتيجيات التعليم والتعلم:

- ضرورة الثورة على الأساليب النمطية للتعليم والتعلم بما يتناسب مع نوعية مرحلة الدراسات العليا، وأهميتها التنويع فى مصادر وأساليب التعلم وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك لمراعاة الفروق الفردية، وتحسين نواتج التعلم.
- تطوير بنية التعليم الداعمة للتميز والإبداع العلمي؛ من خلال تبني طرق تحسين التدريس الحديثة وأساليبه وتحسين ممارسات التعليم الجامعي من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تصميم الأنشطة التعليمية والبحثية التي تعزز الإبداع والتفكير الناقد لدى جميع أطراف العملية التعليمية، لكونها محركات رئيسة تسهم في تكوين التميز في التعلم والتعليم، والبحث العلمى وتجعل للبرامج دوراً محورياً في التنمية المجتمعية.
- ضرورة قيام أعضاء هيئة التدريس باستخدام أساليب وطرق التدريس والتقويم الحديثة التي تركز على بناء الجدارات؛ من خلال تنمية روح التفكير الناقد، والابتكار، والحوار والمناقشة بين الطلاب واستخراج الطاقات والقدرات الكامنة .
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع البرامج من حيث المحتوى، وأساليب التدريس، وأساليب التقويم مع ضررة تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس، والطلاب في استخدام التكنولوجيا مع توفير التجهيزات والبنى الأساسية اللازمة لتمكين أعضاء هيئة التدريس والطلبة من استخدام التكنولوجيا في التعليم والتعلم .
- تنمية وتطوير قدرات طلاب الدراسات العليا على إعمال العقل في مختلف القضايا، والقدرة على التفكير الموضوعي، وتشجيعهم على استخدام المنهج العلمي في الحصول على المعارف، واكتشاف الحقائق ومعالجة القضايا والمشكلات المختلفة.
- أن تتوفر المواد المرجعية وغيرها من التسهيلات الدراسية التي تساعد الطالب على التعلّم الذاتى شريطة أن يحاط الطلبة علميًا بمتطلبات المقرر منذ البداية ؛ وذلك من خلال وصف المقرر والذي يشمل أيضاً المعرفة والمهارات المكتسبة وعمليات التقييم.
- أن تتناسب الأهداف التعليمية واستراتيجيات التدريس مع أنواع مختلفة من المخرجات التعليمية، وأن تضَمن في توصيف البرنامج ومقرراته، وتنفذ فعلياً بحيث تؤدي إلى تطور معارف ومهارات الطلبة المطلوبة في البرنامج.
- يجب أن تكون المصادر التعليمية والخدمات المساندة لها متوفرة للبرنامج وللمقررات التي يقدمها و أن تكون ميسرة ومتاحة للطلبة عند الحاجة.
- أن يزود أعضاء هيئة التدريس القائمين على البرنامج إدارة القسم باحتياجاتهم من الموارد التعليمية التي تحتاجها المقررات بشكل منتظم ومبكر لدعم التدريس والتعلم.
- التركيز على الطرق الحديثة في التدريس كالاكتشاف والاستقصاء والحوار وأسلوب حل المشكلات من أجل تنمية التفكير العلمي، والتفكير الناقد أو الابتكاري أو الإبداعي لدى الطلاب على المدى الطويل.
- توسيع الدائرة الكيفية التي يمكن لطالب الدراسات العليا من خلالها الحصول على المعلومات والمعارف العلمية والمعرفية، والخروج من الإطار المحلى لقواعد البيانات وإكسابهم مهارات التعامل مع قواعد البيانات العالمية.
- تصميم وتنفيذ برامج للتدريب الميدانى للطلاب لمساعدتهم وتدريبهم على بعض المهارات التى يحتاجها سوق العمل فى بعض الدبلومات المهنية والخاصة، والعمل على إيجاد فرص للمعايشة، واكتساب الخبرة لإجراء البحوث والدراسات الإبداعية في مجال أصول التربية.

ج- التقويم:

يهدف التصور من خلال هذا المحور إلى تطوير أساليب تقويم المقررات والبرامج الدراسية وتحديثها لمواكبة التوجهات الحديثة فى الفكر التربوى وبما يكفل التميز ويدعم أهدافه ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الآليات والإجراءات تتمثل فيما يلى:

- اعتماد مبدأ التقييم المستمر لمقررات وبرامج الدراسات العليا والبحث العلمي بالقسم لضمان التغذية الراجعة، ودعم إجراءات التحسين المستمر للبرامج، وتحديد جوانب الإخفاق فى الأداء فيما يخص الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
- اكتساب جميع القائمين على البرامج القدرات الخاصة لمواجهة الأسباب الجذرية للمشكلات، والتدرب على الأداء التصحيحى من خلال التغذية الراجعة من النظم القائمة على المعلومات الدقيقة عن الأداءات والكفايات والكفاءات .
- التنوع والتميز فى استخدام أساليب وأدوات التقويم الحديثة، وذلك للوقوف على مواطن القوة ودعمها ومواطن الضعف في ضوء ما يوضع من مؤشرات الجودة النوعية والتميز لكل جانب من جوانب.
- إنشاء لجان لتقييم الأداء بكل برنامج على حدا من خلال أساليب دراسة الحالة، وفى ضوء معايير التميز ومؤشرات وبحث إمكانية تطويره على أن يكون أعضاء هيئة التدريس والطلاب جزء لا يتجزأ من عملية التقويم .
- تشكيل لجنة فنية متخصصة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين لمراجعة وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة باحتياجات المجتمع Kواستخراج المؤشرات الإحصائية والتأكد من سلامة تطبيق نظام التقييم و إعداد تقارير سنوية أو فصلية للأداء.
- تقويم الأداء التعليمي عبر اتباع أساليب التقييم التي تعمل على الكشف عن مواطن الضعف والقوة في برامج الدراسات العليا بكلية التربية، والعمل على علاج نواحي الضعف من خلال مستويات يتم تحديدها بالنسبة لكل من التقييم المرحلي والتقييم النهائي.
- الاعتماد على التقويم فى تحسين مناهج وبرامج الدراسات العليا؛ وذلك من خلال وضع سياسة التقييم والمراجعة الدورية للمقررات والبرامج بشكل سنوي، والتقييم الجذري لها كل فترة، وطرق تطبيق الأساليب المستحدثة للتقييم، وآلية تعديل هذه البرامج والمقررات عند الحاجة ، وتدوين تفاصيل هذه التغييرات، والأسباب التي دعت إليها في سجلات هذه المقررات والبرامج.
- تطوير نظم تقييم الطلاب على ضوء الموجهات العامة للقسم وخطة التميز الأكاديمى من خلال مراجعة تقييم الطلاب فى الاختبارات الفصلية والنهائية ومعرفة مدى ملائمتها للجوانب المعرفية والذهنية والمهارية العامة والتخصصية .
- وضع نظام خاص غير نمطى لتقييم أداء المتميزين والمبدعين سواء عن طريق تقييم نتاجاتهم المختلفة عن طريق الحوار، والملاحظة ، والمتابعة، وتسجيل الملاحظات إلى جانب التقويم النهائى وهو ما يدعم الفكر الإبداعى وتشجيعه ، خاصة وأن استخدام أساليب التقويم التقليدية قد يؤدى إلى إعاقة التميز والإبداع.

- ضرورة تنظيم وعقد برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتنمية مهاراتهم في استخدام طرق التدريس الحديثة التى تناسب نظم التقويم والقياس الجديدة التى لا تعتمد على الاختبارات وحدها، وابتكار نظم تعليمية أفضل بما يضمن الدقة والشمول في التقييم المتوازن والعادل .
- عقد مؤتمر سنوي على مستوى القسم في نهاية كل عام جامعي يحضره جميع أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب والباحثين الملتحقين بالدراسات العليا لتقييم الأداء في مرحلة الدراسات العليا القائم على تقويم العمليات، وتحديد نقاط التميز فى الأداء بالإضافة إلى تحديد المشكلات التي تحد من فعالية العمل ووضع مقترحات للتطوير على أن تنفذ مع بداية العام الجديد.

٥- تميز البحث العلمى (التميز البحثى) :

يهدف التصور المقترح من خلال هذا المحور إلى توجيه وتفعيل البحث العلمي التربوى وذلك لمواكبة التطور المعرفي العالمي، وتوفير الدعم اللازم له من خلال الوقوف على متطلبات التطوير بما يكفل التميز البحثى وتميز مخرجاته ؛ ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من التوجهات والآليات تتمثل أهمها فيما يلى:

- توجيه البحوث نحو التميز من خلال الاستجابة السريعة لأهم المستجدات والمستحدثات التربوية التى تفرض نفسها على الساحة التربوية مع التوجه الفعلى نحو القضايا العميقة ذات الأولوية المجتمعية بما يسهم فى تحسين مستوى الأداء وتميز الإنتاجية العلمية للطلاب والباحثين.
- توجيه البحوث والأطروحات لتلبية احتياجات الميدان التربوى كأحد أهم مؤشرات التميز في البحث التربوى؛ من خلال دراسة متطلبات التنمية المستدامة والاتصال بالمؤسسات التربوية والهيئات العامة والخاصة وإقامة المؤتمرات والورش للتعرف على احتياجاتهم في مجالات البحث التربوى والوقوف على القضايا التربوية الملحة .
- الاتجاه الجاد نحو تسويق نتائج البحوث والدراسات التربوية واستثمار المعرفة التربوية فى الميادين التربوية بما يحقق الاستفادة القصوى من تطبيق نتائج البحوث.
- وضع معايير حاسمة لإجازة الرسائل العلمية، وإقرار خطط البحث، تجنباً لانهيار القيمة العلمية والسوقية للدرجات العليا التى يمنحها القسم .
- إنشاء قواعد بيانات للإنتاج العلمي بالقسم وربطها مع الأقسام المناظرة بالجامعات الأخرى والمؤسسات والمراكز التربوية في مصر وخارجها من ناحية، والقطاعات المستفيدة من نتائج البحث التربوى من ناحية أخري .
- توفير بيئة أكاديمية رائدة لتطوير ودعم الابتكار والإبداع في مجال البحث التربوى، وتطبيقاته العملية واحتضان الأفكار والمشروعات البحثية المبدعة والريادية.

- تبنى القسم نشر الرسائل العلمية المتميزة التي تساهم في حل مشاكل المجتمع، وتطوير معارفه وتحفيز وتشجيع التميز والتفرد فى الأبحاث التربوية؛ من خلال رصد نظام للمكافآت والجوائز للتميز البحثى .
- تحديد موضوعات ومجالات البحث التربوى في ضوء الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع، وبما يسهم في حل مشاكله وتطويره؛ ويتحقق ذلك خلال الربط بين احتياجات وطموحات المجتمع الحالية والمستقبلية، ومحاور البحث التربوى من خلال خريطة بحثية مدروسة وإعدادها بناء على أساليب علمية مقننة .
- تبنى برامج تنمية ودعم الشراكة الفعالة مع مختلف القطاعات التعليمية والتربوية لتحقيق التواصل الفعال بين اتجاهات البحث التربوى وبين احتياجات هذه القطاعات .
- عقد المزيد من الشراكات مع مراكز البحوث التربوية بهدف الاستفادة وتبادل الخبرات في مجال البحث العلمي التربوى، والمشاركة فى إعداد مشروعات تربوية مشتركة . تشجيع تبادل الزيارات العلمية والأنشطة المشتركة لإثراء البحوث وتنوع المدارس العلمية وخلق روابط وتعاون معهم لإثراء البحث العلمى.
- مخاطبة كافة المؤسسات التربوية لمعرفة احتياجاتهم البحثية، مع ضرورة دمج تلك الردود والاحتياجات فى الخريطة البحثية للقسم لتصبح أولويات للبحث والدراسة، وذلك مع إخضاع خريطة البحث لمراجعة منتظمة.
- تشجيع طلاب الدراسات العليا للخروج من أسلوب النشر التقليدي لأطروحاتهم العلمية، وأبحاثهم المشتقة منها للنشر عبر المواقع الالكترونية واسعة الانتشار .
- تشجيع نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس على أن يكون النشر بدوريات علمية دولية أو دوريات محلية لها معامل تأثير مرتفع، بالإضافة للنشر الإلكترونى.
- العمل على إصدار دورية علمية محكمة فى التخصص تصدرها دار نشر ذات إمكانات مهنية عالية، ومجلس تحرير من كبار الأساتذة تهدف للربح وتسهيل النشر فيها، والعمل على تسويق مخرجات البحث بعمل شراكات مع القطاعات المستهدفة.
- تشجيع تكوين الفرق البحثية المتخصصة في المجالات المستحدثة وحاجات المؤسسات المجتمعية، وتوفير الإمكانات اللازمة لتكوين مركز للتميز العلمي بالقسم.
- عقد تحالف قوى للتميز الأكاديمي مع الأقسام العلمية الشريكة بحيث يعتمد على المشاركة في اللجان الاستشارية للأطروحات المشتركة للطلبة المرشحين لنيل الدرجات العلمية وتوفير محاضرين زائرين، وندوات في الحرم الجامعي، ودعوات للمؤتمرات الدولية المهمة.
- تدعيم التميز البحثي وتوسيع القدرة البحثية فيها بدعم الباحثين الجادين والمتميزين بالقسم، وتدعيم برامج تكوين وتدريب مختلف الكفاءات عبر البحث العلمي لتحسين القدرة على ابتكار وتطبيق المعارف الجديدة.

- بناء قاعدة بيانات للإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس، والباحثين فيها ولأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير كافة، وتكون قاعدة البيانات هذه متاحة على شبكة المكتبة الإلكترونية، وتكوين قاعدة بيانات لمشاريع البحث العلمي المدعومة.

رابعاً: ضمانات تحقيق النجاح فى تطبيق التصور المقترح:

إن النجاح فى صياغة التصورات والرؤى التطويرية لا يضمن بالضرورة النجاح فى تطبيقها، فغالباً ما يكون التطبيق أكثر صعوبة، إذ يحتوى على عمليات وأنشطة فعلية، فكما أن صياغة هذه الرؤى والتصورات تحتاج إلى قدرة فكرية وتحليلية ورؤية استشرافية، فإن وضعها موضع التطبيق يحتاج إلى قدرات ومهارات إدارية وفنية وجهود متعددة الأبعاد، كما يحتاج نجاح تنفيذها وتطبيقها فعلياً بعض الضمانات من أهمها:

- توافر النية لمراجعة الثقافة السائدة وتهيئتها لتنفيذ التصور المقترح من خلال دعم ثقافة التميز والإبداع والابتكار، وتغذية المحيط الأكاديمى بمناخ بحثي فعال.
- بناء الرؤية المشتركة والاتفاق على الأهداف الأساسية وتحديد الأولويات وتحضير متطلبات تنفيذها فى ضوء معايير التميز التى يتم التعريف بها مسبقاً .
- ضرورة تحديد المهام الأساسية التى يجب القيام بها بدقة وتوزيعها، وضرورة التنسيق بين المهام المختلفة مع وضع نظام دقيق لتبادل المعلومات ووضع جداول زمنية لتنفيذ العمليات المرتبطة .
- وضع مقاييس ومعايير الأداء المناسبة ووضع نظام يسمح بمقارنة الأداء الفعلى بالمعايير الموضوعة للتميز والتى يفضل وضعها على أساس من التوافق والفهم المشترك لفلسفة التميز الأكاديمى.
- وجود سياسة فعالة لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس، وتطوير مهاراتهم وحفزهم على الابتكار المستمر فى المقررات وأساليب التدريس والتعليم، وتحقيق التميز فى البحث العلمى، وفى مختلف واجباتهم الجامعية، ولاستثمار جهودهم فى مزيد من التعلم والمشاركة فى أنشطة ثقافية وعلمية تعزز من قدراتهم وكفاءتهم وجداراتهم .
- ضرورة وضع استراتيجية شاملة لحل ومنع حدوث المشكلات الأكاديمية التي تواجه الدراسات العليا، وإيجاد الحلول المناسبة لها حتى يتحسن الأداء التعليمى والبحثى .
- دعم بناء مجتمعات تعلم فى إطار الهيئة التدريسية وفى إطار فئة الطلاب والباحثين لزيادة فرص الاتصال والتعاون بين أعضاء الهيئة التدريسية والطلاب والباحثين بما يحقق نوع من التكاتف الأكاديمى .
- ضرورة وضع دليل مرجعى للقطاع الأكاديمى ممثلاً بمجال أصول التربية من جانب الخبراء فى المجال وإلى أداة مقننة تساعد على ضمان التميز، وتقييم المخرجات التعليمية والمحصلات المتوقعة التى تتعدى فكرة الحد الأدنى من متطلبات المعارف والمهارات البحثية والشخصية والفنية والحياتية والريادية وكافة الاتجاهات المرغوبة فيها، وصولاً إلى ما يمكن أن نسميه حدود التميز التى لا تقبل بالحد الأدنى ولا تضع حدا أقصى.

- رسم سياسات التميز الأكاديمى بالقسم فى ضوء السياسات والاستراتيجيات العامة للكلية والجامعة لضمان تحقيق التكامل والانسجام، ووضع آليات لتنمية قدرات ومهارت أعضاء هيئة التدريس؛ من خلال إقامة ندوات وورش عمل فى مجال التميز فى التعليم والتعلم والتميز فى مجال البحث العلمى .

خاتمـــــــة:

إن المؤسسات الأكاديمية الراغبة فى التميز وتعزيز البقاء فى بيئة تنافسية، يتحتم عليها أن تبنى مداخل تطوير تمكنها من الاستثمار الأمثل لمواردها البشرية والمادية، خاصة وأن بقاء ونمو أى مؤسسة مرهون بقدرتها على التميز، باعتباره مستوى الأداء الوحيد المقبول فى العصر الحالى، وبالتالى فإن وضع رؤى وتصورات تطويرية لتحقيق التميز والإبداع فى التعليم العالى أصبح ضرورة مهمة للتعبير عن نقلة نوعية فى هذا الميدان لمرحلة جديدة ستكون لنتائجها آثاراً إيجابية واضحة فى التنمية والتقدم على جميع الأصعدة، وهنا نشير إلى أهمية توجيه الجهود نحو تطوير منظومة الدراسات العليا على مستوى الجامعات المصرية حتى تسهم فى تطوير الثقافة المجتمعية بما يحقق التميز الأكاديمى؛ من خلال تفعيل المدخلات والإدارة المتميزة للعمليات التى تسهم فى بناء رأس المال الفكرى، وتبنى الاستراتيجيات التى تساعد على تجويد واستثمار الموارد المادية والبشرية بالشكل الأمثل، وبما يؤدى إلى تعظيم قدرتها على تحقيق التميز التعليمى والبحثى وبالتالى دعم دور الإنتاج المعرفى فى التنمية المستدامة.

المراجـــــــع:

أولاً : المراجع باللغة العربية :

- إبراهيم، خالد قدرى؛ وهلال، إيمان عبدالنبى (٢٠٠٨) :إشكالية التعليم العالي وسيناريوهات المستقبل حتى عام 1435هـ في المملكة العربية السعودية، مجلة عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية بالتعاون مع المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة ،العدد (٢٦)، السنة (٩).
- إبراهيم، أحمد عابد (٢٠١٦) :التخطيط الإستراتيجى لجامعة بنها فى ضوء متطلبات التنافسية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بنها، كلية التربية.
- أبو نعير، نذير؛ وآخرون(٢٠١٦): تصور مقترح لبرامج الدراسات العليا بكلية التربية فى جامعة الملك خالد فى ضوء مؤشرات الجودة النوعية والتميز، مجلة دراسات العلوم التربوية، جامعة الأردن، مجلد (٤٣)، العدد(٢) .
- أحمد، ممدوح مسعد(٢٠٠٥): استثمار برامج الدراسات العليا التربوية في ظل تحديات العولمة "تصور مقترح" ، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر.

- أحمد، نعمات عبد الناصر (٢٠١٤): دراسة مقارنة بين نظامي الساعات المعتمدة والنقاط المعتمدة وإمكانية الإفادة منها في تطوير برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أسيوط، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط ، المجلد(٣٠)، العدد(٣).
- أحمد، هالة عبد المنعم(٢٠١٣): التنمية المهنية المبنية على الجدارات لمعلمي بعض مدارس اللغات التجريبية المتكاملة في مصر"دراسة تحليلية" ، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية جامعة حلوان، مصر، المجلد (١٩)، العدد (٣).
- آل مزروع، بدر بن سليمان بن عبد الله (٢٠١٠) : بناء نموذج لتحقيق التميز فى آداء الاجهزة الأمنية، دكتوراة غير منشورة، الرياض، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الإبراهيم، عدنان بدرى (٢٠٠٢): النظم التعليمية والعولمة الاقتصادية، الملتقى العربى حول التربية وتحديات التربية الاقتصادية، فى الفترة من ٢٨ سبتمبر -١ أكتوبر، المنظمة العربية. للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع إدارة برامج التربية، القاهرة.
- البار، حسن بن عبد القادر (٢٠٠٩): "الثقافة الفكرية للبحث العلمي"، الجزء الخامس، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
- البار، حسن بن عبد القادر؛ و العطاس، صالح العطاس(٢٠٠٦) ، "منظومة التميز البحثي- دعامة من دعامات التنمية الوطنية المستدامة"، المؤتمر العربي السادس حول "الاتجاه المنظومي في التدريس والتعلم" في الفترة من ١٢-١٣ أبريل ، الجزء الثانى، بجامعة الدول العربية، بالتعاون مع جامعة عين شمس وجامعة مصر الأهلية.
- البحيصى، عبد المعطى محمود (٢٠١٤): دور تمكين العاملين فى تحقيق التميز المؤسسى "دراسة ميدانية على الكليات التقنية فى محافظات قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر - غزة ، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية.
- الحازمي، ملاك بنت منصور شلية (٢٠١٤): معوقات التواصل الأكاديمى وسبل مواجهتها من وجهة نظر طلبة الدراسات العلية بجامعة طيبة، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية التربية، جامعة طيبة.
- الحدابى، داود عبد الملك (٢٠٠٥): المجتمع الأهلى والتميز والإبداع فى التعليم العالى " جامعة العلوم والتكنولوجيا نموذجاً"، المؤتمر العاشر للوزراء والمسئولين عن التعليم العالى "التميز والإبداع فى التعليم العالى"، فى الفترة من ٧-٨ ديسمبر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تعز.
- الرشدان، عبد الفتاح على الرشدان(٢٠٠٢): دور التربية فى مواجهة تحديات العولمة فى الوطن العربى، الملتقى العربى حول التربية وتحديات العولمة الاقتصادية، ٢٨

سبتمبر- ١ أكتوبر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع إدارة برامج التربية، القاهرة.

- الرشيد، صالح بن سليمان (٢٠٠٤) : الإبداع والتجديد : دور المدير العربى فى الإبداع والتميز ، المؤتمرالعربى السنوى الخامس فى الإدارة " نحو بناء إطار منهجى للإبداع وتميز الأعمال فى المنظمات العربية ، الفترة من ٢٧-٢٩ نوفمبر، شرم الشيخ.
- السلمي، على(٢٠٠٢) :إدارة التميز (نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعلومات)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- السيد، نادية حسن(١٩٩٣) : التخطيط لبعض برامج كليات التربية المصرية، رسالة دكتوراه غيرمنشورة ، كلية التربية ببنها، جامعة الزقازيق.
- الشرقاوى، موسى على (٢٠٠٤): الهوية الثقافية لطلاب كليات التربية فى ضوء التحديات المعاصرة "دراسة أمبيريقية"، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد (٤٧) .
- العلى، فهد بن معيقل؛ والكساسبة، وصفى عبد الكريم (٢٠١٣): دور نظم المعلومات الإدارية وإدارة المعرفة فى تطوير ثقافة التميز فى منظمات الأعمال، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد (٤)، العدد(٢)
- العيسوى، ستار جابر؛ وإبراهيم، ياسر خليل (٢٠٠٦): ثورة تقنيات المعلومات ودورها فى تطوير كفاءة التعليم العالى "دراسة ميدانية"، مجلة جرش للبحوث والدراسات، جامعة جرش، الأردن، المجلد الحادى عشر(١١)، العدد (١).
- الفقهاء، سام عبد القادر (٢٠١٢) : تبني استراتيجيات التميز في التعلم والتعليم ودورها في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لمؤسسات التعليم العالي: جامعة النجاح الوطنية حالة دراسية، المؤتمر العربي الأول "استراتيجيات التعليم العالي وتخطيط الموارد البشرية" والذي عقدته المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع الجامعة الهاشمية، وجامعة القاهرة ، واتحاد الجامعات العربية في الفترة ٢٤-٢٦ أبريل ، الجامعة الهاشمية – الأردن.
- القطب، سمير عبد الحميد (٢٠٠٨): فلسفة التميز فى التعليم الجامعى " نحو جامعة متميزة فى ضوء التجارب والخبرات العالمية، مستقبل التربية العربية، المركز العربى للتعليم والتنمية، مجلد(١٤)، العدد(٥٠).
- المصرى، نضال ؛ والأغا، محمد أحمد عودة (٢٠١٥):إدارة المواهب البشرية فى الجامعات الفلسطينية "مقترح تطبيقى تنموى إستراتيجى"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربى للأبحاث والدراسات ودراسة السياسات، قطر، مجلد (٤)، العدد(١٣) .
- المليجى، رضا ابراهيم (٢٠١٦): تطوير الأقسام العلمية بجامعة حائل فى ضوء معايير إدارة التميز، مستقبل التربية العربية، المركز العربى للتعليم والتنمية، مجلد (٢٣)، عدد (١٠٠)

- المليجى، رضا(٢٠١٢): إدارة التميز المؤسسى بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب، القاهرة.
- النجار، فاطمة رمضان عوض (٢٠١٥): إستراتيجية مقترحة لتنمية كفايات البحث العلمى لدى طلاب الدراسات العليا فى ضوء متطلبات إقتصاد المعرفة، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية، جامعة المنوفية، المجلد (٣٠)، العدد (٤).
- النجدى، رنده الشيخ؛ والعوضى، رأفت محمد (٢٠١٣): واقع توافر معايير التنافسية العالمية فى برامج الدراسات العليا بجامعات محافظات غزة من وجهة نظر الخريجين، أعمال مؤتمر "الدراسات العليا بين الواقع وآفاق الاصلاح والتطوير" فى الفترة من ٢٩- ٣٠ أبريل، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين.
- الهلالي، الهلالي الشربيني ؛ وغبور، أماني السيد السيد (٢٠١٢): مدخل إدارة التميز ومتطلبات تطبيقه فى جامعة المنصورة، مستقبل التربية العربية ، المركز العربى للتعليم والتنمية، مصر، المجلد (٢٠)، العدد (٨٣).
- الوادى، محمود حسين؛ والزعبى، على فلاح (٢٠١١): مستلزمات إدارة الجودة الشاملة لتحقيق الميزة التنافسية فى الجامعات الأردنية (دراسة حالة)، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، المجلد (٨).
- أندرواس، تيسير (٢٠٠٩): العولمة: مفهومها ... نشأتها ... العولمة والتعليم ، رسالة المعلم ، المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة التربية والتعليم بالأردن، المجلد (٤٨)، العدد (٢).
- أنيس، أحمد نصحى(٢٠١٧): تصور مقترح لرفع مستوى الميزة التنافسية في البحث العلمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، المجلة العربية لضمان الجودة فى التعليم الجامعي جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، المجلد (١٠)، العدد (٢٩).
- أوزى، أحمد عبد الرحمن (٢٠٠٥): المناهج الفعالة ودور المدرس فى تحقيق التميز والإبداع فى التعليم العالى، المؤتمر العاشر للوزراء والمسئولين عن التعليم العالى "التميز والإبداع فى التعليم العالى"، ، فى الفترة من ٧-٨ ديسمبر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تعز.
- بندقجي، محمد(٢٠٠٦): إتجاهات التدريب على الجودة الشاملة لمدراء شركات تصنيع المواد الغذائية في منطقة عمان الكبرى، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد (٢٣)، العدد (٢)
- تمام، تمام إسماعيل؛ والدرديرى، إسماعيل محمد (٢٠٠٤): متطلبات تطوير منظومة الدراسات العليا والبحث العلمي بكليات التربية (نظرة نقدية واستشراف للمستقبل)، المؤتمر العلمي السابع" تطوير كليات التربية: فلسفته ــ أهدافه ــ مداخله"، فى الفتره من ٢٧- ٢٨ أبريل ، كلية التربية، جامعة المنيا.

- تمام، شادية عبد الحليم(٢٠١٢): برامج الدراسات العليا التربوية بجامعة القاهرة :دراسة تقويمية فى ضوء معايير الجودة، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، مصر، المجلد (٢٠)، العدد (٢).
- توفيق، صلاح الدين محمد؛ ويونس، هانى محمد (٢٠٠٧): دور التعليم الإلكترونى بناء مجتمع المعرفة" دراسة استشرافية"، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية، جامعة المنوفية، العدد (٣) ، السنة (٢٢).
- توفيق، عبد الجبار(٢٠٠٥): نحو استراتيجية عربية لتحقيق التميز والإبداع بالتعليم العالى، المؤتمر العاشر للوزراء والمسئولين عن التعليم العالى " التميز والإبداع فى التعليم العالى" ، فى الفترة من ٧-٨ ديسمبر ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تعز.
- جواد، شوقى ناجى؛ الخرشة، ياسين كاسب(٢٠٠٨): المهارات القيادية ودورها فى تبنى إستراتيجية التميز: دراسة تحليلية فى البنوك الأردنية، أعمال مؤتمرات الإدارة الإستراتيجية ودعم القدرات التنافسية للمؤسسات العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة
- حبيب، مجدى عبدالكريم (٢٠٠٩): مجتمع المعرفة والإبداع فى القرن الحادى والعشرين، دار الفكر العربى، القاهرة.
- حجى، أحمد إسماعيل (٢٠١٣): العولمة والتعليم، مجلة التربية، مصر، المجلد (١٦)، العدد (٤٦).
- حسين، أشرف عرندس (٢٠٠١): تطوير الدراسات العليا التربوية في كلية التربية جامعة المنوفية في ضوء معايير الجودة الشاملة، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية، جامعة المنوفية، العدد(٣)، السنة (١٦).
- حسين، محمد جاد (٢٠١٥): تطوير الأداء المؤسسى بجامعة جنوب الوادى فى ضوء معايير التميز للمؤسسة الأوروبية لادارة الجودة : النموذج الاوروبى لإدارة التميز، مجلة الإدارة التربوية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، السنة (٢) ، العدد (٧)،
- حياصات، إياد بشير وآخرون (٢٠٠٩): محددات الأداء الأكاديمي لطلاب جامعة جنوب الأردن، مجلة التربية ، جامعة الأزهر، مصر، العدد (١٤٣)، الجزء (٢).
- درويش، زين العابدين(٢٠٠٨): الإبداع فى العمل المؤسسى :المعوقات وآليات المواجهة، المؤتمر السنوى التاسع " نحو منظومة للتميز الإدارى العربى"، الفترة من ٩-١١ إبريل، القاهرة.
- راوح، عبد الوهاب (٢٠٠٥): دور الدولة فى رعاية التميز والإبداع فى رسالة المعرفة والجامعة " تمهيد نظرى نقدى"، المؤتمر العاشر للوزراء والمسئولين عن التعليم العالى " التميز والإبداع فى التعليم العالى، فى الفترة من ٧-٨ ديسمبر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تعز.

- رزق، حنان عبدالحليم(٢٠٠٤): واقع ومعوقات البحث التربوي لطلاب الدراسات العليا بكل التربية بالمنصورة "دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية بالمنصورة ، العدد (٥٥)، الجزء (١).
- زاهر، ضياء محمد (١٩٩٤): الدراسات العليا العربية وتحديات الألفية الثالثة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني: المؤتمر العلمي الثاني- التعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن ٢١، فى الفترة من ١٧-٢١ أبريل ، كلية التربية- جامعة الكويت.
- زكى، فاطمة أحمد (٢٠٠٩): متطلبات تطبيق نظام الساعات المعتمدة في الدراسات العليا التربوية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض الجامعات العربية والأجنبية "دراسة مقارنة"، ماجستير، كلية التربية، جامعة بنها.
- زيان، عبدالرازق محمد(٢٠٠٧): منظومة معايير ومؤشرات الجودة النوعية الشاملة للدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية والعربية ومعوقات الوفاء بها"دراسة تحليلية"، المؤتمر القومى السنوى الرابع بعنوان آفاق جديدة فى التعليم الجامعى العربى، فى الفترة من ٢٥-٢٦ نوفمبر ، مركز تطوير التعليم الجامعى ، عين شمس، القاهرة.
- سكيك، سامية اسماعيل هاشم (٢٠١٣): تصورات مستقبلية لتطوير برامج الدراسات العليا فى الجامعات الفلسطينية ، المؤتمر العلمى العربى السادس والأول للجمعية المصرية لأصول التربية بالتعاون مع كلية التربية ببنها " التعليم .. وآفاق ما بعد ثورات الربيع العربى" المجلد (٢) ، فى الفترة من ١-٢ يوليو، كلية التربية ، جامعة بنها.
- سهمود، إيهاب عبد ربه (٢٠١٣): واقع إدارة التميز فى جامعة الأقصى وسبل تطويرها فى ضوء النموذج الأوروبى للتميزEFQM ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ، جامعة الأقصى ،غزة.
- شحادة؛ والحورانى، (٢٠١٤) : تصور أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة الأردنية لمعايير تقويم التميز الأكاديمى، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث فى التعليم العالى، الأمانة العامة لإتحاد الجامعات العربية، المجلد(٣٤) ، العدد الأول.
- صالح، سهام محمد(٢٠٠٩): تصور مقترح لبرنامج ماجيستير إدارة تربوية فى ضوء معايير الاعتماد الأكاديمى والجودة، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، مصر ، المجلد (١٧)، العدد (٢).
- صوام، راضية (٢٠١٧): التمكين كمدخل استراتيجي لتحقيق التميز في الأداء لدى أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر رؤساء الأقسام "دراسة على عينة من جامعات الشرق الجزائري"، مجلة دراسات، الجزائر، العدد (٥٠).

- طعيمة، رشدى أحمد (٢٠٠٦) : الجودة والتميز بين الإدارة والمنهج " دراسة فى الأدبيات"، فى حسن حسين البيلاوى وآخرون، الجودة الشاملة بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد: الأسس والتطبيقات، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان
- عبد الحميد ، مسعد رضوان (٢٠١٤): استدامة ثقافة التميز بالمنظمات العامة المصرية، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مجلد(٣٢)، العدد(٢) .
- عبد الرحيم، سامح جميل (٢٠٠٤): تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا بكلية التربية جامعة المنيا، المؤتمر العلمي السابع: تطوير كليات التربية: فلسفته ــ أهدافه ــ مداخله،، فى الفترة من ٢٧-٢٨ أبريل، كلية التربية، جامعة المنيا.
- عبد الغفار، السيد محمد؛ وهمام أشرف يوسف سليم (٢٠١٣): دراسة وتحليل الدور الذى تؤديه إدارة الأداء الاستراتيجى لمنتجى المعرفة "knowledge workers " فى تحقيق التميز التنظيمى" دراسة ميدانية بالتطبيق على الجامعات السعودية"، مجلة إدارة الأعمال، مصر، العدد (١٤٣).
- عبدالعزيز، أحمد محمد محمد عبد العزيز(٢٠١٠): مرتكزات الأدوار الجديدة للجامعات المصرية لمواكبة مجتمع المعرفة"رؤية استراتيجية"، المؤتمر الدولى الخامس للمركز العربى للتعليم والتنمية "مستقبل إصلاح التعليم العربى لمجتمع المعرفة "تجارب ومعايير ورؤى" المجلد الثانى، فى الفترة من ١٣-١٥ يوليو ، المركز العربى للتعليم والتنمية، القاهرة.
- عبدالمجيد، ممدوح محمد(٢٠١٢): دراسة تقويمية لجودة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة القصيم في ضوء معايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، مجلة التربية العلمية ، الجمعية المصرية للتربية العلمية، مصر، المجلد (١٥)، العدد (٤).
- عطية، محمد عبد الرؤوف (٢٠١٧): تقويم برامج الدراسات العليا بقسم التربية الإسلامية والمقارنة فى جامعة أم القرى من وجهة نظر الخريجين، مجلة العلوم التربوية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٩).
- فخرو، عبد الناصر عبد الرحيم (٢٠٠٩): معايير تميز الأداء البحثى فى الجامعات العربية: دراسة تحليلية، مجلة دراسات فى التعليم الجامعى، مركز تطوير التعليم الجامعى، العدد (٢٠).
- قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، مادة (٩٢).
- كلية إدارة الأعمال (١٤٣٦هـ) : خطة التميز فى التعليم والتعلم لكلية إدارة الأعمال للفترة (١٤٣٥- ١٤٣٦ هـ) جامعة المجمعة ، السعودية.
- كلية التربية جامعة بنها اللائحة الداخلية للدراسات العليا، والمستمدة كاملة من اللائحة الداخلية للدراسات العليا كلية التربية جامعة عين شمس ، والمعتمدة بالقرار الوزارى رقم ٤٣٦ فى ٢٠٠٧/٣/١٥ والمعدلة بالقرار الوزارى رقم ٦٦٦ فى ٢٠١١/٤/٣.

- محمد، أماني عبد القادر(٢٠٠٩): المشكلات التي تواجه طلاب وطالبات الدراسات العليا بجامعةالقاهرة دراسة ميدانية، مجلة العلوم التربوية ،معهد الدراسات والبحوث التربوية، مصر، المجلد (١٧)، العدد (١).
- مركز الدراسات الاستراتيجية (٢٠١٢): الموارد البشرية الفكرية الثروة الحقيقية لمجتمعات المعرفة، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار (٣٠)
- مندور، هناء شحته السيد (٢٠١٤) : متطلبات تحقيق التميز التنظيمى بالجامعات المصرية: دراسة تحليلية، مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية جامعة عين شمس، السنة الأولى، العدد (٢) .
- ناصر، على(٢٠١٤): تحقيق الجودة والتميز فى مؤسسات التعليم العالى، بحوث ودراسات علمية محكمة ، دار الحمد للنشر والتوزيع، الأردن.
- نصيرات، نضال محمود (٢٠١٧): مدى توافر معايير جودة البرنامج الأكاديمى فى برنامج إعداد معلمى الموسيقى فى الجامعة الأردنية من وجهة نظر الطلبة فى التخصص، المجلة العربية لضمان الجودة فى التعليم الجامعى، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، مجلد (١٠)، العدد(٣٠).
- هلال، ناجى عبد الوهاب؛ والشايع ، على بن صالح (٢٠١٦): تطوير الدراسات العليا فى الجامعات السعودية باستخدام مدخل النظم على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد ، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة الملك سعود، المجلد (١٧)، العدد (٢).
- هلالى، ممدوح مسعد أحمد (٢٠٠٢): بعض متطلبات تطوير الدراسات العليا في كليات التربية بمصر في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة.
- همشرى، خديجة إمام عثمان (٢٠٠٧): العلاقة بين العولمة والتعليم، مجلة التربية، قطر، السنة (٣٦)، العدد (١٦١).
- ورغن، جون. ف (٢٠٠٦): الأقسام الفاعلة : بناء ثقافات التميز وتعزيزها فى البرامج الأكاديمية، ترجمة: ثائر ديب، مراجعة: عبد اللطيف يوسف جابر، العبيكان ، الرياض.
- وزارة التعليم العالى والبحث العلمى(٢٠١٤): الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالى والبحث العلمى ٢٠١٤_ ٢٠١٨، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية.

- ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية :

- Aldallal, M. (2005): Performance Evaluation Using Self Assessment Approach and EFQM Excellence Model: the Case of Abu Dhabi Police College, Master Theise, University of Bradford, United Kingdom.
- Alkin, M. C& et al.(1992): Encyclopedia of educational research sixth edition, vol. (2), Macmillan publishing company, New York

- Anninos, L.N (2007): The Arechetype of Excellence in Universities and TQM, Journal of Management History, vol. (13), No. (4)
- Brusoni, M & et al .(2014):The Concept of Excellence in Higher Education, European Association for Quality Assurance in Higher Education AISBL,Brussels.
- Daggett, W. R. (2005): Achieving Academic Excellence through Rigor and Revelence, International Center of Leadership in Education, Houghton Mifflin Harcourt.
- Dubas, M. & Nijhawan, P. (2005): A Test of the EFQM Excellence Modelof TQM, Proceeding of the Academy of Markting Studies, VOL. (10), NO. (2), Las Vegas.
- Kristensen, K. (2001): Benchmarking Excellence, Journal of Measuring business Excellence, Vol.(5), Denmark.
- Land, R. & George, G. (2015): Teaching excellence initiatives: modalities and operational factors, the higher education academy, Heslington, York.
- Little, B & et al (2007): Excellence in teaching and learning: a review of the literature for the Higher Education Academy, Centre for Higher Education Research and Information, The UK Open University
- Postiglione, G. A.,(2011):The Rise of Research Universities- The Hong Kong University of Science and Technology, in , Philip g. Altbach and Jamil Salami(eds), The Road to Academic Excellence- The Making of World – Class Research University The International Bank for Reconstruction and Development ,The World Bank , Washington ,D.C.,
- Raftery, D. (2006): In Pursuit of Teaching Excellence: Encouraging Teaching Excellence in Higher Education. AISHE Conference "Creating and Sustaining an Effective Learning Environment", 31st August & 1st September, NUI Maynooth, Ireland.
- Rosowsky, P. D (2014): Academic Excellence Goals for the University of VERMONT, Strategic Action Plan, Office of the Provost .University of Maryland.
- Ruben, B.D. (2007): Excellence in higher education guide: an integrated approach to assessment, planning, and improvement in colleges

and universities, National Association of College & University Business Officers (NACUBO), Washington.

- Sanyal, B. C. (1992): Excellence and Evaluation in Higher Education: Some International Perspective, International Institute for Educational Planning, Paper Presented at The Conference of Excellence in Higher Education System in Comparative Perspectives, Institute of Education, and University of London, United Kingdom.
- Skelton, A. (2004): Understanding teaching excellence in higher education: a critical evaluation of the National Teaching Fellowships Scheme, Studies in Higher Education, Vol.(29) , Issue.(4).
- Trevor, M.& et al (2004): Implementation of EFQM Excellence model self- assessment in the UK Higher Education- sector lessons learned from other sectors, The TQM Magazine , Vol. (16) , Issue. (3).
- Wang, Q. H. & et. al (2011) :Building World-Class Universities in China: Shanghai Jiao Tong University , in, Philip g. Altbach & Jamil Salami (eds), he Road to Academic Excellence -The Making of World– Class Research University The International Bank for Reconstruction and Development ,The World Bank , Washington , D.C.
- Wendler, C & et al (2010): The Path Forward - The Future of Graduate Education in the United States, report from the Commission on the Future of Graduate Education in the United States, council of gradute schools and educational testing service, Princeton.